وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مطبوعة إنتاج بيداغوجي :

النظم السياسية المقارنة

السنة الثانية ليسانس

التخصص : جذع مشترك

الأستاذ (ة) :

ـ نوال تعالبي

السنة الجامعية:2020 /2021

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مطبوعة إنتاج بيداغوجي :

النظم السياسية المقارنة

السنة الثانية ليسانس

التخصص : جذع مشترك

السنة الجامعية:2020 /2021

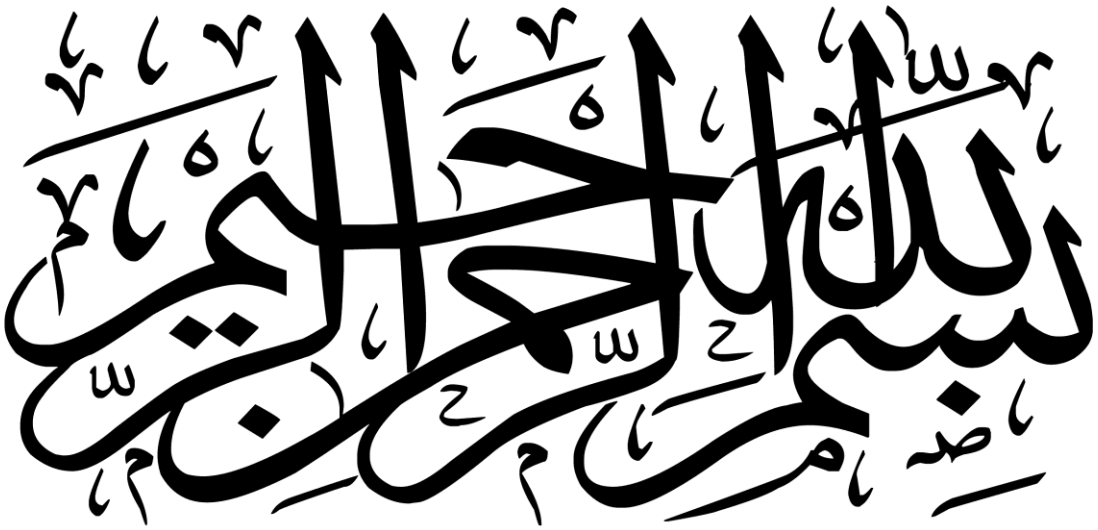
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله حمدا وشكرا يليقان بجلاله على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل وإنَّه لشرف لي بعد إتمام هذا العمل ، أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير

إلى كلّ أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي لتحكيم هذه الدراسة وعلى كلّ ملاحظاتهم و توجيهاتهم وانتقاداتهم في سبيل إثراء البحث العلمي.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كلّ الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة باجي مختار عنابة وأهدي هذا العمل لكل طلبة العلوم السياسية بكل جامعات الجزائر.

محـاور الدراســة

تـوطـئـــة

المحور الأول: ماهية النظام السياسي

1- تعريف النظام السياسي

2- خصائص النظام السياسي ووظائفه

3- مفهوم المقارنة ومبرراتها وشروطها

4- المنهج المقارن وخطواته

المحور الثاني : بيئة النظام السياسي

1- البيئة الجغرافية والسكانية

2- البيئة الاقتصادية والاجتماعية

3- البيئة السياسية

4- البيئة التاريخية

المحور الثالث : الثقافة السياسية

1- مفهوم الثقافة السياسية

2-أنماط الثقافة السياسية

3- مستويات الثقافة السياسية

4- أهداف الثقافة السياسية

المحور الرابع : التصنيفات الكبرى للنظم السياسية

1- النظم الديمقراطية اللّيبرالية

2- النظم التسلطية والشمولية

المحور الخامس : المقتربات النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

1- المقترب المؤسسي

2- المقترب البنيوي والوظيفي

3- المقترب النسقي والنخبوي

المحور السادس :نماذج النظم السياسية الغربية

1- النظام البرلماني : بريطانيا أنموذجا

2- النظام الرئاسي : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا

3- النظام شبه الرئاسي : فرنسا أنموذجا

4- نظام حكومة الجمعية :سويسرا أنموذجا

المحور السابع : نماذج النظم السياسية في الدول النامية

1- النظام السياسي في الجزائر 1962- يومنا

2- النظام السياسي في مصر 1953 - يومنا

3- النظام السياسي في الهند 1947- يومنا

المحور الثامن : السياسة المقارنة

1-تعريف السياسة المقارنة

2- تطور السياسة المقارنة

3- مجالات السياسة المقارنة

4- استراتيجيات المقارنة

الخـــــاتمة

تـوطئـــــة :

يندرج مقياس النظم السياسية ضمن حقل الحكومات المقارنة والنظم السياسية والذي يعدّ بدوره حقلا فرعيًا من فروع علم السياسة ،والذي تشكّل وتطوّر نتيجة للاهتمام المتزايد للباحثين والمفكرين السياسيين بقضايا ومواضيع خاصّة بدراسة الدولة وأشكالها المختلفة وكيفية ممارسة السلطات العامة ودراسة المؤسسات الدستورية وأنشطتها السياسية المختلفة ، وطبيعة الأنظمة السياسية السائدة وما يرافقها من المشاكل الناجمة عن عمليات التغيير السياسي . ومع تنوّع المواضيع المرتبطة بدراسة الأنظمة السياسية نجد أنّ حقل النظم السياسية في تطوّره قد مرّ بالمدرسة السلوكية التقليدية، التي كانت تعتبر أنّ دراسة النظم السياسية هي دراسة التكوين الحكومي السلطوي للمجتمع ثمّ بالمدرسة السلوكية التي اتجهت إلى الاعتماد على السلوك أو النشاط كبديل في وحدة تحليل الأنظمة السياسية بدلا من الاعتماد على المؤسسة كوحدة تحليل ، وأخيرا بالمدرسة ما بعد السلوكية التي من خلالها تمّ التركيز على الاقترابات الخاصّة بدراسة الظاهرة السياسية والنظم السياسية.

كما يلاحظ فإنّ تخصص النظم السياسية المقارنة بعدما كان يركّز على دراسة الأشكال التي تمارس بها السلطة أصبح يهتم بدراسة النظم السياسية عبر المجتمعات المختلفة، مستخدما في ذلك المقارنة كمنهج بغية الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف الأنظمة بما يساعد في فهم المكونات الأساسية لها وتصنيفها. وقد أصبح اليوم موضوع الأنظمة السياسية يدرّس كمقياس بمختلف الأقسام والمؤسسات الأكاديمية الخاصّة بتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إذ من خلاله يكتسب الطالب الكثير من المعارف المتصلة بعلم السياسة كما يحقق الكثير من الأهداف والمهارات والقدرات العلمية والعملية كتعريف الطالب بفكرة الدولة وخصائصها وتمييزها عن غيرها من الأفكار المشابهة وخصائص سلطتها ، وتطبيقاتها المعاصرة ،وتنمية القدرة لديه على البحث العلمي والموضوعي والقدرة على المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية مع استخراج أوجه الشبه والاختلاف لها ، والقدرة على توظيف المنهج المقارن في دراسة النظم والوصول إلى تفسيرات تساعد على فهم الأحداث والظواهر السياسية بناءًا على أسس علمية سليمة، طبعا يمكن لطالب العلوم السياسية أن يكتسب كلّ ذلك بعد الإحاطة بكامل الجوانب العلمية النظرية والإمبريقية التي تمكّنه من إعداد دراسات تحليلية للنظم السياسية بشكل مقارن من خلال:

- تأصيل مفهوم النظم السياسية المقارنة ومعرفة بيئتها وسياقاتها المجتمعية ؛

- دراسة مختلف نماذج الأنظمة السياسية التقليدية والمعاصرة وأهم الأدوات والمقتربات الخاصة بتحليلها عبر مختلف الدول .

المحور الأول:ماهية النظم السياسية المقارنة

تمهيد: في مستهل هذه الدراسة ينبغي التعريف بالمصطلحات الأساسية الخاصّة بموضوع النظم السياسية المقارنة بصورة تبيّن لنا مضمونه وتميّزه عن غيره من

الموضوعات السياسية التي قد تختلط به، إذ يعدّ التأصيل النظري والمفاهيمي من أشق وأعقد الأمور التي تعترض طريق الوصول إلى المعارف العلمية والدقيقة بشأن الموضوعات الاجتماعية بصفة عامة والسيّاسية بصفة خاصّة .

1- تعريف النظام السياسي:

أ- **المعنى الضيّق :** المقصود به هو أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وبذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري . ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة ، فتستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة - وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو"، " George purdue " إلى القول بـأن " النظام السيّاسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة "[1].

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد ما تبعا للمعنى الضيّق والتقليدي نظام الحكم فيه إذ أنّ المدرسة الدستورية عرّفت النظام السياسي على أنّه المؤسسات السيّاسية وبالذات الحكومة الموجودة في مجتمع معين أي السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية والقضائية).

ب- **المعنى الواسع :** يعني دراسة مختلف أنظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة ، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة وإنمّا أيضا يتحدد أساسا وفقا لفلسفتها الاجتماعية ودورها في تنظيم اقتصادها القومي وأثر الجماعة في توجيه السلطة ، فالنظام السياسي ينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية.

حسب " موريس ديفرجيه "،"Maurice Deverjih " النظام السياسي هو " مجموع الحلول اللاّزمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة "[2] ، فالنظام السيّاسي في الدولة يتحدد أساسا وفقا لفلسفتها الاجتماعية ودورها في تنظيم اقتصادها القومي وأثر الجماعة في توجيه السلطة .

يعرف " ديفيد استون " النظام السياسي بأنّه جملة من المتغيّرات التي لا ترتبط بالضرورة بعلاقات اعتماد متبادل ،إذ يرى أنّ ما يميّز النظام السيّاسي هو قيامه بعملية التخصيص السلطوي للقيم وهي الميزة الأساسية للنظام السيّاسي ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم .

لكن " غابريال ألموند "، " Gaberiel Almand" يرى بأن التخصيص السلطوي للقيم لا يميّز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا ، حيث يرى " ألموند " أنّ النظام السياسي هو نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظائف

---

[1]- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989) ص139.

[2] - فوزي أبو ذياب ، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية** (بيروت : دار النهضة العربية ،1971) ص14.

[2] - فيصل حسين غازي ، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية** (عمان : دار الراية ،2014) ص 118 .

التكامل والتكيف داخليا وخارجيا باستخدام " الإكراه المادي المشروع " سواء كان استخدامه مشروع أو استبدادي ، وأنّ القوّة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي[1].

بينما يرى " هارولد لازوال " ،" Harold Lasswell" أنّ النظام السياسي هو " نظام من التفاعلات في المجتمع والتي تؤدي إلى صدور مجموعة من القرارات الملزمة للمجتمع " ، يمكن أن تنفذ قانونيا بالقوّة والإكراه إذا استدعت الضرورة.

أمّا "كمال المنوفي" فيرى أنّ النظام السياسي هو " مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوّة أو السلطة أو الحكم" [2].

يمكن تعريف النظام السياسي على أنّه عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات ، بمعنى الأنماط المتداخلة و المتشابكة الخاصّة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحوّلها إلى سلطة مقبولة من الجماعة ، تمثلت في المؤسسات السياسية ،وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية إسهاما في العمل السياسي ، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ فيها .

2- خصائص النظام السياسي : يمكن إيجازها في ما يلي :

- النظام السياسي هو مجموعة من العناصر المترابطة التي تؤدي هدفا معينا ؛

- يتشكل أي نظام من أنظمة فرعية تتكون هي الأخرى من عناصر أو أنظمة فرعية، فعلى سبيل المثال : الحزب يمثل نظامًا فرعيًا من النظام السياسي والذي يمثل بدوره نظاما فرعيا من النظام السياسي الذي هو في الأساس نظام فرعي من النظام الاجتماعي ككل؛

- تؤثر نشاطات أي نظام فرعي على أداء النظام ككل ،فمثلا تؤثر النشاطات التي يمارسها الحزب السياسي وسياساته على أداء النظام السياسي ككل؛

- يتأثر أي نظام فرعي بنشاطات الأنظمة الفرعية الأخرى، فالحزب السياسي يتأثر بالتغيّرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والنظام القانوني وهذا يعني أنّه من المستحيل فصل أجزاء النظام عن بعضها البعض في عملية التحليل؛

- للنظام السياسي حدود تجاه البيئة الداخلية والخارجية التي يتعامل معها ،فالنظام السياسي يتكوّن من ثلاثة أجزاء رئيسية هي نظام الحكم السياسي ، والذي يتمثل في البناء المؤسسي لشكل الحكومة والسياسيين وهم أولئك الذين يشغلون موقعا في الجهاز الحكومي في فترة زمنية معينة ،والمجتمع السياسي ويشمل أولئك الذين يتأثرون بالحكومة ؛

---

[1]- غابريال ألموند وبنجهام باول ، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر** ، ترجمة: هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية ، 1997) ص29

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان : دار مجدلاوي ، 2004) ص25

ـ يتميّز النظام السيّاسي بالشمول أي أنّه يشمل كافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كلّ منها أدوار ونشاطات معينة ؛

ـ يتميّز النظام السياسي بالاعتماد المتبادل أي أنّ هناك نوع من الارتباط والتساند المتبادل بين مكونات النظام السيّاسي وأنظمته الفرعية [1].

3ـ وظائف النظام السياسي:

أ ـ الوظائف الكلاسيكية:

للنظام السياسي وظيفة تشريعية ،قضائية وتنفيذية ، والأصل التاريخي لتقسيم هذه الوظائف يرجع إلى " مونتيسكيو دي توكفيل " ، " Montesquieu Di Tocville " ، الذي تكلّم عن مبدأ الفصل بين السلطات من أجل التعاون والتخصص ومنع تركيز السلطة في يد هيئة واحدة [2].

ب ـ الوظائف المعاصرة :وتشمل ما يلي:

ـ الوظيفة التوزيعية : ويقصد بها تحقيق العدالة في المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل و الملكية؛

ـ الوظيفة التطويرية : أي تطوير النظام السيّاسي في حدّ ذاته وذلك من خلال مواكبة التغيرات والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية ؛

ـ التنشئة السياسية: وهي العملية التي من خلالها يتم نقل القيم والخبرات والتقاليد والمعايير السيّاسية من جيل لآخر ،وتساهم في هذه العمليات عدّة مؤسسات كالأسرة ،المدرسة ،دور العبادة ، الأحزاب السيّاسية ووسائل الإعلام ...إلخ ؛

ـ التجنيد السياسي: أي إسناد الأدوار والوظائف السيّاسية إلى الأفراد ويتم ذلك بطريقتين: التعيين والانتخاب؛

ـ التعبير عن المصالح: بمعنى خلق القنوات الشرعية للتعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع ونقل مطالبها وشكواها ورؤاها إلى القائمين على شؤون الحكم في نطاق النظام السياسي؛

ـ تجميع المصالح: بمعنى تجميع وبلورة هذه المطالب وصيّاغتها في صورة مقترحات وحلول وبدائل؛

ـ الوظيفة الاتصالية : وتدور حول توفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام السيّاسي ، وتوفير المعلومات اللّازمة لصنع وتنفيذ السيّاسات والقرارات والتعرّف على ردود أفعال المواطنين والقوى السيّاسية في المجتمع تجاه هذه السيّاسات والقرارات ،فالعملية الاتصالية تساعد على اتجاهات الرأي العام بخصوص القرارات والسيّاسات المتخذة من قبل النظام ؛

---

[1]ـ غابريال ألموند و بنجهام باول ، **مرجع سابق** ، ص 29.

[2] ـمحمد سعد أبو عامود ، **النظم السياسية في ظلّ العولمة** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008) ص23 .

ـ الوظيفة الأمنية: يعمل النظام السيّاسي على توفير الأمن الداخلي والاستقرار داخل البلاد[1].

4 ـ مفهوم المقارنة ومبرراتها وشروطها :

أ- مفهوم المقارنة: تتفق جميع آراء المفكرين بأنّ المقارنة هي أسلوب للبحث واكتساب المعارف ،وهي ذلك النشاط الذهني الذي يمكننا من إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر محلّ المقارنة.

وتكاد تنطلق مختلف التعريفات للمقارنة من أدبيات " جون ستيوارت ميل "John Stuart Mill " الذي قام بتعريفها على أنّها دراسة ظواهر متشابهة في مجتمعات مختلفة ، أوهي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[2].

ب- مبرراتها: تتمثل مبررات استعمال المقارنة في البحوث العلمية الاجتماعية والسيّاسية في ما يلي:

ـ المقارنة مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأيّ ظاهرة ،فالمقارنة متضمنة بطبيعتها في أيّة محاولة للتحقق من صحة الفروض ؛

ـ المقارنة تعدّ ضرورة منهجية يتطلبها التعميم والعلاقات السببية بين الظواهر التي تتيحها المقارنة ؛

ـ هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف والشروط التي يظهر فيها هذا التباين؛

ـ التحليل المقارن هو جزء من علم السيّاسة ذاته، يمكن استخدامه في إطار يستعين فيه الباحث بمناهج وأدوات وأطر تحليلية، كالمنهج التاريخي وتحليل المضمون والملاحظة بالمشاركة والمؤسسات السيّاسية والثقافة السياسية[3].

ج- شروطها: هناك بعض القواعد التي ينبغي مراعاتها أثناء التحليل المقارن للظواهر السياسية وتتمثل في ما يلي:

ـيجب أن تشمل عملية المقارنة كافة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة؛

ـ وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الظواهر محلّ المقارنة، إذ لا مقارنة بين ظواهر تامّة الاختلاف أو ظواهر تامّة التشابه؛

ـ تحديد الوحدات أو العناصر والظواهر محلّ المقارنة، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد أوجه الاتفاق والاختلاف[1].

---

[1] - غابريال ألموند وآخرون ، **السيّاسة المقارنة : إطار نظري** ،ترجمة: زاهي بشير المغيربي (بنغازي : جامعة قار يونس ،1996) ص 289- ص302

[2] - محمد نصر عارف ، **إبستيمولوجية السياسة المقارنة** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002) ص94 .

[3] - عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السيّاسة** (القاهرة : مكتبة الآداب ،2004) ص241 ، ص242 .

5- المنهج المقارن وخطواته:

أ - تعريفه :

هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محلّ البحث والدراسة قصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، ويستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين الظواهر. ويقول جون ستيوارت ميل بأنّ المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كلّ الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع هذا الاختلاف[2].

ب- **خطواته**: تتضمن عملية المقارنة مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها في دراسة الظواهر الاجتماعية والسيّاسية التي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

- تحديد مشكلة البحث بدقة واختيار وحدة التحليل، قديما كانت وحدة التحليل هي الدولة ، وبذلك يكون التحليل هنا تحليلا كليا ، وقد تكون الوحدة هي البنية وبهذا يكون التحليل جزئيا، من الوحدات التي يمكن أن يأخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة قد تكون الحزب ، المؤسسة، الحكومة، الفرد ...إلخ[3] ؛

- صيّاغة افتراضات مؤقتة حول العلاقات البينية في الظاهرة السياسية، والفروض هي " تفسير مؤقت لعلاقة بين متغيرين أحدهما بمثابة المتغير المستقل والآخر المتغير التابع " ؛

- تحديد المفاهيم، لأنّ ذلك يفيد الباحث في تجنب اللّبس والغموض بين الأحداث والظواهر المتشابهة ؛

- جمع البيانات ووصف الحقائق التي تمّ الحصول عليها من خلال عملية التصنيف؛

-استخراج أوجه التشابه والاختلاف وتحليلها على مستوى الإيضاح والتجريد النظري ؛

- صياغة النتائج العلمية والتحقق من صدق الفرضيات من عدمه خلال فترة الملاحظة الإمبريقية الدقيقة[4] .

ج-**تعريف النظم السياسية المقارنة:** يقصد بهذا المصطلح دراسة نظم الحكم في الجماعات السياسية المختلفة أو بمعنى آخر دراسة الأشكال القانونية المختلفة لممارسة السلطة السياسيّة.

6- تطبيقات المقارنة في دراسة النظم السياسية:

تستخدم المقارنة في دراسة النظم السياسية الرئيسيّة من حيث طبيعتها وأنواعها وتشكيلها واستمرارها وتطوّرها والتغيّرات التي تطرأ عليها في مراحل مختلفة من بنائها، ويعدّ "

---

(1)-بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية : دراسة في المفاهيم الأدوات والاقترابات** (الجزائر : شركة دار الأمة ، 2013) ص 119.

(3) - محمد علي محمد ، **السيّاسة بين النظرية والتطبيق** (بيروت : دار النهضة العربية ،1985) ص49

. (1) - عبد الرزاق حلبي وآخرون ، **نظرية علم الاجتماع : الرواد** (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2002) ص16 .

(4)- بومدين طاشمة، **مرجع سابق**، ص 120.

أرسطو" ، " Aristotle " مؤسس المنهج المقارن وذلك لأنّه قام بمقارنة الأنظمة السيّاسية في الحضارة اليونانية وتبنّي الأنظمة المثلى، حيث قام بمقارنة 158 دستور من دساتير المدن اليونانية ونشرها في كتابه " السيّاسات " ،ويرجع الفضل في تطويره إلى "إميل دوركايم"Emile "Durkheim "، الذي اعتبر المنهج المقارن بمثابة البديل عن التجارب المستحيلة في العلوم الاجتماعية .وقد استخدم " ماكس فيبر" ،"Max Weber " التحليل المقارن في دراساته عن البيروقراطية والأخلاق والبروتستانت وروح الرأسمالية[1]. وفي الحضارة الرومانية قارن "ماركوس توليوس شيشرون، " Marcus Tullius Cicero " بين أنظمة الحكم السائدة، حيث ميّز بين النظام الملكي والأرستقراطي والديمقراطي ، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ أفضل دستور هو الذي يتكوّن من عناصر مختلفة من أنماط الحكم الثلاثة وأسماه الدستور الخليط.

المحـــور الثانـــي : بيئـــة النظـام السيـاســي

تمهيد :تختلف الأنظمة السيّاسية من بيئة إلى أخرى ومن حقبة زمنية إلى حقبة زمنية أخرى ،ومن الضروري أن نفهم أنّه لا يوجد نظام سياسي صالح لكلّ زمان ومكان، ومن ثم فمحاولات النسخ والاقتباس للأنظمة السيّاسية لا تجدي نفعا فنجاح نظام سياسي في دولة معينة لا يعني بالضرورة تكرار نجاحه في بيئة أخرى والعكس صحيح.

فالأنظمة السياسية ما هي إلاّ نتاج لعوامل متفاعلة سيّاسية، اقتصادية، اجتماعية ولظروف وخبرات متباينة قادت جميعها إلى ولادة أنماط وأنساق سيّاسية.ويمكن تقسيم العوامل والمتغيرات البيئية للأنظمة السياسية إلى:

1- البيئـــة الجغرافيـــة والسكانيـــة:

تشمل مصادر الحياة والطبوغرافيا، السكان ،المناخ ،التربة، الثروة النباتية والحيوانية والمعدنية، فلهذه العوامل تأثيرات متنوعة في توجهات النظام السياسي ، فمثلا : اتساع أقاليم الدولة وصعوبات الاتصال بين أجزائها يؤدي إلى الأخذ بنظام اللاّمركزية السيّاسية ،كنظام الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

كذلك فإنّ مدى توفر الموارد للمجتمعات المحلية وزيادة حجم السكان قد يؤدي إلى هجرة المواطنين إلى مجتمعات حضرية ومناطق صناعية، وما يرافق ذلك من عملية إعادة تكييف ومشكلات وتوفير خدمات وتسهيلات وبنى تحتيّة متنوّعة، إضافة إلى تأثير عوامل المناخ في نوع الإنتاج وتحديد مواقيت العمل استجابة لمستويات درجات الحرارة والرطوبة ارتفاعا وانخفاضا.

---

(3)- إبراهيم دسوقي أباظة ، **تاريخ الفكر السياسي** (القاهرة : دار النجاح ،دون سنة النشر) ص 95

إنّ توفّر مصادر المياه والطاقة والثروات المعدنية والطبيعية وتنوّع مصادر الدخل وتنمية الموارد البشرية تؤثر بشكل مباشر في قدرات النظام السيّاسي وتساعده على تغيير مستويات المعيشة ويحدث العكس في حال اتساع مساحات الصحراء ومحدودية الرقعة الزراعية وشح المياه وندرة الأمطار ، وما ينتج عنه من مجاعات وفقر كأعباء على النظام السياسي وأدائه لوظائفه ومهامه السياسية ،المالية والإدارية[1].

ويعتبر العنصر البشري موردا أساسيا من موارد الدولة والنظام وقد يكون من أكبر أعباء النظام أيضا (اختلال العلاقة بين السكان والقدرات الاقتصادية ، التركيب العمري (الشباب) والنوعي (الثقافة) و أثره في العملية الإنتاجية ، ودرجة التنوع الاثني وأثرها في التكامل القومي .

2- **البيئـــة الاجتماعيـــة:**

تشمل النظام الاجتماعي وما يندرج ضمنه من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع ،والتي تنعكس تأثيراتها على الأنظمة السيّاسية وفعالياتها، فلكل مجتمع عقيدة يؤمن بها وهي تمثل القاعدة الفكرية التي تحدّد على أساسها سمات أيّ مجتمع، وتعالج مشكلاته وتحلّ قضاياه وتسنّ بموجبها قوانينه وأنظمته، فالعقيدة هي الضمان الأساسي لحسن تطبيق الأنظمة السيّاسية في المجتمعات، وهي الدافع الأساسي الذي يستمد منه الولاء والإخلاص عند المواطنين وسلامة العقيدة تؤدي إلى صحّة وسلامة الأنظمة السيّاسية إذ تستمد الأنظمة قيمها السلوكية من مجموعة القيم السائدة للمجتمع الذي يوجد فيه .مثال: العقيدة الإسلامية قاعدة راسخة تتمتع بمبادئ الوحدة، السيادة، الشرعية وتضمن العدالة والمساواة الاجتماعية، كما أنّ طبيعة التنظيمات الاجتماعية السائدة (العائلة القبيلة،العشيرة) والتنظيمات الرسمية القانونية تؤثر في مسألة التجنيد السياسي والإداري والرقابة ودرجة مرونة الأجهزة الحكومية في الأنظمة السيّاسية[2].

3- **البيئـــة الاقتصاديـــة :**

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مؤثرا على وظائف ونشاطات النظام السياسي، فالبنية الاقتصادية للدولة والأهميّة المعطاة لقطاع معين (زراعي ، صناعي ،خدماتي) تنعكس على نوع النظام السياسي والإداري وحجمه وطبيعته[3].

المجتمع الصناعي يختلف في متطلباته عن المجتمع الزراعي سواء من حيث الحاجة لليد العاملة أم حجم القدرات ونوع الخدمات والتدريب...إلخ ، ممّا يترتب عليه من التزامات مالية

---

(1) - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ،ص 83- ص85 .

(2)- علي الشرقاوي ومحمد سعيد سلطان ، **الإدارة العامة** (الإسكندرية : الدار الجامعية ،1993) ص273- ص281 .

(2)- نور الدين إمام ، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007)ص121-ص123 .

كثيرة قد تشكل في بعض الدول ضغوطا مالية هائلة على الخزينة العامة تنعكس آثارها على ما تقرره من سياسة ضريبية وعلى سيّاسات الإنفاق العام.

ويؤثر شكل النظام الاقتصادي وخصائصه في سلوك النظام السيّاسي ،ففي النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تترك الدولة عمليات الإنتاج والأرباح والأسعار والمنافسة تتحكم فيها قوى السوق من عرض وطلب وتكتفي بدور المخطط والراسم للسياسة العامة والمراقب ،بينما في النظام الاشتراكي يصبح للنظام السياسي دورا كبيرا في إتباع أساليب التخطيط المركزي وإدارة الشؤون الاقتصادية.

كذلك إنّ النمو الاقتصادي يعني قدرة تمويلية كبيرة من طرف الحكومة ويعني أيضا تنمية الخدمات المجتمعية بشكل جيّد والعكس صحيح في حالة انخفاض مستوى النمو الاقتصادي ،وفي هذه الحالة تقع على الجهاز الحكومي أعباء كثيرة في سبيل تحقيق التنمية[1].

4- البيئـــة السياسيـــــة:

إنّ مدى وجود استقرار في الأنظمة السياسية في الدول مرتبط بمدى وجود استقرار سياسي في بيئتها السيّاسية ،ففي حالة وجود الاستقرار السياسي تجعل النظام السياسي في حالة اضطراب وتوتر، ممّا قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات وتراجع الأداء الحكومي وفعاليته، كما أنّ التغيّر السريع للحكومات يؤثر بشكل سلبي على وضع وتنفيذ سياسات التنمية، وإذا شعر المواطنون بإخفاق النظام السياسي في تقديم الخدمات المطلوبة منه فإنّ ذلك قد ينعكس سلبا على إمكانية تعبئة القوى والموارد اللاّزمة لتحقيق تنمية وطنية ناجحة وهادفة.

والمشاركة الحيوية بين المواطنين تنعكس على أداء وشكل الحكومات والأنظمة ،فالدور الذي يلعبه الجهاز الحكومي في ظلّ الأنظمة التسلطية أحادية الحزب يختلف عن الدور الذي يؤديه هذا الأخير في ظلّ الثنائية أو التعددية السيّاسية ،ذلك أنّ الإدارة مرتبطة إلى حدّ بعيد بالدور الذي تعده لها السلطة السياسية وهو أنّها تعاونها في تنفيذ مخططاتها وتحملها لمسؤولية التطبيق ،ومن جهة فإنّ تنقل السياسيين من مناصبهم يعطي الإدارة دائما السلطة القوية[2].

5- **البيئـــة التاريخيـــة :**

إنّ للعوامل التاريخية تأثير على البناء المادي والإنساني للمجتمعات بما في ذلك من بنى ثقافية، اجتماعية ،نفسية وموروث فكري وفلسفي يشكّل أساس حضارة أي مجتمع ولا يمكن عزله عن أوضاعه المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ. فالنظام السيّاسي لأيّ مجتمع هو انعكاس للتراكم الحضاري الذي ينشأ بفعل التطورات التاريخية والضغوط الخارجية والداخلية التي أثّرت إلى حدّ كبير في طبيعة ذلك النظام وأورثته نماذج إدارية،سيّاسية وتنظيمية قد تكون فعّالة أحيانا وقد تكون عقبة في مسار تطوّره وتقدمه الحضاري.

---

[1]- يوسف صايغ وآخرون، **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 135 .

[2]- عمار بوحوش ، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة** ،ط2 (الجزائر : دار البصائر ، 2008) ص41 .

المحـــور الثالـث : الثقافـــة السياسيـــــــة

تمهيد :

من الضروري جدا أن نفهم أنّ للثقافة السيّاسية تأثير كبير على الأنظمة السياسية وعلى النسق السيّاسي بوجه عام ،فهي التي تحدّد السلوك السيّاسي للمواطنين فإمّا أن تجعل منهم مواطنين مهتمين ومنخرطين في النظام السياسي بوجه عام أو أن تجعل منهم أفرادا غير مبالين وسلبيين. كما أنّ للثقافة السياسية دور كبير في تحقيق استقرار واستمرار الأنظمة السيّاسية ذلك أنّ لكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السيّاسية أو ينمو ويتطوّر في ظلّه ، إذ لا يمكن بناء نظام سيّاسي معين خارج إطار البناء الثقافي السائد فيه وعليه يرى كلّ من "غابريال ألموند" "Gaberiel Almond" و" سيدني فيربا "Sidney Verba" أنّ التوافق بين الثقافة السيّاسية والبنية السياسية ضروري لاستمرار النظام السيّاسي فإذا حصل التفاوت بينهما يتآكل النظام ويتعرض حينئذ للزوال.

1- مفهوم الثقافة السياسية:

الثقافة السيّاسية تعني النمط الخاص من التوجهات نحو المسائل والموضوعات السيّاسية ،وليست هذه التوجّهات إلاّ محصلة استعدادات مسبقة للتصرف السياسي، تتولد عن عوامل محددة مثل : التقاليد، الميراث التاريخي ،الدوافع والمعايير، والعواطف والرموز ، والتي يمكن إجمالها بالعناصر التالية[1]:

ـ الجانب المعرفي والتقويمي مثل الإدراك أو الوعي بالجهاز الحكومي والحكم عليه ؛

ـ الجانب العاطفي كالانطباع والتأثير مثل الإعجاب بشخصية سياسية ذات كاريزما بطولية كالرئيس أو الزعيم الحاكم أو قائد الحزب...إلخ.

أمّا التوجّهات فتتمثل في ما يلي[2] :

ـ التوجهات نحو النظام: وهل تتميّز بالصدق وعمق الولاء أم أنّها غير صادقة ونافرة وتتسم باللاّمبالاة ؟ ؛

- التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي: هل تتسم بالثقة أم أنّها تخلو من ذلك ؟ ؛

- التوجهات نحو السلوك أو النشاط والعمل الجماعي وهل عي تعاونية أم ليست تعاونية ؟ ؛

---

(1) - موريس ديفرجيه ، **سوسيولوجيا السياسة** ، ترجمة: هشام ذياب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ، 1980)ص130 .

(2) - **المرجع السابق** ،ص 132 .

ـ التوجهات نحو حل المشكلة وهل تنحو نحو البراغماتية أم العقلانية ؟.

2ـ أنماط الثقافة السياسية:

تكشف الثقافات السيّاسية في أيّ مجتمع عن التوجهات التي على أساسها تتأسس الأنظمة السيّاسية وتتخذ القرارات السيّاسية فيها هل تتخذ بطرق ديمقراطية بحيث تفسح المجال أمام مشاركة الأفراد والجماعات والقوى المجتمعية المختلفة ؟ أم أنّها تتخذ بطرق انفرادية وتسلطية؟ ، فضلا عن الحياة السيّاسية في الدولة وهي الأسس التي من خلالها ميّز المفكرون بين نمطين أساسيين للثقافات السيّاسية الموجودة في المجتمعات المختلفة هما: ثقافة المساهمة والمشاركة وثقافة الخضوع والتبعية .

أ ـ ثقافة المساهمة أو المشاركة :

يقوم هذا النمط من المشاركة على أساس رابطة المواطنة التي تقود الأفراد إلى المشاركة الفعّالة في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السيّاسية بكلّ مستوياتها ،نتيجة لامتلاكهم مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ،حتى إنّهم قد يشكّكون بالسلطة السياسية ويعتبرونها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها إذا ما ابتعدت بأيّ درجة عن تلبيّة حاجاتهم ورغباتهم ،ومن ثم فهم يؤثرون على النظام السيّاسي بشكل كبير من خلال المساهمة في الانتخابات وتنظيم المظاهرات فضلا عن ممارسة العمل السياسي عن طريق الأحزاب السيّاسية وجماعات الضغط[1].

ب ـ ثقافة الخضوع أو التبعية :

يرتكز هذا النمط من الثقافة السياسية إلى علاقة التبعية التي تدفع الأفراد إلى اللاّمبالاة والاغتراب ،وعدم الشعور بالمسؤولية ،حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على أنّه نظام أبويّ يتعهدهم ويتولاهم وينوب عنهم في كلّ شيء ، والعلاقة بين الأفراد والنظام السيّاسي تكون ساكنة أو سلبية، فالخاضع يكون مدركا للسلطة الحكومية ويكون مدركا للسلطة الحكومية ويكون منجذبا بقوّة تجاهها وربما التباهي بها ، وقد يكون غير منجذب نحوها ويقيّمها بوصفها غير شرعية ولكن علاقته بالنظام ومخرجاته تستمر في إطارها الساكن والجامد[2].

وقد أضاف كل من "ألموند" Almond " و"فيربا"Verba " نمطا آخر من أنماط الثقافة الرعائية ،حيث قاما هذين الأخيرين بإجراء مقارنة بين الثقافات السيّاسية الموجودة في البلدان التالية (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ،ألمانيا، إيطاليا والمكسيك) على سبيل المقارنة منطلقين من تحليل مختلف أشكال التصرفات السيّاسية وتوصلّا إلى وضع ثلاثة نماذج من الثقافات السيّاسية والبنى السياسية التي تتناسب معها وظيفيا .

---

(1) - حسين علوان ، **مرجع سابق** ، ص18 .

(2) - **المرجع السابق** ، ص19 .

ـ **الثقافة الرعائية:** والمتمحورة حول المصالح المحلية تتناسب مع بنية سياسية تقليدية ولامركزية .

ـ **ثقافة الخضوع** : التي تغذي السلبية لدى الأفراد تتناسب مع بنية تسلطية.

ـ **ثقافة المشاركة:** تتناسب مع البنية الديمقراطية[1] .

أمّا " أرند ليجبهارت " فيميّز بين نمطين من الثقافة السياسية ،ثقافة النخبة والتي قد تكون ائتلافية أو تعارضية وهي تؤثر على استقرار المجتمع والنظام السياسي ، وثقافة المجتمع والتي قد تكون متجانسة أو متنافرة . وفي ما يلي الجدول الذي يوضّح هذه الأنماط بشكل أوضح .

الجدول رقم **(01)** : **أنماط الثقافة السياسية عند " أرندت ليجبهارت "**

بيئة المجتمع	متجانسة	متنافرة
الثقافة السياسية للنخبة	/	/
ثقافة ائتلافية	ديمقراطية	ديمقراطية تصالحية
ثقافة تعارضية	ديمقراطية ذات نزعة جاذبة	ديمقراطية ذات نزعة نابذة

المصدر : عبد العالي عبد القادر ، " محاضرات في النظم السياسية المقارنة "،(محاضرة مقدمة ، بكلية الحقوق والعلوم السياسية :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، 2008/2007).

3ـ مستويات الثقافة السياسية:

إنّ تحديد الثقافة السيّاسية لأيّ مجتمع تتمّ بوصف اتجاهات المواطنين تجاه المستويات الثلاث (النظام السيّاسي ،العملية السيّاسية والسيّاسة العامة).

أـ الميول والنزعات على مستوى النظام السياسي:

في هذا المستوى يتمّ التركيز على تحديد وجهات نظر المواطنين والزعماء تجاه القيم والتنظيمات التي تجعل النظام السيّاسي وحدة واحدة ، كيف يتمّ اختيار الزعماء وما هي الطريقة المثلى لاختيارهم ؟ ولماذا يطيع المواطنون القوانين ؟ ولعلّ أهم جانب يمكن معرفته عن الأنظمة السياسية هو مدى شرعية حكوماتها ،وهذه يمكن قيّاسها بمدى التزام المواطنين بالقوانين ومدى تأييدهم ومساندتهم للقرارات والبرامج السيّاسية المتخذة من طرف النظام، فإذا كان امتثالهم ناتج عن الخوف من العقاب فإنّ ذلك يعني أنّ مستوى الشرعية منخفض ،والأنظمة السيّاسية التي لها شرعية عالية ستكون أكثر قدرة على الاستمرار والبقاء وأكثر فعالية في صنع السيّاسات العامة وستكون قادرة على التكيّف مع الظروف البيئية المحيطة وأكثر قدرة على مواجهة المشكلات المجتمعية[2].

بـ الثقافة السياسية على مستوى العملية السياسية:

---

[1]- دنيس كوش ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2007) ص174 .

[2]- غابريال ألموند وبنجهام باول ،**السياسة المقارنة : إطار نظري ، مرجع سابق** ،ص 104 .

تتعلق بميول ونزعات الأفراد للانخراط أو عدم الانخراط في العمليّة السياسيّة ،تقديم مطالب أو الامتناع عن ذلك ،طاعة القانون أو التمرّد عليه ،تأييد الزعماء السياسيين أو معارضتهم،أيّ المشاركة في إدارة الشؤون السياسية بصفة عامّة أم لا ، ووفقا لهذه الميول والنزعات يمكن تحديد ثلاث مجموعات من المواطنين حسب ثقافاتهم السياسية كما يلي:

- **المشاركون:** وهم المنخرطون في العملية السياسية والذين لديهم معارف حول النظام والحياة السياسيّة ولديهم ولاء وإخلاص للنظام ويؤيدون القادة السياسيين ،ويعبّرون عن تطلّعاتهم وآرائهم ويقدمون مطالبهم ويطيعون القانون ويلتزمون بقرارات النظام.

- **الأتباع والرعايا:** هم مواطنون سلبيون يطيعون القانون ويؤيدون النظام لكنهم لا ينخرطون في الحياة السياسية بأي شكل من الأشكال ،ونجد هذا النمط في المجتمعات البدوية التي تتميّز بالنزعة نحو التماثل مع السلطة .

- **المحليون أو ضيقي النطاق** : معارفهم عن الحياة السيّاسية محدودة جدا قد يكونوا أميّين أو يسكنون مناطق نائية أو نساء كبيرات في السن ومنغمسات في حياة الأسرة فقط[1].

ج- الثقافة السياسية على مستوى السياسة العامة:

إذا أردنا أن نفهم السيّاسة العامة والعملية السيّاسية في بلد ما فيجب علينا أن نفهم القضايا التي يهتم بها الناس وتصوراتهم الأساسيّة حول المجتمع الصالح وكيفية تحقيقه ، وهذه التصوّرات هي التي تشكّل آرائهم والمواطنون يختلفون في تحديد اهتمامهم بمخرجات السياسة العامة، ففي بعض المجتمعات تكون للملكية الخاصّة قيمه عالية ، وبعض الثقافات تعطي وزنا كبيرا للرفاهية والبعض الآخر يعطي قيمة أكبر للحرية والعدالة. وبالتالي فالثقافات قد تكون توافقية أو تصارعية حول قضايا السيّاسات العامة وحول التوجّهات تجاه الترتيبات الحكومية والسيّاسية[2]. في الثقافة التوافقية يميل المواطنون إلى الاتفاق حول الوسائل المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية ويميلون إلى أن تكون وجهات نظرهم مشتركة حول المشاكل الرئيسية في المجتمع وكيفية حلّها،أمّا في الثقافة السياسية التصارعية فإنّ المواطنون منقسمون بشكل جاد غالبا فيما يتعلق بشرعية النظام وبكيفيّة حلّ المشاكل الرئيسية.

المحور الرابع : التصنيفات الكبرى للأنظمة السياسية

تمهيد :

يوجد للأنظمة السياسية العديد من الأنواع والأنماط وذلك بسبب تعدد المعايير المعتمدة في تصنيف الأنظمة السياسية والتي تتمثل أساسا في المعيار الإيديولوجي والمعيار الحزبي ومعيار طبيعة ممارسة السلطة ومعيار الفصل بين السلطات ، ولكن عموما يتفق معظم الباحثين والمفكرين في مجال الأنظمة والحكومات المقارنة على أنّه توجد ثلاث تصنيفات أساسية للنظم السياسية وتتمثل في الأنظمة الديمقراطية والتسلطية والشمولية .

---

(1) - **المرجع السابق** ،ص106 .

(3) - سويم العزي ، **السلوك السياسي في المجتمع العربي** (المغرب: مطبعة النجاح، دون سنة النشر) ص27 .

أولا / الأنظمة الديمقراطية:

1- تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية مصطلح يوناني يتكون من كلمتين هما :Demos **وتعني** الشعب وkratos وتعني حكم أو سلطة . وقد عرّفها الرئيس الأمريكي " لنكولن أبراهام"، "Lincoln Abraham " ، بأنّها " حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب"[1]، وتدلّ كلمة الشعب على أن يكون الحكم ملكا للشعب ويختص به ويشير تعبير بواسطة الشعب إلى إشراك المواطنين في صنع السيّاسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم.

2- **صور الديمقراطية :**

أ- **الديمقراطية المباشرة:** وهي أقدم صور الديمقراطية وكانت تطبق في المدن اليونانية ،وتعني تسيير شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة دون نيابة لكنّها اختفت في العصور الحديثة ،وفي هذا النوع يمارس الشعب السلطات التشريعية ،التنفيذية والقضائية ،ولا يأتي هذا الحكم إلاّ في دولة مساحتها صغيرة وسكانها عددهم قليل. وقد كان هذا النمط من الديمقراطيات منتشر في اليونان بدولة المدينة في القرن الرابع قبل الميلاد ، حيث كانت تعقد اجتماعات منظمة للجمعية العامة التي تتكوّن من المواطنين الذكور، وكان الأجانب والعبيد والنساء لا يمثلون في الجمعية.

ورغم أنّ دولة المدينة في اليونان القديمة هي التي قدمت للعصور الحديثة مصطلح ومفهوم الديمقراطية إلاّ أنّها لم تقدم النموذج التطبيقي الواضح لها بما يتناسب والعصور الحديثة[2] .

ب- **الديمقراطية غير المباشرة:** في هذا النمط يختار الشعب نواب لممارسة السلطة ويتم ذلك بواسطة الأحزاب السياسية وبعهد السلطة إلى هيئات تتولى ممارستها نيابة عنه[3].

ج- **الديمقراطية شبه المباشرة** :وفيها ينتخب الشعب هيئة نيابية تمثله وتتولّى السلطة باسمه، على أن ترجع هذه الهيئة النيابية إلى الشعب تستفتيه في بعض الأمور الهامة .

3-**تعريف الأنظمة الديمقراطية** :هي الأنظمة التي تتحقق فيها مستويات كبيرة من المشاركة الواسعة للمواطنين في اتخاذ القرارات ،مع وجود هامش كبير من التعددية السياسيّة والتنافسية التي تسمح بالتناوب على السلطة.

4- خصائص الأنظمة الديمقراطية :

ـ الشعب كلّه يمارس سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونهم بصورة دورية، حيث يشارك كلّ فرد من أفراد الشعب في عملية صنع القرار ؛

---

(1)- محمد عبد المعز نصر، **النظريات والنظم السياسية** (بيروت : دار النهضة العربية ،دون سنة النشر) ص163 .

(2) - Anthony H .Birch , **The concept of modern democracy** (London : Routledge 1993) p47.

(3) - مولود ديدان ، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** (الجزائر : دار النجاح للكتاب ،2005) ص140.

ـ إنشاء أحزاب جماهيرية منظمة للمنافسة وللمعارضة يستند عليها النظام الديمقراطي للقيام بانتخابات حرّة ونزيهة لاختيار ممثلين عن الشعب لممارسة سلطة الحكم ؛

ـ وجود تعددية حزبية مع السماح لأحزاب المعارضة بممارسة نشاطها قبل وبعد الانتخابات؛

ـ المساواة السياسية والمساءلة مع تحقيق العدالة وحفظ كرامة المواطنين ؛

ـ سيادة القانون الدستوري الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويؤسس لدولة القانون ؛

ـ التداول السلمي على السلطة ؛

ـ وجود تعددية فكرية ومؤسساتية وحريّة سياسية ؛

ـ وجود قيم مثل : الحرية ، العدالة ، المساواة والملكية الخاصة .

5ـ أنواع الأنظمة الديمقراطية : تتعدد الأنظمة الديمقراطية وتختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها :

أـ حسب المعيار الإيديولوجي : وحسبه نجد :

ـ **الأنظمة الديمقراطية الليبرالية** : وتتميز هذه الأنظمة بالتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. ـ **الأنظمة الديمقراطية الاشتراكية** : وهي الأنظمة التي تتعدد فيها مفاهيم الديمقراطية وتركز على المساواة الاقتصادية وتنتقد الإجراءات الشائعة في الديمقراطيات الليبرالية ، كما يمكن إضافة الديمقراطيات المسيحية والإسلامية ذات المضامين المختلفة[1].

بـحسب معيار الفصل بين السلطات:

تتمثل هذه الأنظمة أساسا بالنظام البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي ونظام الجمعية.

ـ **النظام البرلماني:** وهو نظام يقوم على برلمان منتخب من طرف الشعب ووجود نوع من التعاون والتوازن بين السلطات العامة، وهو يعكس تسوية سياسية بين الثورة الديمقراطية والملكية في بريطانيا بلد المنشأ.

ـ **النظام الرئاسي** :وهي أنظمة تقوم على الفصل الجامد بين السلطات العامة وانتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر ، وقد نشأ بالولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من محاولة محاكاة النظام الملكي البريطاني.

ـ **النظام شبه الرئاسي** :وهو نظام مشتق من النظام الرئاسي وهو بخلاف النظام الرئاسي القائم على أحادية السلطة التنفيذية ، فهو قائم على ثنائية السلطة التنفيذية والمشكلة من رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام الشعبي ، ورئيس حكومة أو وزير أول يعينه الرئيس ، وهو مسؤول أمام البرلمان أو الهيئة التشريعية .

---

(1)- إيمان أحمد ، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي** (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016) ص3.

-**نظام الجمعية :** يتميّز بتغلب السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ،حيث أنّ هذه الأخيرة عبارة عن لجان تنفيذية للهيئة التشريعية ،وهذا النوع من الأنظمة مجسد في سويسرا[1].

ج- **حسب مستوى التمثيل الصحيح للإرادة الشعبية:**

- **أنظمة ديمقراطية مباشرة:** وتعتمد على التصويت المباشر للشعب على القرارات دون وسيط.

- **أنظمة ديمقراطية غير مباشرة:** ومن أهمّها الأنظمة النيابية والمعتمدة في أغلب دول العالم والتي تقوم على انتخاب برلمان سياسي من طرف الشعب لينوب عنه في عمليّة اتخاذ القرارات .

- **أنظمة ديمقراطية شبه مباشرة:** سميت بهذا الاسم لأنّها تقوم على وجود برلمان منتخب ينوب الشعب في اتخاذ القرارات، ولكن يجب العودة إلى الشعب في القرارات الهامّة للتصويت عليها مباشرة بالاستفتاء الشعبي.

د- **حسب نمط اتخاذ القرار في العملية الديمقراطية**: ونميز بين :

- **أنظمة الأغلبية :** وهي القائمة على حكم الأغلبية.

- **الأنظمة التوافقية:** وتقوم على وجود حكومة قائمة على الائتلاف الموسع ،التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ،نظام حزبي تعددي ،نظام انتخابي قائم على النسبية ،بنية فيدرالية للدولة والدستور.

-**الأنظمة الديمقراطية الإجماعية :** وهي التي تقوم على الإجماع من ناحية اتخاذ القرارات.

-**الأنظمة الديمقراطية التساهمية** : وتقوم على تفعيل أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار[2].

ه- **حسب المعيار الحزبي** :نميز بين :

-**نظام الحزبين الكبيرين:** ويعني وجود حزبين كبيرين رئيسيين متقاربين في الأهمية ويكرّس تنافسهما في حصول واحد على السلطة، وحزب آخر للمعارضة. مثال: نجد هذا النوع من الأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية (الحزب الجمهوري والديمقراطي) وفي بريطانيا (حزب العمال وحزب المحافظين) .

-**نظام متعدد الأحزاب :**ويتسم هذا النظام بوجود عدّة أحزاب متفاوتة في تأثيرها ،ممّا يؤدّي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (إيطاليا ، ألمانيا ،بلجيكا ، هولندا ، الدانمارك ، النرويج...)

---

(1) - عاصم أحمد عجيلة ومحمود رفعت عبد الوهاب ، **النظم السياسية** ، ط5 (القاهرة : دار النهضة العربية ،1992) ص298 .

(2)-عبد العالي عبد القادر ، " محاضرات في النظم السياسية المقارنة "،(محاضرة مقدمة ، بكلية الحقوق والعلوم السياسية :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، 2008/2007).

(2)- **المرجع السابق** .

ـ**نظام الحزب المهيمن:** في هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة وهي أحزاب منافسة للحزب المهيمن ولكن منافستها هي منافسة نظرية ، ويعتبر هذا النوع من النماذج البارزة في النظم التعددية في البلدان النامية وبعض الدول الديمقراطية مثل :(اليابان ، الهند ،...إلخ).

ثانيا/ الأنظمة التسلطية :

1- تعريف النظام التسلطي:

النظام التسلطي هو نظام مغلق ،المواقع السلطوية مفتوحة للقلة استنادًا إلى المولد أو النسب ،ويقوم على القانون العرفي ،وتتمتع فيه الجماعات المختلفة بالاستقلال طالما لا تحاول تغيير الوضع التقليدي كهدف أساسي لها ، والأنظمة التسلطية هي أنظمة فردية ؛أي أنّ هناك شخص معين بذاته يقوم باستئثار السلطة في غياب إيديولوجية واضحة[1].

2- خصائص الأنظمة التسلطية: تتميّز الأنظمة التسلطية بما يلي:

ـ السلطة المشخصة : بمعنى أنّ السلطة ترتبط بشخص القابض على موقع القوة في نطاق الجماعة السياسية؛

ـ تركيز السلطة: أيّ تركيزها في دائرة محدّدة على قمّة الهرم السيّاسي في المجتمع وعدم الفصل بين السلطات؛

ـ عدم السماح بالمعارضة السياسية : ولذلك فالنظام يقوم بعمليّة إفشال مستمرة لأيّ محاولة مفترضة أو متصوّرة لظهور معارضين ، ويزداد نتيجة لهذا دور الأجهزة الأمنية والقمعية في نطاق العمل السياسي ؛

ـ عدم الاعتراف بالتعددية السياسية: حيث لا يعترف هذا النظام بالتعددية الحزبية وفي أفضل الأحوال قد يأخذ بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر الذي عادة ما يضم مجموعة من المنتفعين من النظام السياسي[2] ؛

ـ عدم التداول السلمي على السلطة وضعف المؤسسات السيّاسية ؛

ـ غياب الرقابة على نشاط النظام : حيث لا يوجد أيّ شكل من أشكال الرقابة السياسية على أدائه ونشاطه ؛

ـ انخفاض درجة المشاركة السياسية: يعزف المواطنون عن المشاركة في أيّ نشاط سياسي إدراكا منهم بأنّ هذا النشاط لن يكون له أيّ تأثير على هذا النظام؛

ـ مدى التدخل في النشاط الاقتصادي: يسعى هذا النظام للسيطرة على كافّة مصادر القوّة الاقتصادية في المجتمع ،والحكومة هي المالك الأكبر لوسائل الإنتاج والموارد وهو ما يزيد من سيطرة النظام على المجتمع ؛

---

(2) - عبد الكريم جدي أحسن ، " أنواع الأنظمة السياسية " ، <http//saimouka.wordpress.com> ، تمّ تصفح الرابط بتاريخ : 22/ 03/ 2019.

ـ الإعلام في النموذج التسلطي: يسعى النموذج التسلطي إلى السيطرة على كافّة وسائل الإعلام في المجتمع، بحيث تركّز وسائل الإعلام على الدعاية لسياسات النظام والقائمين عليها ؛

ـ مدى احترام حقوق الإنسان: لا يهتم هذا النموذج بحماية أو كفالة حقوق الإنسان الفردية أو الجماعية [1]

3ـ أنواع النظـم التسلطيـة:

أ- **الأنظمة الأوليجارشية** : تتركّز السلطة في هذا النوع في يد فئة قليلة من الأفراد الذين يتميّزون بالثروة أو النسب أو المركز الاجتماعي أو العلمي ، بحيث لا ينفرد بالسلطة فرد واحد كما هو الحال في الحكم الفردي ، ومن الأنظمة الأوليجارشية نجد :

ـ **الأنظمة الأوليجارشية التقليدية** : وتتسم في الغالب بإسناد السلطة لرئيس الدولة عن طريق الوراثة ، وعادة يختار الحاكم معاونيه من بين ذوي قرباه أو الذين تربطهم وإيّاه علاقات شخصية ، وفي الغالب لا ينطوي هذا النمط من النظم على برلمان ، وبالتالي يتولّى الحاكم بالتعاون مع أقربائه أو مستشاريه مهمّة وضع القوانين والسيّاسات وتحتفظ الجماعات القرابية والقبلية بقدر كبير من الاستقلال عن الحكم المركزي .

ـ **الأنظمة الأوليجارشية الحديثة** : تتسم بوجود برلمان فاقد القدرة على ممارسة اختصاصاته ويبدو كأداة تتركّز فاعليتها في الموافقة والإعلان ،وقد لا توجد أحزاب مطلقا أو يوجد حزب واحد ، وتكون المعارضة مستهدفة وتجرى في هذا النمط من النظم انتخابات عامّة تخضع لعمليات التزوير والتلاعب من جانب السلطة المهيمنة وتنطوي على قضاء عسكري يلعب دورًا مؤثرًا في الحياة السياسية، وتعتمد مثل هذه النظم المحافظة على حضور واضح للمؤسسات العسكرية في فعالياتها التقليدية[2].

ب- **النظم الاستبدادية:** وهي الأنظمة التي لا تخضع للقانون ولا تتقيّد في تصرّفاتها بأحكامه ، حيث يستخدم صاحب السلطة في الدولة سلطاته حسبما يتراءى له، ووفقا لهواه فتكون إرادته هيّ القانون ، وفي ظلّ هذا القانون تهدر الحريّات ومن أمثلة هذه الحكومات معظم الملكيات القديمة في فرنسا.

ثالثا / الأنظمـة الشموليـة :

1ـ تعريـف الأنظمـة الشموليـة:

كلمة الشمولية ، "Totalitario " تعني " الكليانية " وهي صيغة استبداد ظهرت في القرن العشرين ،وقد جاءت كنتيجة للفاشية التي ظهرت عام 1925 . والنظام الشمولي هو طريقة حكم وهو نظام سياسي يمسك فيه حزب واحد السلطة بكاملها ،ولا يسمح بأيّة معارضة فارضا جمع المواطنين وتكتيلهم في كتلة واحدة في الدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بإدارة

---

(1) - عبد العالي عبد القادر ، **مرجع سابق** .

(2) - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

الحياة السياسية والحياة الخاصّة للأفراد ،ففي الدولة الشمولية لا يوجد الفرد ولا يعرف إلّا من خلال علاقته بالمجموع " الشعب أو الأمة " ، وتصبح الدولة مطلقة وموضوع عبادة حقيقية ويتم عسكرتها للتمكن من الهيمنة على الأفراد[1].وتجدر الإشارة في ما يتعلق بمفهوم الشمولية إلى أنّ العديد من المفكرين المعارضين لمفهوم الشمولية يعتبرون أنّ هذا المصطلح غير علمي لأنّه غير دقيق وواسع ويستعمل لوصف العديد من الحالات لدى الأنظمة وبصفة متضاربة كما يرى المعارضون خاصّة معارضو العولمة أنّ التوتاليتارية الاقتصادية أخطر من التوتاليتارية السياسية التي تدعو إلى الحدّ من سلطة الدولة وهيمنة الأسواق على المجتمع والسيّاسة ،ويصفها العالم الفرنسي "بيير بورديو"، "Pierre Bourdieu " بأنّها توتاليتارية مغلقة ومتطورة وتمارس هيمنتها على العالم بأسره[2].

2- مرتكـزات الأنظمـة الشموليـة :

ـ الظاهرة الشمولية تأتي في نظام يعطي حزبا واحدا احتكار النشاط السياسي بكامله ؛ويقوم الحزب المحتكر على إيديولوجية يتسلح بها ،وتقود فعالياته ويمنحها سلطة مطلقة وتصبح بالتالي الحقيقة الرسمية للدولة ؛

ـ لنشر هذه الحقيقة الرسمية تقوم الدولة بنفسها باحتكار مزدوج لوسائل القوّة ووسائل القمع، وتضع تحت إدارتها وتوجيهها مجموعة وسائل الاتصالات من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من الوسائل ؛

ـ تخضع النشاطات الاقتصادية والمهنية للدولة وتصبح جزءا منها،وبما أنّ الدولة غير قابلة للفصل عن إيديولوجيتها فإنّ غالبية النشاطات الاقتصادية والمهنية تطبع بالطابع الرسمي ؛

ـ عندما تصبح الدولة منظّمة الأنشطة وخالقها يصبح كلّ نشاط خاضع للإيديولوجية الرسمية وكلّ خطأ يرتكب في أيّ نشاط اقتصادي أو مهني يعتبر خطأ إيديولوجي[3].

3- أنواع الأنظمة الشمولية :

تجسدت أبرز الأنظمة الشمولية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، والتي قامت على نظرة عدم المساواة بين الأعراق وبين الأفراد وعلى ضرورة إقامة ديكتاتورية دائمة وإيديولوجية دولة تحتوي على أبعاد خارج حدودية وأممية،

كما تجسدت في الأنظمة الشيوعية والتي كانت تؤكّد على المساواة بين البشر والثقة بإمكانية ازدهارهم عند تحررهم من الرأسمالية ،وأنّ ديكتاتورية البروليتاريا انتقالية تهدف لبناء قواعد الديمقراطية المستقبلية.

أ- الأنظمة النازية : النازية هي إيديولوجية شمولية تقوم على التراتب العرقي وتضع العرق " الآري الجرماني " في قمّة هرم البشرية ، قادها " أدولف هتلر " ودفع أوروبا والعالم إلى

---

(1) - شاهر إسماعيل الشاهر، " الكلبتوقراطية وتجلياتها : قراءة في أنواع الدول الديمقراطية وممارستها للسلطة " ، < http//www.democratic.de > ، تم تصفح الرابط بتاريخ : 15/ 04 /2019 .

(2)- توفيق المديني ، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب** (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 2003) ص9.

(3)- Joris Vitani , " **Les régimes politiques** ", < http//sceco paris iufm.fr>, récupéré : 20/04/2019 .

حرب عالمية مدمّرة ، ويطلق على النازية أيضا اسم " الفاشية الجديدة "[1]. وقد قامت النازية على فكرتين أساسيتين هما :تصنيف المجموعة البشرية وترتيبها وفق تقسيم عرقي ؛والدولة الوطنية واعتبارها الأداة الأوحد لتحقيق الهدف الأول.انتشرت الأيديولوجية وأخذت بعدا قوميا مع هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وما تبعها من إذلال لألمانيا بفعل معاهدة " فيرساي " ، التي أنهت الحرب وقسمت ألمانيا ونزعت سلاحها وحوّلتها إلى مستعمرة لبريطانيا وفرنسا وحلفائهم[2].

ب ـ الأنظمة الفاشية : إنّ اصطلاح الفاشية ، كان يطلق على النظام السياسي الذي أقيم في إيطاليا سنة 1922 واستمر قائمًا حتى سنة 1943 ،وترجع هذه التسمية إلى الشعارات والأسماء التي اعتنقها الحزب المنتصر آنذاك " حزب موسوليني ، Mussolini " ، ويراد بالفاشية مجموعة الأنظمة السياسية الدكتاتورية التي تعادي الديمقراطية، يقصد بكلمة الفاشية ؛ الأنظمة غير الشيوعية الماركسية ،وتطلق على النظام الإيطالي والألماني قبل الحرب العالمية الأولى[3]. ومن خصائص الأنظمة الفاشية السلطان المطلق للزعيم ، فهي أنظمة فردية [4] .

ج ـ الأنظمة السياسية الشيوعية :تعتبر الشيوعية أحد مذاهب الاشتراكية التي تؤمن بأنّ تدخل الدولة أمر لابد منه لحماية الأفراد.يشير الشيوعيون إلى أنّ تحقيق العدالة والمساواة الفعلية بين الأفراد يكون عن طريق قيام الدولة بتوزيع ثمرات الإنتاج والأنظمة الشيوعية هي أنظمة اقتصادية في جوهرها ،ذلك على خلاف الأنظمة الديمقراطية الغربية التي تتصف في جوهرها بالصبغة السياسية [5]،

بعد عرض أهم التصنيفات الكبرى لمختلف النظم السياسية يمكن إجراء مقارنة عامّة بينها وذلك بناء على مجموعة من المعايير والعناصر المشتركة فيما بينهم كالإيديولوجية والأجهزة الأمنية ،المجتمع المدني ونمط القيادة وذلك من خلال الجدول التوضيحي الموالي:

الجدول رقم **(02) : التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والشمولية والتسلطية** .

معايير التصنيف/ الأنظمة	الديمقراطيات	الأنظمة التسلطية	الأنظمة الشمولية
الإيديولوجية	تعددية	متعددة أحيانا	واحدة
الأجهزة الأمنية	مقيدة	سيطرة جزئيّة	سيطرة كلية
المجتمع المدني	مستقلة	مستقل نسبيا	خاضع لهيمنة الدولة
القيادة	تناوب /تعدد	غير مستقرة المعالم	واحدة

المصدر: ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان : دار مجدلاوي ، 2004).

---

(1) - Nazi , **New oxford American dictionary** , 2 ed (Oxford : Oxford university press , 2005) p 440.

(2) - شبكة الجزيرة الإعلامية ، " النازية : العرق الآري في قمّة الهرم " ، < http//www. aljazeera.net > ، تم تصفح الرابط بتاريخ : 17/ 2019/04 .

(3) - إبراهيم عبد العزيز شيحا ، **النظم السياسية : الدول والحكومات** (الإسكندرية : دار المعارف ،2003) ص230.

(4) - محمد كامل ليلة ، **النظم السياسية : الدولة والحكومة** (بيروت : دار النهضة العربية ، 1969) ص707- ص711.

(5) - محمود سعيد عمران وآخرون ، **النظم السياسية عبر العصور** (بيروت : دار النهضة العربية ،1999) ص 398 .

المحور الخامس: مقتربات دراسة وتحليل النظم السياسية

تمهيد :

إنّ لفظ المقترب هو الأقرب إلى الواقع من النظرية في مجال دراسة الظاهرة السياسية ،باعتبار أنّ الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص ،ويحدد في الوقت ذاته محاور البحث وقضاياه الأساسية ،وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة توجه الباحث إلى اختيار مفاهيم معينة ،والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة ،كما أنّه يحدد الطرق التي يستعملها الباحث في دراسته.

والمقترب هو ذلك الإطار التحليلي الذي يركز دراسته على جانب معين من الظاهرة السياسية ونظرا لتعدد جوانب النظم السياسية فقد تعدّدت المقتربات الخاصّة بتحليل النظم السياسيّة وقد تمّ التركيز في هذه المحاور على أهم هذه المقتربات وأكثرها استخداما (المقترب المؤسسي ،البنيوي الوظيفي، النسقي والنخبوي).

أولا/ المقتـرب المؤسسـي :

1- تعريـف المؤسسـة السياسيـة:

يقصد بالمؤسسة السيّاسية مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الأمر في المجتمع عضويا ووظيفيا، وبمعنى أبسط فإنّ المؤسسة هي منظمة بشرية أي مجموعة من الأعضاء يقومون بمجموعة من الوظائف .ومصطلح المؤسسات السيّاسية مرتبط بواقع المجتمع الحضاري والثقافي والروحي الذي يشكل شخصيته وعلى هذا الأساس فإنّ دلالة المؤسسات السيّاسية لا يرتبط بالعلم إلاّ من ثنايا ارتباطها بواقعها الاجتماعي المادي والمعنوي[1] .

2- تعريف المقترب المؤسسي :

يعدّ من أقدم المقتربات المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية ،وتبعا له ينظر للنظام السياسي على أنّه مرادف لنظام الحكم أو مجموع المؤسسات التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة وطبيعتها ،فالنظام السياسي هو ما يوضّحه دستور الدولة وبالتالي تنحصر الدراسة في إطار قانوني شكلي يهتم بتعريف الدولة وأركانها وشكلها وشكل الحكومات وأنواعها استنادا إلى طبيعة العلاقة بين السلطات الرسمية وأساليب إسناد السلطة. ويحاول المقترب المؤسسي دراسة مؤسسة معينة مثل : البرلمان ، الحزب ، الجماعات الضاغطة ...إلخ ،

---

[1]- محمد نصر مهنا ، **الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية** (القاهرة : دار الفجر ،2001) ص118 .

ويستخدم هذا المقترب أكثر شيء لمعالجة المشكلات ذات المدى الضيق ،ويفترض أساسا أنّ للمؤسسات شرعية خاصّة وقيمة مستقلة وأنّ الناس جميعهم متشابهون يستجيبون بردّات فعل متشابهة لمؤثرات متشابهة[1].

3- التطور التاريخي للمقترب المؤسسي:

يعود هذا المقترب في أصوله إلى المدرسة التقليدية الدستورية والتي كانت تخلط بين مفهومي الدولة والنظام السيّاسي ،وتنظر إلى النظام السياسي باعتباره نظام الحكم كما يحدده القانون الدستوري، أي مجموعة القوانين التي تنظم السلطات العامة وتحدد اختصاصاتها ،وهكذا تنحصر الدراسة في إطارها الوصفي الضيّق ،وقد حاول بعض المفكرين توسيع هذا الإطار ليشمل القوى الفعلية التي تقف وراء هذا الإطار الشكلي ،ليتناول النشاط الفعلي للحكومة والقوى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما في ذلك الطبقات والأحزاب والجماعات المؤثرة.

4-مرتكزات المقترب المؤسسي: يركّز المقترب المؤسسي دراسته على ما يلي:

- المؤسسة من حيث تكوينها وبنيتها الداخلية عملياتها ومعاييرها الخاصة بها؛

- السلطات والهيئات والاختصاصات والقوانين واللّوائح ؛

- الكفاءة والفاعلية وشخصية الأفراد شاغلي المناصب وإدراكا تهم وأدوارهم وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية ؛

- العلاقات التفاعلية داخل المؤسسة وبينها وبين المؤسسات الأخرى؛

- عمليات الاتصال وعوامل التماسك والصراع والتكيف والمواءمة والاستقرار للمؤسسة [2].

5- نموذج صامويل هنتنجتون للمقترب المؤسسي:

بعد دراسته لعدد من الأنظمة السياسية توصل المفكر "صموئيل فيليبس هنتنجتون "، " Samuel Fhillips Huntington "، إلى نتيجة مفادها أنّ المؤسسات التي تقوم عليها النظم السياسية تختلف في أبنيتها ووظائفها وأنّ قوّة الأنظمة تكمن في قوّة مؤسساتها وفعاليتها ، وأنّه يمكن قياس تلك الفعالية وإجراء مقارنة بين الأنظمة السيّاسية من حيث قوّتها المؤسسية وذلك من خلال أربعة معايير أساسيّة :

أ- **التكيّف** :أي قدرة المؤسسة على مواجهة التغيّرات البيئية المحيطة بها ،ويمكن قياس درجة التكيّف من خلال مؤشرين أساسيين هما :

- العمر الزمني :أي كلّما كان عمر المؤسسة أطول كلّما كان احتمال استمرارها وبقائها أعلى.

---

(1)- ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** (بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1986) ص230 .

(1)- عبد الغفار رشاد القصبي ، **مرجع سابق**، ص185 ،ص186 .

- العمر الجيلي :أي قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغيّر القيادات وانتقالها بطرق سلمية من جيل إلى جيل آخر

- التغيّر الوظيفي : أي قدرة المؤسسة على إدراج وظائف جديدة .

ب- التعقيد :أي درجة تعدد وتنوّع وحدات المؤسسة الفرعية ووظائفها ،حيث يرى " هنتنجتون " أنّه كلّما ازداد التنظيم تعقيدا كلّما ارتفع مستوى أدائه.

ج- الاستقلالية :وتتحقق من خلال استقلالية الميزانية واستقلالية تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة.

د- التماسك :يقصد به درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة، ويرتبط هذا الأمر بمدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة ومستوى الخلافات والصراعات داخل المؤسسة.[1]

ثـانيــا/ المقتـرب البنيــوي:

1- التطـور التاريخــي للبنيويـــة:

تطورت البنيوية في بداية القرن العشرين على يد المفكر السويسري " فيرديناند دي سوسير " F.De Saussure"، الذي قام بوضع وصف دقيق علمي وشامل التركيب ببنية اللّغة الأساسية يقوم على النقاط التالية :

- اللّغة نسق مترابط يقوم على نمط من العلاقات المتبادلة وهي تقوم بوظائف معينة تماما مثل النسق الاتصالي؛

- الأنساق اللّغوية هي عبارة عن أنساق فرعية تشكّل في النهاية نظام من العلاقات ،فاللّغة هي بنية ذهنية قائمة على ، نظام محدد من القواعد.

وقد شكّلت أفكار "دي سوسير" De Saussure"، نقطة بداية جديدة لأبحاث جديدة وفي مجالات اجتماعية وإنسانية جديدة ،حيث حظيت البنيوية باهتمام كبير لدى الباحثين بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت البنيوية تعتمد في تحليل العديد من الدراسات والأبحاث الثقافية والتاريخية عند "ميشيل فوكو"، "Michel Foucault"والأنثربولوجيا عند "كلود ليفي شتراوس" ، " Claude Levy Stross " ، وانتقلت فيما بعد إلى العلوم السياسية مع "فنسنت لوميو "، "Vincent Lemeo" وطه بدوي ...وغيرهم من الباحثين في المجال [2].

2-تعريـف البنيـة : إنّ مفهوم البنية يستخدم كأداة لتصوير ما عليه البناء الواحد من تراص وتشاد ،وبهذا التصوير انتقل مفهوم البنية من علم الأحياء إلى العلوم الاجتماعية كأداة ذهنية لتصوير الكيانات الاجتماعية على اعتبار أنّ كلّ كيان يقوم على مجموعة من الأجزاء[3].

---

[1]-صامويل هنتنجتون ، **النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة** ، ترجمة : سمية فلو عبود (بيروت : دار الساقي ، 1993) ص21- ص28 .

[2]- شوكت إشتي ، **السياسة : تطور المعنى وتنوّع المقتربات** (بيروت : دار الأبعاد ، 2007) ص222 - ص225 .

[3]- غابريال ألموند وبنجهام باول ، **السياسة المقارنة: إطار نظري ، مرجع سابق**، ص 29 .

من هذا فمفهوم البنية يعني النظر إلى واقع سياسي ما على أنّه مجموعة من الأجزاء المتشادة والمتراصة، والبنى السيّاسية المألوفة داخل الأنظمة السياسية هي : الجماعات المصلحية ،الأحزاب السياسية ،المجالس التشريعية السلطات التنفيذية والإدارات البيروقراطية الحكومية و المحاكم أو الأجهزة القضائية.

3-**تعريف المقترب البنيوي :**يعرف المقترب البنيوي بأنّه الزاوية التي ينظر فيها الباحث إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال البنية التي تكونها وتحكمها ،أي أنّ المقترب هنا يتطلب الولوج إلى داخل بنية الظاهرة ومعرفة طبيعتها والأجزاء المكونة لها ونمط العلاقات الناظمة لعناصرها ، الأمر الذي يقيم نوعا من العلاقة مع التحليل الوظيفي والنسقي[1].

4- **مرتكزات التحليل البنيوي:**يرتكز أصحاب هذا التحليل على النقاط التالية:

- التركيز على مفهوم البنية المنقول عن أحد علوم الأحياء وبالتحديد علم التشريح، والذي يستعملونه كأداة تحليلية لتصوير الكيانات السياسية على اعتبار أنّها تقوم على مجموعة أجزاء تماثل الأجزاء المكونة للكائن الحي ؛

- نقل هذا المفهوم إلى العلوم السياسية من علم الأحياء لتحليل النظم، بمعنى النظر إلى النظام السياسي على أنّه مجموعة أجزاء متشادّة ومترابطة ، وذلك بهدف الكشف عن موقع وحجم كلّ جزء من الكل وتماسكه وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسي ؛

- إنّ الوصول إلى هذا الهدف يفترض استخدام مفهوم البنية على نحو يؤكد وجود ترابط بين أجزاء الكل ،بحيث أنّ وجود كلّ جزء يرتبط عضويا بوجود الأجزاء الأخرى، وبحيث تعمل هذه الأجزاء متشادة مع بعضها البعض وكنتيجة لهذا فإنّ التحليل البنيوي لا يتناول وجود الأجزاء لذاتها بل من حيث كونها عناصر ومكونات مترابطة تشكّل بناءا واحدا[2].

- **أهميـــة التحليل البنيـــوي:**تكمن أهميّة التحليل البنيوي في مجال العلوم السياسية في:

- الانتقال من التحليل الكلاسيكي الذي يركّز على دراسة المؤسسات الرسمية دراسة شكلية قانونية وصفية إلى تحليل العلاقات الفعلية بين أجزاء النسق السياسي الكلي وإبراز العلاقات التفاعلية بين مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع البنية السياسية ، والدراسة العلمية للبنى الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة وذلك من أجل تحديد أنواع وخصائص مختلف البنى واستخراج أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها ؛ كما أنّ

---

(1)- شوكت إشتي ، **مرجع سابق**، ص222

(2) - زهير بوعمامة ، " مقتربات تحليل النظم السياسية "، (محاضرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة عنابة، 2004/ 2005) .

التحليل البنيوي يمكّن من تحليل بنية سياسية كبرى عبر تناول كلّ جزء من أجزائها وإظهار نمط العلاقات التي تقوم فيما بينها وتجعلها كلا متميّزا عن الآخر[1].

6- **النموذج البنيوي لطه بدوي:** صوّر المفكر "طه بدوي" النسق السيّاسي على أنّه بنية واحدة مكوّنة من مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها ، ويهدف "بدوي" من خلال تحليله إلى الكشف عن موقع وحجم كل عنصر من هذه العناصر ومدى ترابطه مع بقية العناصر الأخرى وقد مثّل بدوي أجزاء النسق السياسي بخمسة دوائر أساسيّة وضّحها كما يلي[2]:

الشكل رقم (01) : **الرسم التوضيحي للنموذج البنيوي لطه بدوي**

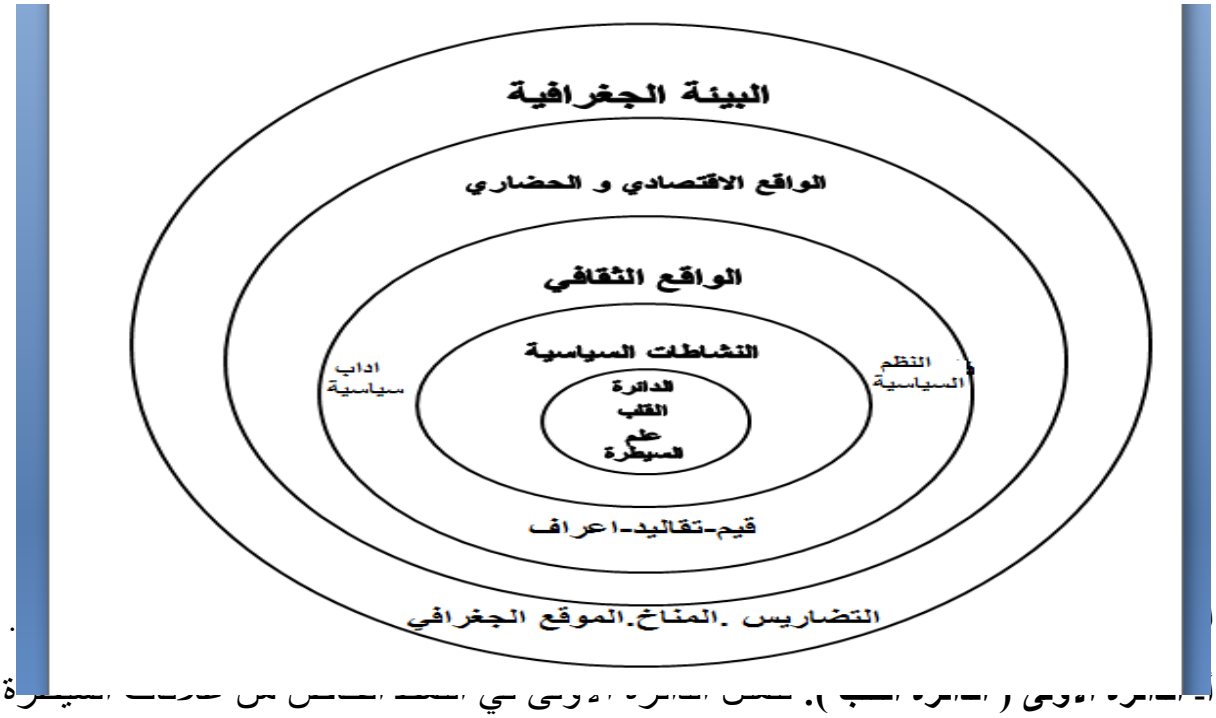

والامتثال بين الحاكمين والمحكومين والتي اعتبرها "بدوي" صلب عالم السيّاسة في كلّ المجتمعات البدائية والمتقدمة على حدٍّ سواء ،ذلك أنّها تمثّل الميزة الأساسيّة التي تميّز النظام السيّاسي عن بقيّة الأنظمة الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الأخرى ،ذلك أنّها غريزة فطرية في الإنسان فهي لا تتغيّر من مجتمع لآخر بل الذي يتغيّر هو نشاط الإنسان ،هذا الأخير ذو الغرائز المتناقضة ففي الوقت الذي يرغب فيه بالسيطرة على الآخرين فهو في الوقت ذاته لديه درجة من الاستعداد للطاعة إذا أمر . وعلاقة السيطرة والامتثال بين الحاكم والمحكوم والمتمثلة بالسلطة السياسية هي الميزة التي من خلالها يمكن أن تتحقق ظاهرة الضبط السيّاسي والتي تمثل البنيان السيّاسي الثابت في شتى المجتمعات.

---

[1]- محمد طه بدوي ، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة: المكتب المصري الحديث ،1986)ص321 .

[2] - عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2007) ص168 .

ب- الدائرة الثانية: تمثل مجموع النشاطات التي يمارسها الحكام والأفراد في مجتمعاتهم، وهذه النشاطات تنبعث من الدائرة القلب وهي تتغيّر من مجتمع لآخر ، وهذا التغيّر تتحكم فيه العوامل البيئية المحيطة بها.

ج - الدائرة الثالثة: هي الواقع الثقافي أي مجموع القيم ،الأفكار والعقائد باختلاف مصادرها (إلهية ،وضعية، ميتافيزيقية) الخاصّة بالأفراد والجماعات والتي تنعكس على نشاطاتهم السيّاسية وتفرز نظما مكتوبة أو عرفية للنسق السياسي وتؤثر في علاقات السيطرة والامتثال التي تمثل صلب عالم السيّاسة فتطوّع وتشكّل ذلك الصلب وبذلك يتغيّر شكل عالم السيّاسة الوطني بتغيّر الواقع الثقافي السائد في المجتمعات المختلفة.

د- الدائرة الرابعة: وهي دائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية ، وهي تشكّل لبنة أساسية من لبنات النسق السياسي ذلك أنّ ما عليه الموارد المتاحة في كلّ مجتمع من حيث الوفرة والندرة دوره في النشاطات السياسية في الداخل والخارج ،ومن هنا يأتي الترابط بين دائرة النشاطات السيّاسية ودائرة الأوضاع الاقتصادية والحضارية

ه- الدائرة الخامسة: وهي المقدرات الجغرافية من تضاريس، مناخ ،موقع جغرافي ،تربة ،ثروات معدنية ونباتية...إلخ) حيث تتأثر النشاطات السيّاسية كذلك ببيئة مجتمعها الجغرافية ولها دور كبير في تكييف نشاطات الجماعات الإنسانية وأنماط حياتهم[1].

ثالثا/ المقتـرب الوظيفـي :

1- الأصـول التاريخيـة للوظيفيـة :

تعود بعض البوادر للنظرية الوظيفية إلى فلاسفة الإغريق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مثل : "هوبز،Hobbes "مونتسكيو،Montesquieu"، "روسو،Russo" ، "كونت ،Count"، و"إيميل دوركايم، Emile Durkheim " الذي أشار إلى ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال البحث عن أسباب وجودها وعن الوظائف التي تؤديها بمنهجية علمية ودقيقة .كذلك "هربرت سبنسر، Herbert Spencer"، الذي استخدم المماثلة البيولوجية وقام بإسقاطها على المجتمع الإنساني إسقاطا شبه كامل ،حيث وضع تصويرا ذهنيا وظيفيا ناظر فيه بين أجزاء المجتمع وأجزاء الكائن الحي. وقد تبلور الاتجاه الوظيفي بشكل أوضح في بداية القرن العشرين على يد الاجتماعيين والأنثربولوجيين أمثال: "تالكوت بارسونز، Talcott Persons"و"روبرت ميرتون"Robert Merton " و"رايد كليف براون" " "Rad Cliffe Brown " الذين صوّروا النظم الاجتماعية على أنّها كيانات تشبه الكيانات الحيّة وأنّها قابلة للتصنيف على ضوء الوظائف التي تؤديها في المجتمع ،ومن خلال المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع والأنتربولوجيا أطلّت الوظيفية على ظواهر السيّاسة وقضاياها[2].

2- مفهـوم الوظيفـة :

---

[1]-**المرجع السابق**،ص168- ص176 .

[2]- شوكت إشتي، **مرجع سابق** ،ص214، 215 .

الوظيفة هو مفهوم نقل عن أحد علوم الأحياء (الفيزيولوجيا) إلى العلوم الاجتماعية ،حيث استخدم مفهوم الوظيفة على أنّه المهمة التي يؤديها كلّ عنصر من عناصر الكائن الحي، حيث كان يتصوّر علماء الأحياء أنّ الحياة هي عبارة عن مجموع الوظائف أو الوظائف التي تحافظ على بقاء الكائن حي كالتنفس والهضم.

3- مفهوم المقتـرب الوظيفـي:

يتفق العلماء والمفكرون الوظيفيون على أنّ المقترب الوظيفي هو الإطار التحليلي الذي ينظر فيه الباحث إلى الظواهر السيّاسية من خلال الوظيفة التي تؤديها ضمن النظام السياسي من جهة ،ومن خلال الوظيفة التي يؤديها هذا النظام في بيئته المجتمعية الأوسع من جهة أخرى[1].

4- مرتكزات المقترب الوظيفـي: يرتكز التحليل الوظيفي على مجموعة من المرتكزات أهمّها:

- النظر إلى الحياة السيّاسية باعتبارها نسقا متكاملا يقوم على عدد من الأنساق الفرعية المترابطة والمتكاملة وأنّ هذا التكامل بين هذه البنيات يقوم على التأثير المتبادل بين البنيات المكوّنة للحياة السيّاسية؛

- أنّ كلّ بنية في هذا النسق الكلي يقوم على أداء وظائف معينة ، وأداء هذه الوظائف من قبل هذه البنيات مجتمعة تعمل على تكامل النسق الكلّي واستمراره ؛وأنّ النسق الكلّي دائما في حالة اتزان وكلّ نسق فرعي فيه يسهم في تحقيق هذا التوازن ،وفي حالة تعرض أحد الأنساق الفرعية لنوع من الاختلال الوظيفي فلابد للجهاز السيّاسي من معالجة هذا الاختلال والعودة بالنسق الكلي إلى حالة الاتزان ؛

- أنّ الجهاز السياسي يعتمد في بقائه واستمراره على رضا أفراد المجتمع وتأييدهم له، وأنّ تغيير الوضع داخليا هو من طبيعة تدريجية مرادفة للتكيف والتأقلم من قبل بعض القوى داخل المجتمع وليس مصدره الثورة ؛ومحور التحليل الوظيفي هو دراسة الأنشطة السياسية التي يتطلبها الجهاز السياسي للحفاظ على بقائه واستمراره[2].

5- النموذج التحليلي الوظيفي ل غابريال ألموند :

يعتبر المفكر الأمريكي "غابريال ألموند" Gabriel Almond" رائد التحليل الوظيفي للنظام السيّاسي ،وقد قام غابريال بوضع إطار تحليلي أوضح من خلاله مجموع الوظائف الأساسيّة التي تقوم بها الأنظمة السيّاسية في المجتمعات المختلفة تضمّن تحليله في البداية وصف شامل لآليات وخصائص النظام السيّاسي متأثرا في ذلك بأفكار "دافيد إستون" "David Eston "، ثم قام بعرض مجموعة من الوظائف الأساسيّة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية للحفاظ على بقائها واستمرارها[3]، وقد طوّر "ألموند" نموذجه عبر مرحلتين :

---

(1)- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، **مرجع سابق** ،ص 181 .

(2)- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **المرجع السابق** ،ص184،183 .

(3)- كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت : شركة العبيكان ، 1987) ص102 .

1- المرحلة الأولى: نشر "ألموند" مقالا عام 1956 تحت عنوان " **النظم السياسية المقارنة** " عرّف من خلاله النظم السيّاسية على أنّها :" نظام التفاعلات الموجودة المستقلة والتي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيّف داخليا وخارجيا عن طريق الاستخدام الفعلي للإكراه المادي المشروع "[1]. ثم حدّد خصائص النظام السياسي المتمثلة أساسا في:

- **الشمول :** أي أنّ النظام السياسي يشمل كافة العمليات (المدخلات و المخرجات) المتصّلة بالإكراه المادي المشروع ،كما يشمل كافة الجماعات والبنى الاجتماعية التي تلعب دورا ما في الحياة السيّاسية مثل: الطبقات والطوائف والقرابات...إلخ.

- **الاعتماد المتبادل:** بمعنى أنّ التغيير الذي يحدث في أحد أجزاء النظام سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات في بقية الأجزاء الأخرى.

- **الحدود :**أي وجود نقاط افتراضية تنتهي عندها النظم الاجتماعية الأخرى ويبدأ عندها النظام السياسي [2].

في عام 1960 قام "ألموند" بنشر كتاب بالاشتراك مع "جيمس كولمان " بعنوان " **السياسة في المناطق الآخذة في النمو** " أوضح من خلاله أنّ النسق السياسي يتكوّن من مجموعة من البنى ، كلّ بنية تؤدي وظيفة معينة تسهم في استمرار النظام وتوازنه ، وأنّ كلّ الأنساق تتضمّن خصائص تقليدية كقيام سلطة تنظيمية وقانونية وخصائص حديثة كقيام بعض البنى غير الرسمية كالأحزاب ، جماعات الضغط، جماعات المصالح. كما أنّه قام بمقارنة تلك الأنساق في المجتمعات المتقدمة والنامية، وأكّد على أنّ الجهاز السياسي وجد في الأساس لتحقيق أهداف المجتمع وميّز "ألموند" في كتابه بين نوعين أساسيين من وظائف الأجهزة السيّاسية[3] :

أ- **وظائف المدخلات:** وتشمل :

- **التنشئة السياسية** :وتعني الطريقة التي من خلالها يكتسب الأطفال قيم واتجاهات مجتمعاتهم ،أمّا التنشئة السياسية فهي الجزء من العملية الذي يقوم بتشكيل الاتجاهات السيّاسية .

- **التجنيد السياسي**: هو العملية التي تحدد نوعية الأفراد الذين يتم اختيارهم ليكونوا أعضاء نشطين في المؤسسات السياسية كالأحزاب ، المجالس التشريعية والإدارات الحكومية البيروقراطية.

- **التعبير عن المصالح**: يقصد به قيام الجماعات والأفراد بتقديم طلباتهم أو التماسهم إلى أعضاء المجالس التشريعية أو المسؤولين السياسيين في الأجهزة السياسية بصفة عامة .

- **تجميع المصالح :** وتعني قيام الجهاز الحكومي بتجميع مصالح ومطالب واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.

---

(1)-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **مرجع سابق**، ص190 .
(2)- كمال المنوفي ، **مرجع سابق**، ص104،103 .
(1)- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **مرجع سابق** ،ص 191 .
0- غابريال ألموند و بنجهام باول ، **مرجع سابق** ،ص 87 ،ص121 .

ـ **الاتصال السياسي:** يعني خلق وتوفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسي [1].

ب- وظائف على مستوى المخرجات :و تشمل ما يلي **:**

ـ **وظيفة صنع القاعدة :** ويقصد بها صنع وصياغة السياسات والقوانين واتخاذ القرارات الهامة في الدولة.

ـ **تنفيذ القاعدة :**بمعنى تجسيد القرارات السياسات والقوانين على أرض الواقع .

ـ **التقاضي و الاحتكام بموجب القاعدة :** ويقصد بها حلّ الصراعات والنزاعات بين الأفراد.

2- المرحلــة الثانيــة:

في هذه المرحلة عمل" ألموند " على تقديم مرحلة متطورة لنموذجه الوظيفي ، حيث نشر مقالا في مجلّة السياسة الدولية جانفي 1965 تحت عنوان " **اقتراب تنموي للنظم السياسية** " ، ثم بلورها وعرضها بالتفصيل في كتاب أعدّه بالاشتراك مع " بنجام باول، Binjam Powell " بعنوان " **السياسة المقارنة : نحو منهج تنموي** " نشر لأول مرّة عام 1966 . وتبعا لذلك الإطار النظري وضع ثلاث مستويات وظيفية للأنظمة السياسية حددها كما يلي:

أ ـ المستوى الأول/ (وظائف التحويل) :وتشمل **:**

ـ التعبير عن المصالح و تجميع المصالح ؛

ـ وظائف الحكومة وأبنيتها وتشمل ثلاثة وظائف أساسية هي وظيفة التشريع ، التنفيذ و القضاء.

ب- المستوى الثاني (وظائف التكيف و الاستمرار): ويقصد بها التنشئة السياسية والتجنيد السياسي

ج- **المستوى الثالث (قدرات النظام السياسي)** وتشمل :

ـ القدرة الاستخراجية: أي قدرة النظام على استخراج الموارد الطبيعية المادية والبشرية؛

ـ القدرة التنظيمية: أي قدرة النظام على ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع؛

ـ القدرة التوزيعية : أي القدرة على توزيع السلع الخدمات والوظائف بين الأفراد و الأقاليم بشكل عادل ؛

ـ القدرة الرمزية: أي استخدام النظام لرموزه لكسب تأييد ولاء المواطنين [2].

وفي محاولة أخرى قام "ألموند" بوضع تقسيم جديد لوظائف الأنظمة السياسية كما يلي :

أ- **مدخلات النظام السياسي** : وتنقسم إلى مطالب متنوعة ومساندة

---

[2] - عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، **مرجع سابق** ، ص 194،ص195 .

- **المطالب :** مطلب توزيع السلع والخدمات ، مطلب تنظيم السلوك ، المشاركة السياسية ، الاستقرار.

- **المساندة :** وتنقسم إلى : مساندة مشاركة ومساندة رعوية .

ب- مخرجات النظام :وهي استخراجية ، تنظيمية ،توزيعية ،رمزية واستجابية.

ج- وظائف النظام : هناك ثلاث مستويات وظيفية للنظام:

- **على مستوى النظام ذاته:** وهي الوظائف التي تحافظ على استمرار النظام (التنشئة السياسية ،التجنيد السياسي والاتصال السياسي.

- **على مستوى العملية :** وهي وظائف تحويل المدخلات إلى مخرجات وتشمل (التعبير عن المصالح ، تجميع المصالح ، التشريع، التنفيذ والقضاء) .

- **على مستوى السياسة :** بمعنى أداء النظام أو سلوكه ككل في علاقته بالبيئة بالإضافة إلى النتائج التي ترتبها القرارات و السياسات ثم عملية التغذية العكسية[1].

6- تقييم نموذج "غابريال ألموند":

بالرغم من الأهميّة البالغة التي قدّمها "ألموند" للتحليل الوظيفي للأنظمة السيّاسية ،إلاّ أنّه تؤخذ عليه بعض المآخذ التي يمكن إيجازها في ما يلي:

- أنّ نموذجه جاء تعبيرا عن واقع الحياة السياسية في المجتمعات الغربية المعاصرة بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فإنّ هذا النموذج لا يصلح في رأي بعض المفكرين إلاّ لتحليل الحياة السياسية في المجتمعات اللّيبرالية ؛

- تركيزه على الجهاز السياسي كمتغيّر مستقل والبيئة العامة كمتغيّر تابع له جعله يغفل في نظر البعض قوى مجتمعية أخرى لها دور هام في الحياة السياسية في الوقت الحاضر كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط وغيرها؛

- وجود بعض الخلط عند استخدامه لمفهومي البنية والوظيفة رغم محاولة الفصل بينهما؛

- اعتبار نموذجه حسب رأي بعض المفكرين موجه بصفة أساسية نحو الدعاية للقيم اللّيبرالية[2].

رابعًا/ المقترب النخبوي :

1- تعريف النخبة :

---

(1) - **المرجع السابق** ، ص197- ص 200 .

(2)- كمال المنوفي ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** (الكويت : وكالة المطبوعات ،1984) ص34 .

يقصد بالنخبة أو الصفوة السيّاسية مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوّة السيّاسية في المجتمع ، بحيث تستطيع التحكم في رسم السيّاسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع .

ويعرّفها " توماس داي ، Thomas Day" بأنّها فئة من الأفراد محدودة العدد قد لا تتجاوز 2% أو أقل ممّن يمسكون بمصادر الثروة والسلطة في المجتمع ويتخّذون السيّاسة العامة وسيلة وأداة لتكريس ثروتهم ونفوذهم ،فهم الحكام الفعليون[1].

2- مفهوم المقترب النخبـوي :

انتشر مقترب النخبة في الدراسات السيّاسية ، وأصبح التحليل المقارن للنخبة عبر الزمان والمكان أحد اهتمامات الباحثين في ميدان السيّاسة المقارنة ،إذ يركّز على سلوك عدد صغير نسبيا من صنّاع القرار وليس على مؤسسات الحكم ، ويمثل تحديا للمقترب القانوني ومقترب الجماعة ، من حيث أنّه يبرز نفوذ وتأثير مجموعة واحدة بعينها (أي أولئك الذين يصنعون القرارات) كذلك يدّعي أنصاره أنّه بمثابة بديل للتحليل الطبقي، إذ يختصون بدراسة شريحة اجتماعية بعينها يعتبرونها لب القيادة السيّاسية[2].

3- مرتكـزات مقتـرب النخبــة:

يلخّص " توماس داي " "Thomas Day" و " هارمون زيجلر، Harmon **Z**eigler " أهم الأسس التي يقوم عليها مقترب النخبة في ما يلي:

- تنقسم المجتمعات إلى فئتين هما : الحكّام وهي أقليّة من النّاس يمتلكون السلطة والقوّة ،ومحكومين وهم غالبية شعبية مجرّدة منها ؛

- النخبة تنتمي للطبقات الاقتصادية والاجتماعية العليا في المجتمع؛

- إنّ انتقال الأفراد من موقع المحكومين إلى موقع الحاكمين بطيء وتدريجي [3]؛

- السيّاسات والقرارات العامة هي انعكاس لخيارات ومصالح النخبة وليست استجابة للغالبية الشعبيّة ولو تظاهرت النخبة بخدمة المجتمع؛

- الرأي العام يتم توجيهه وتشكيله بإيحاءات النخب الحاكمة؛

- النخبة لديها قدرة عالية في التأثير والإقناع واحتواء الجماهير وإسكاتها؛

- هناك اتفاق بين أعضاء النخب حول مجموع القيم والمصالح المشتركة في ما بينها[1]

---

(1) - عامر خضر الكبيسي ، **مرجع سابق** ، ص126 .
(2) - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ،ص 47 .
(3)- أحمد مصطفى الحسين ،**مرجع سابق** ، ص112 .

4- النمـاذج التحليليـة للمقترب النخبـوي:

ترتكز النماذج التحليلية في المقترب النخبوي على دراسة النخب في الواقع ،والتي تهتم بدراسة علاقات السلطة والسيطرة والنفوذ ،وهي تستهدف بالأخص تحديد طبيعة نظام الحكم ،إذ تعدّ دراسة بنية النخب إحدى

وسائل فهم وتحليل طبيعة النظام السيّاسي الذي يعكس في الوقت نفسه النظام الاجتماعي بصفة عامة، ومن النماذج التحليلية نجد:

أ- نموذج"غيتانو موسكا Guetano Mosca" :

لقد أشار "موسكا Mosca " إلى أنّه في أيّ مجتمع توجد طبقتان من النّاس طبقة حاكمة (النخبة) وأخرى محكومة (الجماهير)، أمّا الأولى فهي قليلة العدد وتسيطر على كلّ وظائف القوّة و السلطة أمّا الثانية فهي كثيرة العدد وتخضع لحكم وسيطرة الطبقة الأولى بأسلوب أكثر أو أقل قانونية وبقدر يقلّ أو يكثر من العنف ،وهي تمدّ الطبقة الحاكمة ولو ظاهريًا بالوسائل والأدوات الأساسيّة والحيوية لبقاء النظام السيّاسي واستمراره.

ب- نموذج فيلفريدو باريثو (Velfred Pareto): يرى أنّ الصفوة هي العدد القليل من الأفراد الذين نجحوا في كلّ مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا إلى المرتبة الأعلى في الهرم أو التدرج المهني ،وتنبثق الصفوة من المجتمع نتيجة لعدم قدرة النّاس كمجتمع أن يحكموا أنفسهم ديمقراطيًا ولذلك فلابد من وجود طبقة تسود[2].

ج- **نموذج روبرت ميتشلز(Robert Michels):** أشار ميتشلز إلى أنّ كلّ التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي للأوليجارشية ، بمعنى خضوعها لصفوة تستمد قوّتها من مهارات أعضائها التنظيمية ،وضمن أفكاره في كتابه **"الأحزاب السيّاسية"** ،أكّد أنّ هذا القانون هو عام ولا يسري على الأحزاب فقط بل على سائر التنظيمات بما في ذلك الدولة ، لهذا فالديمقراطية بمعنى حكم الشعب أمر مستحيل من وجهة نظره ،ذلك أنّ الأغلبية لا يمكن أن تحكم رغم ما يقال عن حق الاقتراع ومبدأ الإرادة الشعبيّة ففي أيّ نظام ديمقراطي تتخذ القرارات الهامّة بواسطة أقليّة قويّة ومع هذا فميتشلز" لا ينكر حقيقة وجود تأثير غير مباشر من طرف الأحزاب على الأقليّة الحاكمة.

د- نموذج رايت ميلز (**Wright Mills**) : فقد طوّر النموذج النخبوي عام 1956 حيث يقول أنّ القرارات الهامّة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنع من جانب ثلاث مجموعات رئيسيّة هي (السيّاسيين، العسكريين والنقابيين) وقد كان "ميلز" مستعدا لقبول ما أسماه بالمستويات الوسطى للقوّة حيث يمكن ظهور تفاعل جماعي للمصالح المتنافسة التي يمكنها المشاركة في صنع القرارات الجزئية في إطار القرارات الأساسية[3].

---

(1)- محمد نصر عارف ، **مرجع سابق** ، ص232 .

(2)- بومدين طاشمة ، **مرجع سابق** ، ص218 .

(3)- أحمد مصطفى الحسين ،**مرجع سابق** ، ص113 .

6- **تقييم المقتـرب النخبـوي:** وجهت بعض الدراسات بعض الانتقادات لمقترب النخبة يمكن إيجازها في ما يلي:

- إنّ دراسة النخبة تركز فقط على وصف النخبة بأنّها تمتلك القدرة على التأثير أو النفوذ دون أن تثبت أنّها قد استخدمتها فعلا ،فالسلطة لها جانبان إحداهما التأثير في القرارات والسياسات، وثانيهما :منع إثارة بعض القضايا أو جعلها ذات أولوية ،وهذا ما تجاهله أصحاب هذا المقترب[1] ؛

- استخدام مفاهيم أخرى إلى جانب النخبة مثل السلطة، الطبقة السياسية ،النفوذ ،وهو ما يجعل نظرية النخبة يشوبها نوع من الغموض وعدم الدقة العلمية ؛

- صعوبة تحديد أعضاء النخبة وصعوبة جمع المعلومات حول مواصفاتهم الاجتماعية والشخصية[2] ؛

-تواجه نظرية النخبة إشكالية عدم الحسم بين الحقيقة والظاهر ،فمن يؤكد أنّ من يتولى المنصب الرسمي في السلطة هو حقا فرد ينتمي إلى طبقة النخبة.

-إنّ مفهوم النخبة متناقض، لأنّه لا يقوم على أساس التماثل بين الأفراد المتميزين ،وإنّما على أساس الحكم وتحقيق المصالح الخاصّة لأفراد النخبة[3].

خامسا / المـقتـــرب النسـقـــي

1- لمحة تاريخية عن التحليل النسقـي:

يعتمد التحليل النسقي على مفهومين أساسيين هما " النسق " و " الاتزان " اللّذان نقلا من علوم الفيزياء إلى مجال العلوم الاجتماعية ،حيث استخدما في القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي ،ثم متأخرا في التحليل السياسي منذ أوائل القرن العشرين [4].فقد برزت النظرية العامة للنظم على يد حركة فكرية استهدفت توحيد العلوم ،أي التوصل إلى أساس فكري ومنهجي عام يجمع بينها جميعا ،وذلك بالاعتماد على فكرة النظام كوحدة تحليل أساسية لمعالجة مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية واعتبارها نظام أيّ كلّ مركب من عدّة أجزاء يرتبط كلّ منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به . ويعتبر " دافيد استون David Eston " أستاذ العلوم السياسية رائد التحليل النسقي فهو الذي أدخل فكرة النظام والبيئة لتحليل الظواهر في العلوم السياسية[5].

2- مفهـوم النسـق أو النظـام:

---

(1)-**المرجع السابق** ، ص225 .
(2)- محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر : دار هومة ،2002) ص212 .
(3)- بومدين طاشمة ، **مرجع سابق** ، ص226 .
(4)- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **مرجع سابق** ،ص204 .
(5)- عامر خضر الكبيسي ، **مرجع سابق** ،ص123 .

إنّ مفهوم النسق بمدلوله المنهجي يعني الحال التي عليها علاقات أي مجموعة من وحدات في الطبيعة (كالمجموعة الشمسية) أو في الحياة الاجتماعية كالنسق السيّاسي، والتي يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل متزن.فالنسق هو تصوّر أو أداة ذهنية لحالة التكامل السياسي أو الاجتماعي. والتكامل في هذا المعنى يتضمن الاتزان أي الحال التي عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهيأ لاستمراره ككل[1].

3- **تعريـف المقتـرب النسقـي:**هو الإطار التحليلي الذي يبحث في الظواهر السيّاسية من خلال أنظمتها التي تعتبر وحدة التحليل الأساسيّة والتي تنتظم فيها مجموعة الأجزاء المترابطة و المتآزرة والمتفاعلة والتي تبدو أقرب في النظرة الأولى إلى العلبة السوداء التي لا نعرف ماذا يحدث داخلها فهي كلّ متكامل وشامل.

4- مرتكـزات التحليـل النسقـي:

1- يعتقد دعاة هذا التحليل بوجود مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تلائم سائر الأنظمة العضوية والطبيعية والاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ،وهذه المفاهيم يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات :

أ - مجموعة مفاهيم ذات طابع وصفي :منها ما يلي:

ب- مفاهيم النظام مثل : النظام المغلق والنظام المفتوح ، النظام العضوي وغير العضوي ؛

ج- مفاهيم تتعلق بالمستويات الهيراركية للنظم مثل: النظام الفرعي ؛

د-مفاهيم لها علاقة بالتنظيم الداخلي للأنظمة مثل : مفاهيم التكامل والاعتماد المتبادل ؛

ه- مفاهيم تتعلق بارتباط النظام بالبيئة مثل: الحدود والمدخلات ؛

و- مجموعة مفاهيم ترتكز على البعد الديناميكي للنظم: أي التغيير الذي يصيب النظم بفعل عمليات تتولد بداخل النظم ذاتها أوبفعل الاستجابة للظروف البيئيّة ، من هذه المفاهيم (التكيف ،التعلم ، النمو ،الأزمة ،....إلخ.

ي- مجموعة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام : مثل الاستقرار والتوازن والتغذية العكسية[2].

2- يتفق العديد من المفكرين على أنّ مفهوم النظام كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية يبنى على ركائز عامّة وأساسية يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- حدود النظام : بمعنى أنّ أي نظام يبدأ من نقطة ما وينتهي عند نقطة ما ، فهو لا يوجد في فراغ بل داخل بيئة جغرافية اجتماعية واقتصادية وهناك حدود بين النظام وبيئته بمختلف جوانبها ؛

---

(1)-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **مرجع سابق** ،ص205 .

(2)-ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق** ،ص55 .

ب- بقاء النظام : أي أنّ النظام السياسي عليه أن يستجيب لمختلف الظروف والتهديدات التي تواجهه بشكل يحافظ على استقراره واستمراره ؛

ج- التكيف: أي قدرة النظام على التأقلم مع مختلف التغيرات البيئية المحيطة به ؛

د- النظام بحدّ ذاته: إنّ بقاء النظام مرهون بقدرته الاستجابية والتنظيمية التي يكتسب من خلالها رضا الشعب؛

و- عملية التفاعل: أي التفاعل بين النظام و بيئته المحيطة به[1].

5- النموذج النسقي لدافيد إستون: إنّ نقطة التحليل عند "إستون ، Eston " تكمن في اعتبار النظام مفتوحا في مقابل النظام المغلق الذي يتميّز بعدم تأثره بالبيئة الخارجية ،وهذا يعني أنّ النظام السياسي يوجد في إطار بيئة معينة ويقيم علاقة وثيقة معها، وتكمن أصالة تحليل "إستون" في أنّه تجاهل قصد النظام ذاته واهتم بصورة أساسية بعلاقاته مع بيئته ،فالنظام في نظره هو صندوق أسود ، أي أنّه لا يمكن التعرّف على باطن النسق ولا يمكن تحليله لأنّه شديد التعقيد[2] .والنظام يتلقّى من البيئة تعليمات تسمى المدخلات وينتج الصندوق الأسود استجابات تسمى المخرجات. ويمكن توضيح النموذج بشكل أوضح من خلال الرسم التوضيحي الموالي :

الشكل رقم (02) : **نموذج ديفيد إستون المبسط للنظام السياسي**

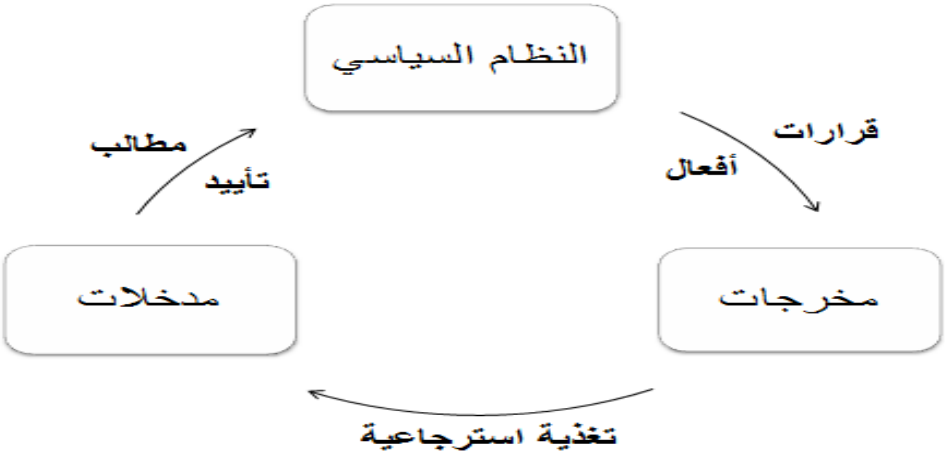

المص ة ، 2007)
ص.5

1- المدخلات :هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام وتدفعه إلى النشاط والحركة وتنقسم إلى :

أ- **المطالب:** وهي دعوة الأفراد الحكومة للتحرك بالقيام بعمل أو الامتناع عنه لتحقيق مصالحهم وقيمهم.

---

(1)-**المرجع السابق**، ص56، ص57 .

(2)- نيكولاس لومان ، **مدخل إلى نظرية الأنساق** ، ترجمة : يوسف فهمي حجازي (بغداد : منشورات الجمل ،2010) ص64 .

ب- الدعم والمساندة: ويعني الولاء والتزام الأفراد والمجموعات بسياسات الحكومة مثل دفع الضرائب، احترام القوانين وقبول قرارات النظام السياسي بخصوص المطالب المقدمة ويساهم الدعم في تثبيت النظام نفسه وتحقيق توازنه ، أماّ المطالب فهي تحدث ضغطا على النظام .

2- المخرجات : هي قرارات وسياسات يتخذها النظام السياسي استجابة للطلبات عليه.

3- عملية التحويل :هي استيعاب المطالب في أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات وهذه المخرجات سوف تقود إلى تغييرات في البيئة تؤثر في نوعية المدخلات الجديدة وذلك من خلال آلية التغذية العكسية .

4- التغذية العكسية :وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله وقراراته[1].

انطلاقا ممّا سبق يكون "إستون" قد قدّم من ثنايا مفهوم النسق تفسيرا لأمرين هما:

أ- ديناميكية الحياة السياسية :أي حركيتها المستمرة من ثنايا عمليات متفاعلة لا تنتهي فهي مجموعة من أفعال وردود أفعال في شكل مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

ب- ميكانيكية عملية صنع القرار : على اعتبار أنّ القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي وحدة وإنّما يشارك في صنعه القوى غير الرسمية أيضا[2].

6- تقييم التحليل النسقـــي:

على الرّغم من الأهميّة الكبيرة للتحليل النسقي الذي قدّمه إستون للحياة السياسيّة إلاّ أنّه تؤخذ عليه بعض المآخذ التي يمكن إيجازها في ما يلي :

- أنّ نموذج إستون تبسيط لواقع معقد ،وبالتالي فهذا التحليل قد يحدث مصاعب كثيرة لدى الباحثين ،ذلك أنّ الواقع يختلف عن هذا التنظير المبسط ؛كما أنّه لم يتم التعامل مع مختلف أنواع ومصادر كلّ من المدخلات والمخرجات إذ ركّز فقط على تلك التي يتلقاها الجهاز الحكومي من بيئته الداخلية ،مما جعله يغفل ضغوط البيئة الدولية ؛بالإضافة إلى أنّ "إستون" قد تجاهل قصد النظام السيّاسي إذ اعتبره صندوقا أسود لا يمكن الولوج إليه فلم يهتم بالإجابة عن الأسئلة التالية: من يسكن داخل الصندوق الأسود ؟ كيف يمكن الدخول إليه؟ ماذا يحدث بداخله؟ كيف تتخذ القرارات فيه؟ .

المحور السادس /الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية

تمهيد :

---

(1)- أحمد مصطفى الحسين ، **مرجع سابق** ،ص 104 ،ص105 .

(2)- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، **مرجع سابق** ، ص219 .

الأنظمة الديمقراطية اللّيبرالية الغربية والمعاصرة هي الأنظمة التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ،والذي سنحاول تحديد مدلوله أولا ثم عرض أهم الأنظمة السياسية انطلاقا من العلاقة بين السلطات والمتمثلة أساسا في النظام البرلماني ،الرئاسي ، شبه الرئاسي ونظام الجمعية العمومية أو ما يعرف أيضا بالنظام المجلسي .

1-تعريف مبدأ الفصل بين السلطات :

يعني مبدأ الفصل بين السلطات عدم تركيز وظائف الدولة الثلاثة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) في يد هيئة واحدة ، وإنما يجب توزيعها على هيئات متعددة [1].

2- نشأة مبدأ الفصل بين السلطات وتطوره عند مختلف المفكرين :

فكرة تقسيم سلطات ووظائف الدولة بين هيئات مختلفة سادت الفكر السياسي منذ أواخر القرن الثامن عشر، فقد فكر الفلاسفة والمفكرين القدامى في تقسيم وظائف الدولة .

أ- **الفصل بين السلطات عند أفلاطون :**

كان أفلاطون يرى ضرورة أن توزع السلطات بين هيئات مختلفة بالتوازن و التعاون و التعادل، حتى لا تنفرد هيئة واحدة بالحكم و تمس سلطة الشعب ،وتتسبب في اضطراب الدولة على أن تتعاون بينها وتراقب بعضها البعض، ووزعها على هيئات هي:

- مجلس السيادة : ويتكون من عشرة (10) أعضاء من أجل مناقشة الشؤون الهامة للدولة .

- مجلس الشيوخ :يختص بالتشريع ، وهو منتخب من طرف الشعب .وجمعية الحكماء : وتختص بحماية الدستور وهيئة قضائية كلّ المنازعات بين الأفراد ،وهيئة البوليس للمحافظة على الأمن وهيئة الجيش للدفاع على سلامة البلاد وهيئات تنفيذية وتعليمية لإدارة مرافق الدولة[2] .

ب- الفصل بين السلطات عند أرسطو : كان يرى ضرورة وجود وظائف ثلاثة هي:

- وظيفة المداولة : وهي من اختصاص الجمعية العامة

- وظيفة الأمر والنهي : يقوم بها القضاة ووظيفة القضاء و تقوم بها المحاكم .

ج- الفصل بين السلطات عند جون لوك :
في كتابه " الحكومة المدنية" الصادر عام 1688 قسم السلطات إلى أربعة هي :
- التشريعية والتنفيذية تمنح للملك وتحافظ على الأمن الداخلي والسلطة الاتحـــادية ومن اختصـاصـاتها المسائل الخارجية ، إعلان الحرب وتقرير السلم وسلطة التاج وهي مجموع الحقوق والامتيازات الملكية[3] .

---

[1]- إبراهيم عبد العزيز شيحا ، **مرجع سابق** ، ص. 850.
[2]- محمد كامل ليلة ، **مرجع سابق** ، ص 849 ،ص 850 .
[3]- **المرجع السابق ، ص** 852 .

د- الفصل بين السلطات عند مونتسكيو :

تطور مبدأ الفصل بين السلطات على يد "مونتسكيو ديتوكفيل " ، واقترن به ، لأنه استطاع أن يصوغ الموضوع بطريقة جديدة في كتابه " روح القوانين " ، حيث كان يرى أن مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملوك ، الأمر الذي يؤدي للاستبداد ، لأن طبيعة البشر تحب السيطرة والاستبداد ، وللحد من ذلك وجب توزيع السلطات بين ثلاث هيئات هي :سلطة تشريعية ، تنفيذية وقضائية .

وقد وجد هذا المبدأ الاهتمام لدى رجال الثورة ، ودافع عنه المفكرين والسياسيين في ذلك الوقت ، وقد ضمّه إعلان الحقوق الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789، حيث نص على أنّ كلّ جماعة سيّاسية لا تضمن حقوق الأفراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها، حتى أصبح هذا المبدأ أساسا لوضع الدساتير منذ ذلك الحين .

من إيجابيات هذا المبدأ أنه يؤدي إلى :

- الحد من الاستبداد : وهو الأمر الذي يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد ،
- تحقيق الشرعية: فهو وسيلة هامة تكفل احترام حقوق الإنسان والحفاظ على حيدته وعموميته،
- تقسيم العمل وزيادة الفاعلية،
- تخصص العمل ، حيث تختص كل سلطة بالمهام الموكولة لها فتجيد عملها و تتقنه [1].

أولا/ النظام البرلماني :

1- تعريفه : النظام البرلماني هو نظام يقوم على مبدأ تنفيذ التعاون والتوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة ، ويقوم على انتخاب مجلس من طرف الشعب هو المجلس النيابي أو البرلمان .

تعتبر إنجلترا هي مهد النظام البرلماني ففيها نشأ وتطور حتى استقامت أصوله ، وأركانه ، ثم أخذت الدول بعد ذلك تحذو حذوها وتنقل عنها ، ممّا أدّى إلى انتشاره في العديد من الدول مثل : بلجيكا ، كندا ، إيطاليا وبعض الدول العربية [2].

2- خصائصه وأركانه:

أ- ثنائية السلطة التنفيذية غير المتوازنة :

تتكوّن من الرئيس والوزراء ، والرئيس ليس مسؤولا أمام البرلمان ، لكن الوزراء مسؤولين مسؤولية فردية و جماعية.

- **رئيس الدولة:** رئيس الدولة في النظام البرلماني هو غير رئيس الحكومة ، بل هما شخصان مختلفان يشغل كلّ منهما منصبا متمايزا عن الآخر ، فرئيس الدولة في النظام الملكي هو الملك ، ورئيس الجمهورية في النظام الجمهوري ، ويختلف مبدأ عدم المسؤولية بالنسبة لكليهما ، فالملك غير مسؤول سياسيا ، وغير مسؤول جنائيا، فذاته مصونة لا تمس ، بينما رئيس الجمهورية فهو غير مسؤول سياسيا ولكنه مسؤول جنائيا .

---

[1] - إبراهيم عبد العزيز شيحا ، **مرجع سابق** ، ص. 397.

وبالنسبة لدور رئيس الدولة ،فهناك رأيان ، أي أن هناك من يعتبر أن دوره سلبي ، فهو مجرد دور شرفي يقدم النصح و الإرشاد ، ويقدم المشورة فقط إلى سلطات الدولة ، ولا يمارس صلاحياته المذكورة في الدستور إلاّ من خلال وزاراته ، وهناك من يعتبر أن دوره إيجابي: فالسلطة التنفيذية مزدوجة وبذلك للرئيس حق الاعتراض التوقيفي لمشروعات القوانين وردها للبرلمان لإعادة النظر فيها[1].

ـ **الوزارة:** الوزارة هي الطرف الثاني للسلطة التنفيذية، وهي التي تمارس السلطة التنفيذية فعليا، وبواسطتها يباشر رئيس الدولة سلطته، وهي محور النظام البرلماني.وتتألف الوزارة من الرئيس ومجموعة من الوزراء في مجلس متضامن يسمى مجلس الوزراء، فإذا حضر ريس الدولة هذا المجلس، فإنه يسمى مجلس الوزراء ولكن إذا لم يحضره سمي مجلس الوزارة . ورئيس الدولة هو الذي يتولى تعيين الوزراء ، كما يحق له عزل الوزارة و إقالتها ، والوزارة قد تتشكل من حزب الأغلبية ، وإن لم يكمن هناك حزب أغلبية فإنه في هذه الحالة تتألف الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب متعددة ، وفي هذه الحالة تسمى الوزارة بوزارة ائتلافية [2].

ب- مسؤولية الوزارة أمام البرلمان :

الوزراء مسؤولين مسؤولية تضامنية جماعية أو فردية أمام البرلمان.

ج- تعاون السلطات :

يقوم النظام البرلماني على فكرة الفصل المرن بين السلطات، أي أنّ هناك تعاون متبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويظهر هذا التعاون في:

ـ العلاقة بين السلطة التشريعية و التنفيذية :

ـ تستطيع السلطة التشريعية استجواب السلطة التنفيذية ، فلها حق السؤال .وتشكيل لجان تحقيق ومراقبة أعضاء السلطة التنفيذية وإثارة فكرة المسؤولية الوزارية ، وسحب الثقة من الوزارة ،فإذا سحبت الثقة من الوزارة ينبغي عليها أن تستقيل ، ذلك أنّ الحكومة ينبغي أن تكون حائزة لثقة الأغلبية البرلمانية ؛

ـ حق اختيار رئيس الدولة ، فالبرلمان هو الذي ينتخب رئيس الدولة ؛

ـ الاتهام الجنائي: أي اتهام رئيس الدولة والوزراء جنائيا، ولا تصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء.

ـ العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية :

---

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ، ص. 255.

[2] - محمود سعيد عمران و أحمد أمين سليم ، **مرجع سابق** ، ص 377 .

- تقوم بالإعداد لعملية انتخاب المجلس النيابي، وتدعو البرلمان للانتخاب، فلها الحق في تكوين البرلمان.

- تدعو السلطة التنفيذية البرلمان للانعقاد العادي أو غير العادي أو بفض دور انعقاده أو تأجيل انعقاده.

- تشترك السلطة التنفيذية مع البرلمان في بعض وظائفه ، كحق اقتراح القوانين ، تقديم المشروعات ، كالتحضير لمشروع الميزانية العامة لإقرارها من طرف البرلمان.

- الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، إذ يكون الوزراء عادة أعضاء في البرلمان.

- حق الحل : أي للسلطة التنفيذية حق إنهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية مدته القانونية[1] .

3- النظام البرلماني في بريطانيا:

3-1- نشأة النظام البرلماني: نشأ النظام البرلماني في إنجلترا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر واكتملت أركانه بها ، إذ كانت إنجلترا أول دولة اتخذت الدستورية قاعدة لحياتها العامة والديمقراطية نظاما للحكم فيها ، وهو نظام وليد لتطور مستمر منذ القرن الثالث عشر إلى يومنا هذا ، إذ ظهرت المسؤولية الوزارية في عهد السير "روبرت وايلول" عام 1741 الذي أجبره مجلس العموم البريطاني على الاستقالة بعد محاكمته جنائيا ، حيث كان مبدأ المسؤولية فردية ، إذ لم تصبح جماعية حتى سنة 1872، حيث تأكدت المسؤولية التضامنية وأصبحت ركنا من أركان النظام البرلماني باستقالة " اللورد شيلورث و أعضاء وزارته سنة 1873 " . و في المقـــابل ظهر استخـدام الوزارة لحق حل البرلمـــان لأول مرة من طرف وزارة وليم بيت" الذي رجع إلى الشعب لحسم الخلاف الذي نشأ بينه و بين البرلمان وأدى إلى حله ، وجاءت نتيجة الانتخاب لصالح وليم و أنصاره w.pitt . "، وقد استقلت الوزارة استقلال تاما عن الملك ، واستحوذت على جميع مظاهر السلطة التنفيذية مقابل مسؤوليتها أمام البرلمان كنتيجة لبروز الحزبين الكبيرين في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر هما : حزب الأحرار وحزب المحافظين ، حيث كانت الانتخابات تأتي بأحد الحزبين إلى السلطة مع ضمان أغلبية مؤيدة للوزارة في البرلمان[2] .

3-2 الهيئات الدستورية : يقوم النظام السياسي البريطاني على هيئات مركزية هي البرلمان كسلطة تشريعية ،والملك والوزارة كسلطة نتفيذية ، بالحصول على الأغلبية النسبية .

أ – السلطة التشريعية (البرلمان) : وتتكوّن من :

---

[1]-**المرجع السابق** ،ص 383- 387 .

[1] -وحيد رأفت ، **القانون الدستوري** (القاهرة : دون دار النشر ، 1937) ص 368 .

- **مجلس العموم :** يتكوّن من حزبين كبيرين للأغلبية والمعارضة ولكلّ مجموعة قائد ونائب ، ويتكون من 630 نائب ، يتمّ انتخابهم بالاقتراع العام المباشر والسري لكلّ من بلغ 21 سنة ، لمدّة خمس سنوات ، وينتخب المجلس رئيسا له دون الأخذ بالاعتبارات الحزبية ،ويقسم مجموعة من اللّجان التقنية تساعده في عمله ، من اختصاصاته :

- التشريع والاعتراض على القوانين والتصويت عليها وعلى ميزانية الدولة ،حيث يمكنها رفض مشروع الميزانية الذي تقدمه الحكومة كلّ سنة (إعتماد الميزانية ، إقرار الضرائب) ومراقبة وتوجيه الحكومة[1] .

- **مجلس اللّوردات :** يتكون مجلس اللّوردات من فئات عديدة يتم اختيارها كالأتي :

- بالوراثة: وذلك لمن يحمل لقب لورد بالوراثة، وعدد هؤلاء الأعضاء حوالي 800 عضو من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم 1200 ، وهؤلاء الأشخاص لهم صفة العضوية لمدى الحياة.

- بالانتخاب: وذلك بالنسبة للوردات الذين يمثلون ايرلندا ، ويتم اختيارهم بواسطة جميع لوردات ايرلندا دون غيرهم ، وتنتهي عضويتهم نهاية عضوية مجلس العموم .

- بالتعيين: ويكون ذلك بالنسبة للأشخاص الذين يعينهم الملك تقديرا لما قاموا به من خدمات للدولة، وذلك بعد موافقة الوزارة ، أو بحكم وظائفهم (كبار رجال الدين والقضاة).مهام مجلس اللّوردات هي نفس مهام مجلس العموم ، لكن بعد قانون 1944 تضاءلت مهامه ، وأصبح اختصاصه مختص في الاعتراض التوقيفي للقوانين أي أنّه سحبت منه وظيفة التشريع ،كما أنه يتمتع بحق محاكمة الوزراء المتهمين من طرف مجلس العموم ، وهي الوسيلة التي تمكن البرلمان من الإطاحة بالحكومة سواء عن طرق الأسئلة ، أو عن طريق التصويت .

ب السلطة التنفيذية: كل الأنظمة البرلمانية تتميز بثنائية السلطة التنفيذية

- **الملك :** يتولى السلطة عن طريق الوراثة ، دون الاهتمام بجنس الوارث ذكر أم أنثى ، وقد كانت أطول فترة حكم للملكة فيكتوريا (1837-1901) أي ستون عاما ، والملك البريطاني له سلطة اسمية شرفية ، من اختصاصاته الموافقة على القوانين ، وحق حل مجلس العموم ،وهو اختصاصا نظري ، ودورها يتمثل في اقتراح القوانين، كما يختص بتعيين زعيم الحزب ،وهو تعيين شكلي أيضا .

- **الوزارة:** إن نظام الوزارة في هذا النظام تجد مصدرها في مجلس الملك الخاص، والذي يضم عددا من الأعضاء يتراوح مابين 30و 40 عضو و يتكوّن من جميع الوزراء الحاليين والسابقين وكبار رجال الدين ، والآداب والعلوم وكبار القضاة .

---

[1]- حسين عثمان محمد عثمان ،**النظم السياسية** (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة،2005) ، ص 270، ص 271 .

والوزارة هي المسؤولية أمام البرلمان ،ودورها يتمثل في اقتراح القوانين والاعتراض عليها ، وهي تمتلك حق حلّ المجلس النيابي[1].

ـ **الوزير الأول** : هو المسؤول عن الوزراء ورئيس السلطة التنفيذية فضلا عن كونه زعيم الأغلبية البرلمانية ، وهو زعيم الحزب المختار من طرف الشعب ، حيث يتم اختياره من طرف الحكومة ، فهو قائد الحزب الذي يحوز على الأغلبية في مجلس العموم أي الغرفة السفلى ، حيث يعين وزير أول ويشكل الحكومة ، حيث يكلّف شكليا من قبل الملك بتشكيل الحكومة حيث يكون من الحزب الفائز بالأغلبية .

ثانيا / النظام الرئاسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا.

تمهيد :

النظام الرئاسي هو نظام يقوم على استقلال السلطات السياسية عن بعضها البعض، وإلى أقصى درجة ممكنة وهو الأمر الذي لا يحقق التعاون بين السلطات .

1- نشأة النظام الرئاسي :

نشأ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية إثر صدور دستورها عام 1787 في مؤتمر" فيلا دليفيا " ، والذي اشترك فيه عدد من أقطاب الدعوة إلى الإتحاد الأمريكي مثل "جورج واشنطن" الذي ترأس المؤتمر و"ماديسون ،Madison " الذي كان له الدور الكبير في صياغة الدستور .وقد انتقل هذا النظام إلى العديد من دول العالم وعلى وجه الخصوص دول أمريكا الجنوبية ، وكذلك بعض الدول الإفريقية والآسيوية والتي تعزز من سلطات الرئيس على حساب السلطة التشريعية[2].

2- أركان النظام الرئاسي وخصائصه:

هذا النظام يدور حول عنصرين مهمين هما :

أ- حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة: إن رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية في ميدان السلطة التنفيذية فهو رئيس الحكومة في الوقت ذاته ،ومظاهر حصر السلطة التنفيذية بيد الرئيس تظهر من خلال :

- عدم وجود مجلس للوزراء بالمعنى القانوني ، فالوزراء هم مجرد معاونيين للتشاور والمداولة وليس لهم الحق في اتخاذ أي قرار، وخضوع الوزراء خضوعا تاما للرئيس ، فهو

---

(1) - **المرجع السابق**، ص267-ص 269 .

(2)- هاني علي الطهراوي ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (عمان ، دار الثقافة ، 2007) ص. 262

.

راسم السياسة وواضعها .وعلى ذلك يعتبر الوزراء في ظلّ النظام الرئاسي مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس أي مجرد مستشارين يعملون على تنفيذ إرادته وسياسته وله أن يجبرهم على ذلك .ولا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ،ولا يحق للوزراء الحضور إلى المجلس والاشتراك في المناقشات البرلمانية أوفي اقتراح القوانين [1].

ب- استقلال السلطات : يقوم النظام الرئاسي على مبدأ استقلال السلطات إلى أقصى درجة ممكنة.

- مظاهر استقلال السلطة التشريعية : بمعنى أنّ السلطة التنفيذية لا تملك حق حلّ السلطة التشريعية ولا تملك حق تأجيل اجتماعاتها ولا دعوة البرلمان للانعقاد، ولا فض اجتماع البرلمان ولا تملك حق اقتراح القوانين،

ولا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ،ولا يحق للوزراء الحضور إلى المجلس والاشتراك في المناقشات البرلمانية أوفي اقتراح القوانين .

- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :

- السلطة التشريعية لا تملك حق الرقابة على السلطة التنفيذية؛
- لا تستطيع السلطة التشريعية إقالة بعض أو جميع وزرائها عن طريق سحب الثقة منهم؛
- رئيس الدولة هو العامل الأول والمحرّك الفعلي للسلطة التنفيذية ، فله الحق في اختيار الوزراء وعزلهم عن مناصبهم وهم يخضعون لرئيس الدولة خضوعا تاما ، ودورهم ثانوي ، حيث لا يوجد ما يعرف بمجلس الوزراء نظرا لأنّ السلطة التنفيذية تتركز في يد رئـيس الجمهورية ، ولكن بإمكـانه جمعهم في جلسـات من أجـل المشورة[2].

3- النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية :

يشير الفقهاء إلى أن النظام السياسي الذي أخذ به دستور 1789 بالولايات المتحدة الأمريكية وإن كان قد عدّل عدّة مرّات هو المثال الحيّ للنظام الرئاسي والذي لا يزال معمولا به إلى يومنا هذا .

3-1- خصائص النظام الرئاسي وهيئاته الدستورية :

أ- حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة :

إنّ رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة ، يتولاّها رئيس الجمهورية الذي يقوم باختيار مساعديه ويطلق عليهم كتّاب الدولة أو السكريتاريون وهم مسؤولون أمامه ، وبالتالي فإن الحكومة مستقلة عن البرلمان وينتخب الرئيس بعهدة مدتها أربع (04) سنوات بالاقتراع العام غير المباشر ، قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط ، ويشترط فيه أن يكون أمريكيا بالميلاد ، ومقيما بها 14 سنة ، بالغ من العمر 35 عاما.

---

[1] - محمود سعيد عمران ، **مرجع سابق** ،ص 365 ،ص366 .

[2] - **المرجع السابق** ، ص 368- ص 384.

والرئيس من صلاحياته : مراقبة أعمال الإدارة العامة وتنظيمها ، السياسة الخارجية ، تعيين السفراء ، تعيين رئيس الوزراء ، والرئيس هو القائد الأعلى للجيش ، ولكن إعلان حالة الحرب تعود للكونغرس وحده والرئيس غير مسؤول سياسيا ولكنه مسؤول جنائيا[1] .

ب- استقلال السلطات:

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ استقلال السلطات إلى أقصى درجة ممكنة .

بمعنى أنّ السلطة التنفيذية لا تملك حق حلّ السلطة التشريعية ولا تملك حق تأجيل اجتماعاتها ولا دعوة البرلمان للانعقاد ، ولا فض اجتماع البرلمان ولا تملك حق اقتراح القوانين .

ج- السلطة التشريعية:

يتولـــى السلطة التشريعية الكونغرس والمكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

- **مجلس النواب:** وهو ممثل الشعب الأمريكي باعتباره شعب واحد وينتخب أعضائه مدة سنتين باقتراع عام ومباشر ويتكوّن المجلس من 450 عضو، ويشترط من المرشح أن يبلغ من العمر على الأقل 25 سنة، ويتمّ انتخابهم حسب عدد السكان في الولاية عن كل 500.000 مواطن عضو واحد. أما بالنسبة لصلاحيات مجلس النواب : التشريع ، تعديل الدستور ، التصويت على الميزانية ، مراقبة المرافق العامة ،الصلاحيات الانتخابية ، الصلاحية القضائية (محاسبة الرئيس في حال ارتكاب جريمة ، رشوة ...إلخ)، وهنا مجلس النواب يحدد المخالفة ويقدم التقرير ومجلس الشيوخ يتولى الحكم عليه .

ولا يمكن حلّ البرلمان من طرف السلطة التنفيذية إذ لا تملك هذه الأخيرة الحق في حلّه أو تأخير أعماله ولا اقتراح القوانين ولا حضور جلسات السلطة التشريعية إلاّ بناءا على طلبها.

- **مجلس الشيوخ :** يتكون من 100 عضو وتمثل كل ولاية بنائبين مهما كان عدد سكانها ، ويتم انتخابهم لمدة 06 سنوات ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل سنتين .ومن صلاحياته موافقته على تعيين السفراء وكبار الموظفين والقضاة والتصويت بأغلبية الثلثين علة المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية. ويرأس مجلس الشيوخ القاضي الأعلى للمحكمة العليا.

د- استقلال السلطة التنفيذية:

السلطة التشريعية في النظام الرئاسي الأمريكي لا تستطيع إجبار رئيس الجمهورية على إقالة بعض أو جميع مستشاريه عن طريق الثقة منهم ، فالكتّاب خاضعين خضوعا تاما للرئيس ، والسلطة التنفيذية ممارستها فعليا في يد رئيس الدولة الذي يتخذ بمفرده القرارات اللاّزمة بشأنها فلا حاجة إلى وجود مجلس وزراء ، وبالتالي تنعدم المسؤولية التضامنية للسكرتاريين أمام البرلمان الأمريكي[2].

---

(1) - محمد كامل ليلة ، **مرجع سابق** ، ص 869 - ص 878 .

(2) - هاني علي الطهراوي ، **مرجع سابق** ، ص 266 – ص 268 .

(2) - حسين عثمان محمد عثمان ، **مرجع سابق** ،ص 227 ، ص228 .

ه- الاستثناءات على استقلال السلطتين :إن تطبيق الفصل الجامد بين السلطتين هو أمر متعذر على أرض الواقع، لأنّ أي سلطة بحاجة إلى الاتصال بالسلطات الأخرى والتعاون معها .

- الاستثناءات المقررة لصالح السلطة التنفيذية :

- يمكن للرئيس توجيه رسائل إلى الكونجرس وتقديم توصيات بما يراه من الإجراءات الضروريّة ؛

- يستطيع الرئيس أن يوصي البرلمان باتخاذ التدابير اللاّزمة لتخصيص الأموال لسد نفقات معينة أو لسد العجز في الميزانية إن وجد؛

- منح رئيس الجمهورية حق الفيتو أي الاعتراض على القوانين ، إلاّ أنّ هذا الاعتراض التوقيفي ، يستطيع الكونغرس إبطاله بإقراره للقانون المعترض عليه بأغلبية ثلثي أعضائه .

- الاستثناءات المقررة لصالح السلطة التشريعية :

- بإمكان مجلس الشيوخ أن يشترك في بعض أعمال السلطة التنفيذية كالموافقة على تعيين كبار الموظفين وتعيين السفراء والوزراء المفوضين وموافقته على إبرام المعاهدات الخارجية للرئيس ؛

- الاتهام الجنائي : فلمجلس النواب حق اتهام الرئيس ونائبه وسكرتاريته جنائيا وتجرى المحاكمة أمام مجلس الشيوخ ، ويشترط للحكم بالإدانة صدور القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ،وأسباب المحاكمة الجنائية غالبا هي الخيانة والرشوة وغيرها من الجنايات والجنح الكبرى[1].

و- السلطة القضائية في النظام الرئاسي :

تستقل السلطة القضائية في النظام الأمريكي عن السلطتين الأخريين ، ويظهر ذلك من حيث اختيار القضاة حيث يتمّ انتخاب القضاة من طرف الشعب مباشرة دون تدخل السلطة التنفيذية أو التشريعية، إذ لا يستطيع البرلمان الأمريكي أن يعدل نظام المحكمة العليا للاتحادية إلاّ بعد إتباع الطريقة الخاصة بتعديل الدستور الاتحادي كما أنّ للقضاء حق المراقبة الدستورية على القوانين ومراقبة تصرفات السلطة التنفيذية [2].

ثالثا/ نظام حكومة الجمعية النيابية (النظام المجلسي)

1- نشأة النظام المجلسي :

ظهر نظام حكومة الجمعية النيابية كنظام انتقالي مؤقت في أعقاب الثورات عندما كانت تجتمع السلطات في يد هيئات نيابية تتولى شؤون الحكم وتنشئ لجنة لمباشرة السلطة التنفيذية تحت رقابتها وتوجيهها ، ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك الجمعية الوطنية الفرنسية التي شكلت بعد إلغاء الملكية سنة 1792 لوضع دستور جديد والتي جمعت في يديها سلطات الحكم من تشريعية وتنفيذية خلال ثلاث سنوات ، أنشأت خلالها مجلسا تنفيذيا

---

[2] - محمد كامل ليلة ، **مرجع سابق** ، ص. 884 ،ص885 .

خاضعا خضوعا مطلقا لسيطرتها .ولكن نظام حكومة الجمعية النيابية كنظام مستقر وثابت لم يطلق إلاّ في سويسرا بموجب دستورها الاتحادي الصادر سنة 1848 ، والذي أجري عليه 60 تعديلا حتى سنة 1960[1].

2- أركان النظام المجلسي وخصائصه : النظام المجلسي هو النظام الذي يقوم على تركيز السلطة في يد الهيئة التشريعية ، أو ما يطلق عليه بالمجلس النيابي ، فالبرلمان هو الذي تتركز في يده سلطات الحكم جميعها وعموما يقوم النظام المجلسي على الأركان التالية :

أ- تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية :

إذ للهيئة النيابية حق مباشرة الوظيفة التنفيذية إضافة إلى وظيفتها التشريعية ، وذلك يتمّ باختيار المجلس النيابي عدد من المنتدبين من أعضائها لتكوين لجنة تنفيذية لمباشرة السلطة التنفيذية وتكون اللجنة خاضعة لتوجيهات وأوامر المجلس خضوعا تاما، فالسلطة التشريعية هي التي تحدد اختصاصات السلطة التنفيذية وتوجهها وترسم سياستها ، فلها أن تعدل أو تلغي قرارات الهيئة التنفيذية إذا خالفت سياسة الهيئة النيابية التشريعية[2].

ب- مسؤولية رئيس الدولة سياسيا أمام المجلس النيابي :

يقصد بذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية مسؤول سيّاسيا كباقي أعضاء هذه الهيئة أمام الجمعية النيابية باعتباره خاضعا لها ومعين من قبلها . ولذلك للجمعية النيابية حق عزل جميع أعضاء الهيئة التنفيذية بما فيهم الرئيس في أيّ وقت تشاء ، كما لها حق تكليفه بما تنسبه لهم من اختصاصات ، وسحبها منهم متى اقتضت الضرورة [3].

3- النظام المجلسي في سويسرا :

عرفت فرنسا و الأوروغواي تطبيقا مؤقتا لنظام الجمعية النيابية ،إلاّ أنّ أول بلد عرفته بصورة دائمة منذ دستور1848 ،هي "سويسرا "، المثل التقليدي الذي يشار إليه عند الحديث عن نظام الجمعية أو النظام المجلسي.

4- السلطات الاتحادية في النظام السويسري :

أ- **السلطة التشريعية:** يتكوّن البرلمان من مجلسين هما : المجلس الوطني ومجلس المقاطعات .

---

(1) - سعد عصفور ، **المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية** (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1980) ص 250 .

(2) - محمود سعيد عمران و أحمد أمين سليم ، **مرجع سابق** ، ص 364 .

(3) - ثامر كامل محمد الخزرجي ، **مرجع سابق** ، ص 264.

- **المجلس الوطني :** يتم تشكيله بالانتخاب العام لمدة أربع سنوات ، عدد أعضائه 200 عضو وفقا لنظام التمثيل النسبي ،إذ يكون نائب عن كل 25000 مواطن ، إذ لكلّ مقاطعة عدد من النواب يتلائم مع عدد سكانها.

- **مجلس المقاطعات (الولايات أو الكانتونات) :**

عدد أعضائه 46 عضو، وهو يمثل 26 مقاطعة بحيث تمثل كل مقاطعة بعضوين وشبه المقاطعة (نصف المقاطعة) بعضو واحد .ويتمتع المجلسان بصلاحيات متساوية ، وهما يجتمعان حكما مرة في السنة ، ولكن في الواقع يجتمعان أربع مرات في السنة في دورات قصيرة ، يتخذان قراراتهما بشكل منفصل ، ولكنهما يجتمعان في جلسة مشتركة لممارسة بعض الاختصاصات الهامة هي :

- انتخاب المجلس الاتحادي أي الحكومة ورئيس الإتحاد السويسري ؛وتعيين قائد الجيش وأعضاء المحكمة الاتحادية

-حلّ النزاعات الناشئة عن اختصاصات السلطة الاتحادية؛

- توجيه الاقتراحات والأوامر ومراقبة الحكومة واستجوابها وسحب الثقة عنها إذا أخفقت في القيام بمسؤولياتها [1].

ب- السلطة التنفيذية : (المجلس التنفيذي أو الحكومة)

يتألف المجلس التنفيذي الاتحادي من 07 أعضاء، ينتخبون بالأغلبية المطلقة من طرف البرلمان، أربعة من السويسريين الناطقين بالألمانية اثنين من الناطقين بالفرنسية وواحد ناطق بالإيطالية ، لمدّة أربع سنوات قابلة للتجديد في حال إعادة انتخابهم .

كما ينتخب البرلمان من بين أعضاء المجلس التنفيذي رئيس الإتحاد ونائبا له لمدة سنة واحدة ، ورئيس المجلس التنفيذي هو رئيس الإتحاد السويسري ، لكنّه يمتاز عن زملائه من حيث السلطات بالطابع الشرفي .

ولا يجوز لأعضاء الحكومة أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ولكن يحق لهم حضور جلساتها والمشاركة في النقاش ولكن دون الاشتراك في التصويت .ويمارس المجلس التنفيذي السلطة التنفيذية ولا يعقد جلساته إلاّ إذا حضر أربعة من أعضائه على الأقل ،ويتخذ قراراته بالإجماع ، ويتولّى كلّ عضو من أعضائه وزارة من الوزارات التالية : الخارجية الداخلية ، العدلية ، الدفاع ، المالية ، الاقتصاد والمواصلات[2] .

---

[1] - سليمان الطماوي ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1988) ص 203 .
[2] - هاني علي الطهراوي ، **مرجع سابق** ، ص 273- ص 275.

4- العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية :

أ- تأثير البرلمان على الحكومة :

- تقوم السلطة التشريعية بانتخاب أعضاء الحكومة .ويتوجب على الحكومة أن تقدم تقريرا سنويا إلى البرلمان عن أعمالها.كما يستطيع البرلمان توجيه أسئلة واستجوابات للمجلس التنفيذي ، وله أيضا الحق باقتراح القوانين .

ب- تأثير الحكومة على البرلمان:

- يحق للحكومة اقتراح القوانين ودعوة البرلمان لعقد دورات استثنائية، وتحضر جلساته وتشارك في المناقشة ، كما أنّه في حال اختلاف البرلمان مع الحكومة يستطيع البرلمان استجواب المجلس وحجب الثقة عنه ، إلاّ أنّه لا يستقيل بل يعدل سياسته ، أمّا إذا رفض تغييرها فيمكن للبرلمان ممارسة ضغوط على المجلس التنفيذي لإجباره على تنفيذ قراراته عن طريق رفضه للاعتمادات المالية التي يطلبها المجلس التنفيذي .

- إن الواقع العملي قد أضفى شيئا من التعديل ، حيث تتمتع الحكومة بدرجة كبيرة من الاستقرار، فالبرلمان لا يمكنه إقالة الحكومة ن كما أن الحكومة لا تملك حق حل البرلمان ، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنه في حال وقوع خلاف بين الطرفين ، فإن المجلس التنفيذي يلتزم بالخضوع لرأي البرلمان دون أن يضطر لتقديم استقالته كما هو الحال في النظام البرلماني[1] .

رابعا/ النظام شبه الرئاسي (فرنسا نموذجا) :

1- تعريفه: هو النظام الذي يجمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي ، فهو يقوّي مركز رئيس الدولة الذي ينتخب من طرف الشعب ويوسع صلاحياته ورغم ذلك لا يحمله المسؤولية السيّاسية ، وكذلك فإنّ هذا النظام يمنع الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الوزارة ، وقد ظهر هذا النظام في فرنسا ، فهم حافظوا على هذا النظام وأضافوا تعديلات على السلطة التنفيذية وجعلوا الرئيس ينتخب من طرف الشعب دون البرلمان ، وباستطاعة الرئيس أن يتجاوز الحكومة والبرلمان ويلجأ للاستفتاء الشعبي، وقد وضعت فرنسا هذه التعديلات بسبب فشل النظام البرلماني في ظلّ الجمهورية الرابعة (دستور 1946) بسبب تكراره طرح الثقة في الحكومة ممّا أدّى إلى عدم استقرارها [2].

2- خصائصه وأركانه :لقد أخذ هذا النظام من النظام البرلماني بعض القواعد :

---

(1) - **المرجع السابق** ، ص 276 ، ص 277 .

(2) - سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر** (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،2007) ص123 .

- ثنائية السلطة التنفيذية (وجود رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية) : ولا يعني ذلك وجود فصل شديد في العلاقة في ما بينهما ذلك لأنّ الحكومة تدير سيّاسة الدولة بقرارات تتخذ في مجلس الوزراء الذي ينعقد برئاسة الرئيس؛

- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان : فالوزراء هم منفذوا السياسات وهم مسؤولون بذلك أمام الرئيس وأمام البرلمان؛

- يتمتّع الرئيس بسلطة إعادة القانون إلى الجمعية الوطنية لدراسته مرّة أخرى ويتدخل في تحديد أدوار انعقادها وله الحق في مخاطبتها والحق في حلّها من دون موافقة الحكومة.وحق اللّجوء إلى الاستفتاء الشعبي .

أمّا القواعد التي أخذها من النظام الرئاسي فتتمثل في :

- وجود رئيس دولة منتخب من طرف الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ورئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة إذ لا يوجد فصل بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة[1] .

- تعيين الوزراء وعزلهم من صلاحيات رئيس الدولة وحده: إذ أنّ مهام الوزراء هي مهام استشارية تقتصر على تقديم التقارير والآراء الاستشارية للرئيس ؛

والوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة فقط : وهو المخول بسلطة إقالتهم وإنهاء مهامهم .

3- النظام شبه الرئاسي الفرنسي :

3-1- هيئاتـه الدستوريـة :

أ- السلطة التنفيذية : وتتكون من رئيس الجمهورية والحكومة ،

- **رئيس الجمهورية** :بعد عام 1962 أصبح ينتخب من طرف الشعب بالاقتراع العام[2]، من اختصاصاته تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه ، تعيين الوزراء بناء على اقتراح الوزير الأول ،ويعيّن الإطارات العليا في الدولة ويقوم برئاسة مجلس الوزراء .يسهر على السير العادي للسلطات العامة ،إبرام المعاهدات الخارجية ويصادق عليها ،وهو رئيس القوات المسلحة وله حق إصدار القوانين وتعديل الدستور وله حق العفو.

- **الحكومة :** يمارس الوزراء مهام الحكومة ويشكلون جهازا متضامنا بوجود الوزير الأول الذي يتولى قيادة العمل الحكومي ويتم وضع تحت تصرفه لجان حكومية دائمة ومؤقتة

---

(1) - محمد كامل ليلة ، **مرجع سابق** ، ص 865 .
(2) - سعاد الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص124 .

لدراسة وضع السياسة الحكومية قيد التنفيذ ،ويوجد ديوان الوزير الأول الذي يضم مساعديه المباشرين وكذلك الأمانة العامة للحكومة التي تتولى المهام الإدارية[1].

ب)- السلطة التشريعية : و تتكوّن من غرفتين :

- **الجمعية الوطنية:** تنتخب بالاقتراع العام المباشر ، لمدّة 05 سنوات، وتجري عملية الاقتراع في دورتين ولكي يفوز المترشح لا بد أن يفوز بأغلبية مطلقة .

- **مجلس الشيوخ :**يتكوّن من 283 عضو ينتخبون لمدة 09 سنوات ، يجدد ثلث أعضـــائه كلّ 03 سنوات ، من اختصاصاته : الاختصاص التشريعي ، الاختصاص المالي ، الرقابة السياسية على الحكومة .

- **تنظيم المجلسين** : يقوم تنظيم المجلسين في فرنسا على أجهزة رئيسية هي الرئيس والمكتب واللّجان واجتماع الرؤساء ،وللمجلس دورتان :دورة عادية تبدأ من 2 أكتوبر وتدوم 80 يوما وتبدأ الثانية في 2أفريل وتدوم 90 يوما وللبرلمان دورات استثنائية وتكون إما بناء على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب [2].من اختصاصات البرلمان نجد التشريع أي سن القوانين والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، حق الرقابة على البرلمان والاختصاص المالي كالموافقة على الإيرادات والنفقات .

المحور السابع: نماذج النظم السياسية في الدول النامية

أولا/ النظام السياسي في الجزائر 1962 - يومنا

تمهيد: كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني تنحصر في تحرير البلاد واستعادة الشخصية العربية الإسلامية ، فلم تعر اهتماما كبيرا لرسم سياسة أو وضع إيديولوجية واضحة للبلاد بعد ، ولعل السبب وراء ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر ولكن الجميع كان متفق على أنّ الجزائر ستكون دولة

---

(1) - أحمد سعيد نوفل ، " النظام السياسي الفرنسي والوجود العربي في فرنسا " (محاضرة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ،2008/2007)

(2) - محمد كامل ليلة ، **مرجع سابق** ، ص. 868 .

جزائرية ديمقراطية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ، كما كان الجميع مقتنع بأن حزب جبهة التحرير هو القائد للثورة وله الأولوية على الدولة .

1- طبيعة النظام السياسي الجزائري (1962- 1988) :

عقد مؤتمر طرابلس 1962 لتحديد المسار السياسي والمؤسساتي للبلاد ، غير أنّه أخفق في تحديد القيادة التي تتولّى السلطة في البلاد ، الأمر الذي فتح باب الصراع على السلطة ابتداء من أزمة صيف 1962 ، ونتيجة لذلك برزت 03 تيارات متصارعة على السلطة : التيّار الاشتراكي والرأسمالي وتيّار رأسمالية الدولة الوطنية والذي يعكس طموحات الجهاز الإداري والجيش ، يدعو إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية ، تعمل على أساس التخطيط المركزي .

ساهمت هذه التوترات في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني حيث تشكّلت أوّل حكومة ترأسها بن بلة ، وعين فيها " هواري بومدين " وزيرا للدفاع وتجلّت فكرة الأحادية الحزبية وألغيت فكرة التعددية [1].

أ - اعتماد الأحادية الحزبية :

إنّ جبهة التحرير الوطني دفعت إلى أن تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال تحت تأثيرات ثلاث : المد القومي العربي الناصري ، الذي كان في الغالب يؤمن بأنّ التنظيم الواحد هو الطريق للتنمية والتيّار اليساري الماركسي والحركة الإسلامية التي ترى بأنّ التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي .

و قد كرست كلّ محاولات التوثيق الدستوري والحزبي حقيقة للأخذ بنظام الحزب الواحد ، ونلاحظ ذلك في دستور 1963 في المادة 23 التي تنص على أن " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، وهو ذات الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1963 و دستور 1964 ،1977 ، 1986 .

وقد عمل النظام السيّاسي الجزائري على تجاهل الخلافات ونفي الصراع ممّا أدى إلى ظهور أحزاب سياسية أخرى معارضة تنشط سريا ، تتمثل في جبهة القوى الاشتراكية ، الحزب الشيوعي ، الحزب الثوري الاشتراكي.

2- الممارسة السياسية (1962- 1988) :

أ - أحمد بن بلّة (1962 -1965) :

تميّزت هذه المرحلة بوصول بن بلّة إلى السلطة ورئاسة الدولة بدعم المؤسسة العسكرية والتي كان لها دور كبير في توجيه السياسة وما يمكن تسجيله في هذه الفترة من أحداث وتطورّات هو فشل جبهة التحرير في أن تصبح التنظيم السيّاسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي ، ولم ينجح النظام في تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة وكان هناك حدّ أدنى

---

[1] - عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (الجزائر : مديرية النشر لجامعة قالمة ،2006) ص15.

من التوازن بين الجناحين العسكري والسيّاسي[1] ، بالإضافة إلى إضعاف دور مؤسسات الدولة الحزب البرلمان مؤسسات الجيش وجعلها تابعة للرئيس الذي اتخذ من حزبه أداة للتخلص من جميع منافسيه في رئاسة جبهة التحرير الوطني وبسط نفوذه وسيطرته الكاملة على جميع مؤسسات الدولة [2].

ب- هواري بومدين (1965- 1978) :

تميّزت بالحركة الانقلابية التي قادها هواري بومدين في : 19جوان 1965 والتي أطاحت بأحمد بن بلّة ، والممارسة السياسية في عهد "هواري بومدين" كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكّد شرعية النظام وتعيد اعتبار الدولة وتحدد ميكانيزمات وتقاليد وعمل النظام السياسي ، وأمّا الحزب فقد ظلّ الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كلّ المواثيق والدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية ،وبقي الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب ورئيس السلطة التنفيذية[3]. وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا محوريا في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية وأدّى الجيش دورا أساسيا في عملية البناء الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال مشاركته في تشييد المشاريع الاقتصادية والزراعية وهو ما عزّز من دوره في الحياة السياسية[4].

ج - الشاذلي بن جديد (1979-1989): تولى قائد منطقة وهران العسكرية ، و عضو جبهة التحرير الوطني الرئاسة بدعم المؤسسة العسكرية ، وبعد توليه السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناحين العسكري والسياسي ، وأكّد في ميثاق 1986 على مبدأ الحزب الواحد ، كما تعرض لمسألة المشاركة السياسية في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة.في هذه الفترة كان هناك إجماع بين مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث تغييرات هامّة على الهيكل الاقتصادي لتجاوز سوء نظام التخطيط البيروقراطي ، ولكن بمجرد تقلص الموارد المالية بسبب تراجع عائدات النفط ظهر شرخ واضح في المجتمع الجزائري ، وبرزت مظاهر الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما أدّى إلى إحداث فجوة بين النظام السيّاسي والمجتمع ، وظهور مظاهرات أكتوبر 1988 [5].

3- عناصر النظام السياسي الجزائري:

---

(1) - **المرجع السابق** ،ص16- ص18 .

(2) - عمّار بوحوش ، " التطوّرات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلّة 1962- 1965" ، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 1(أوت / سبتمبر 2020) ص 160-162 .

(3) - عبد النور ناجي ، **المرجع السابق** ، ص 20.

(4) - ماهر قنديل ، **الجزائر : التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي** (قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016) ص3 .

(5) - عبد النور ناجي ، **مرجع سابق** ، ص29.

أ ـ **الحزب:** لقد تبنى النظام الجزائري مبدأ نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال حتى صدور دستور 1989 الذي احتكر النشاط السياسي واحتكر السلطة واعتبر أنّ كل من يخرج عن الإجماع الحزبي متمرد[1] ،

ب- الرئاسة:بالرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ أنّ رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، نظرا للاختصاصات الدستورية والسيّاسية التي يتمتّع بها ،إذ كان يجمع في يده رئاسة الحزب والحكومة والدولة [2] .

ج- الجيش: لقد كان محور أساسي في الحكم فقد أدّت المؤسسة العسكرية دور محوري في التحرير الوطني من الهيمنة الاستعمارية ، وبعد الاستقلال ساهمت في البناء والتنمية الوطنية .

4- الهيئات الدستورية و تنظيم السلطات :

4-1 - الهيئات الدستورية في دستور 1963:

يقوم نظام الحكم في هذا الدستور على ثلاث مؤسسات هي : الحزب ،السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

أ- **الحزب:**كان دستور 1963 أول نص تأسيسي رسمي أقر الاختيار الاشتراكي والأحادية الحزبية،واختيار حزب جبهة التحرير الوطني كحزب الطليعة الوحيد في البلاد .

ب- **السلطة التشريعية:** تتكوّن السلطة التشريعية في دستور 1963 من مجلس واحد يسمى المجلس الوطني وهو مجلس منتخب لمدّة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري ، ومن مهام المجلس :

- التصويت على القوانين ومراقبة نشاط الحكومة دون أن تكون هذه الأخيرة مسؤولة ؛
- استشارة رئيس الجمهورية فيما يتعلق بإمضاء المعاهدات الدولية والمصادقة عليها والمشاركة مع رئيس الجمهورية في تعديل الدستور[3] .

ج- السلطة التنفيذية :

صاحبها هو رئيس الدولة ، حامل لقب رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري ، بعد تعيينه من قبل الحزب ، ومن صلاحياته:

- تمثيل البلاد في الداخل والخارج ؛
- تعيين السفراء بعد اقتراحهم من طرف وزير الخارجية وتنظيم وتعيين المناصب المدنية والعسكرية للدولة وتعيين أعضاء الحكومة وهم مسؤولون أمامه ؛
- إصدار القوانين ونشرها وتنفيذها وعرضـها على المجلس الوطني للمصـادقة ؛

---

[1]- محمد العربي ولد خليفة، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1991) ص.56 .

[2] - الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 -1926** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998) ص110.

[3] - ميلود ذبيح ، **الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية** (الجزائر : دار الهدى ،2007) ص 55، 56 .

- يحدد سياسة الحكومة ويقوم بتوجيهها ويمضي المعاهدات والاتفاقيات الدولية بموافقة المجلس الوطني ويمضي المعاهدات والاتفاقيات الدولية بموافقة المجلس الوطني وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

د- **العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية :**

تتمثل وظائف المجلس الوطني في التعبير عن الإرادة الشعبية والتصويت على القانون ومراقبة النشاط الحكومي ويتمتّع أعضاؤه بالحصانة البرلمانية ، ولكن سقوط النيابة عن عضو أو عدد من أعضائه لا يستطيع المجلس إعلانها إلاّ بأغلبية الثلثين بناءا على اقتراح من الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني ، هذه الأخيرة هي التي تحدد سيّاسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة ذلك أن المجلس تابع للحزب عضويا ، لأنّ الترشيح وإسقاط النيابة من اختصاص الحزب وظيفيا ، لأنّ الحزب يعكس طموح الجماهير ويحدد سياسة الأمة.

رئيس الجمهورية مسؤول أمام المجلس الوطني ، ذلك أنّه يستطيع سحب الثقة من الحكومة ، وإقالة رئيس الجمهورية وهو ما يؤدي إلى حلّ المجلس تلقائيا[1] .

2-4 الهيئات الدستورية في دستور 1965 :

أ – **مجلس الثورة :** تشكل هذا المجلس من 26 عضوا ، 08 مسؤولين مدنيين ، قادة الولايات الجزائرية الخمس ، وقادة النواحي العسكرية الخمس وعضوان من قيادة الأركان العامة قائد الدرك الوطني ، قائد مصالح الأمن الوطنية مسؤولان مدنيان من حاشية الرئيس بن بلّة ، العقيد بومدين ورئيس ديوانه الرائد شابو[2] . من اختصاصات المجلس :

- صاحب السلطة العليا للحزب والدولة وصاحب القرارات الحاسمة والتوجهات الكبرى وله سلطة مراقبة الحكومة. من خلال عقد اجتماعات خاصة لتقييم العمل الحكومي ؛

- وضع مجموع المقررات المتعلقة بالتسيير الذاتي واللاّمركزية والقيادة الجماعية .

ب- **الحكومة** :تأسست الحكومة في جويلية 1965 ، وهي تمارس السلطات الضرورية لعمل أجهزة الدولة بتفويض من مجلس الثورة والوزراء مسؤولون فرديا أمام رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء ، وجماعيا أمام مجلس الثورة ، وتباشر الحكومة السلطة التشريعية والتنظيمية المحددة دستوريا.

ج- رئيس مجلس الثورة و رئيس مجلس الوزراء :

---

(1) - **المرجع السابق**، ص 57.

(2) - إدريس بوكرا ، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال** (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1964) ص 66 .

لقد جمع هذا النظام في آن واحد وظائف رئيس الدولة وممثل مجلس الثورة ورئيس الحزب ورئيس مجلس الوزراء ، فهو شخص واحد يعتمد السفراء الأجانب ويصدر التعليمات الخاصّة بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس ويدير كافّة السلطات الحزبية ويحاسب أيّ وزير عن أعماله .

د- الحزب: لم تتغير مكانته في النظام وأصبح لديه الأمانة التنفيذية بدلا من اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام .إضافة إلى هذه الهيئات المركزية ، ظهرت هيئات أخرى كالمؤسسات الاستشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عام 1968 ، المجلس الأعلى للقضاة عام 1969 ،البلدية عام 1967 ، الولاية عام 1969[1] .

4- 3 تنظيم السلطات في دستور 1976 :

يقوم النظام الجزائري على ثلاث ركائز هي : الحزب ،رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني .

أ – **الحزب:** وكان له تفوّق على جميع المؤسسات لاسيما الهيئتين التشريعية والتنفيذية التابعتين له ، خاصّة فيما يتعلق بتعيينهما وإنهاء مهامهما .

ب- رئيس الجمهورية : ينتخب بالاقتراع العام المباشر والسري ، باقتراح من مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لمدّة 06 سنوات قابلة للتجديد لعدد غير محدود ، صلاحياته واسعة جدا فبالإضافة لاختصاصاته المناط بها في دستور 1965 فإنّه يتمتّع بحق اللّجوء إلى الاستفتاء مباشرة ، وتفويض صلاحياته لنائبه وللوزير الأول ، تقرير حالة الطوارئ والحالة الاستثنائية ، إعلان الحرب والموافقة على الهدنة والسلم ،ويترأس المجلس الأعلى للأمن .

ج – المجلس الشعبي الوطني: وهو مجلس يتمّ تشكليه بالاقتراع المباشر والسري بناء على ترشيح من قيادة الحزب لمدّة 05 سنوات ، من صلاحياته :

- إعداد القوانين والتصويت عليها والموافقة على المعاهدات الدولية قبل أن يصادق عليها رئيس الجمهورية؛

- مراقبة الحكومة وإقرار التعديلات الدستورية التي يبادر بها رئيس الجمهورية[2].

د - العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في نظام 1976 :

---

[1]- **المرجع السابق** ، ص 68.

[2] - **المرجع السابق** ، ص 68 ،ص 69 .

- يثبت المجلس حالة الشغور النهائي في رئاسة الجمهورية ، ويتولّى رئيس المجلس الشعبي مهام رئيس الدولة لفترة أقصاها 45 يوم ، ولا يحق لهذا الرئيس النائب أن يترشح لرئاسة الجمهورية ؛

- الرئيس باستقلالية تامّة عن المجلس منذ بداية ولايته هو وولاية أعضاء الحكومة ونهاية وظائفهم ، ولكن العكس ليس صحيحا ، إذ يمكن للرئيس أن يمدد من فترة نيابة المجلس خاصّة في الظروف الخطيرة وغير العادية ، كما يمكن للرئيس حلّ المجلس باجتماع الهيئة القيادية للحزب والدولة ؛

- يستطيع المجلس استجواب الحكومة ولكن بالمقابل بإمكان الحكومة أن ترد على الاستجواب إذا اتضح أنّ السؤال يتعلق بمشكلة ذات أهميّة عامة .ويحق للمجلس إبداء رأيه حول السيّاسة الخارجية التي تقررها الحكومة ؛

بالمقابل للسلطة التنفيذية أسلحة قانونية للتأثير على السلطة التشريعية.

- إذ يمكن لرئيس الدولة أن يوقف عمل المجلس بناء على تقديره الخاص في فترة الحالة الاستثنائية في حالة خطر وشيك على البلاد، وأيضا ما بين دورات البرلمان إذ تصبح سلطة التشريع لرئيس الجمهورية[1] .

5- النظام السياسي الجزائري في الفترة الأولى من التعددية 1989-1996:

عرف النظام السياسي الجزائري بدءا من سنة 1989 عدّة تغيرات على المستويين السياسي والتأسيسي ، ففي النصف الثاني من الثمانينات ازدادت حدّة الأزمة متعددة الأبعاد التي كانت الجزائر تتخبط فيها وبلغت ذروتها بأحداث أكتوبر 1988 ، اقتنع خلالها مسؤولي النظام آنذاك بحتمية التخلي عن الأحادية الحزبية وخوض تجربة التعددية ، فبعد أحداث أكتوبر مباشرة تم الشروع في تجسيد التوجه الجديد على الصعيد التأسيسي بإلغاء الدستور الأحادي ، ووضع دستور تعددي هو دستور 1989 .

5-1 تنظيم السلطات حسب دستور1989

تبنى النظام السياسي الجزائري مبادئ الشرعية الدستورية تتمثل في مقدمتها :

- إقرار الحريات الفردية والجماعية، التعددية الحزبية واعتماد الانتخابات كوسيلة لمنح وتداول السلطة.

و فيما يتعلق بتنظيم السلطات العامّة نجد:

---

(1) - الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 .) ص 196 -197

البعض من سمات النظام البرلماني مثل مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وحق الحل لرئيس الجمهورية وثنائية على مستوى السلطة التنفيذية ، وسمات أخرى من النظام الرئاسي ، كانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام واتساع سلطاته، وهذه السمات نجدها مجتمعة في النظام شبه الرئاسي الفرنسي ، وهي الصيغة التي اقتبس منها المؤسس الدستوري الجزائري في 1989 أكثر من غيرها [1].

ما ميّز النظام السياسي الجزائري سنة 1989 هو ظهور معارضة قوية أقواها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تطالب بتجديدي المؤسسات ، و إجراء الانتخابات فورا ، وقد قام رئيس الدولة حينها بتأجيل الانتخابات المحلية إلى غاية إجرائها فعليا في 12جوان 1990 ، وقد كانت الأغلبية حينها من نصيب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أمّا الانتخابات التشريعية فقد كانت في 26 ديسمبر 1991 ، وأسفرت عن النتائج التالية : الجبهة الإسلامية 188 مقعد ، جبهة القوى الاشتراكية 25 مقعد ، جبهة التحرير الوطني 16 مقعد ، المستقلون 03 مقاعد .

ما حدث بعد ذلك ألقى الشاذلي بن جديد خطابا يوم 11 جانفي 1992 أعلن فيه استقالته من منصب رئيس الجمهورية ، وبقي النظام السيّاسي الجزائري في حالة شغور رئاسة الجمهورية ، وقد اجتمع المجلس الأعلى للأمن ليوقف المسار الانتخابي وليعلن في 14 جانفي عن قيام هيئة جماعية سميت المجلس الأعلى للدولة ، لتحل محلّ رئيس الجمهورية من أجل ممارسة سلطاته إلى غاية توفير الشروط الضرورية لسير المؤسسات سيرا عاديا .

وقد اغتيل الرئيس محمد بوضياف يوم 29 جوان 1992 ،وأصبح السيد علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة يوم 02 جويلية 1992 ، والتحق بها رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري حينها.أمّا فيما يخص الحكومة فلم يطرأ عليها أيّ تغيير فيما يتعلق بموقعها وسلطاتها ، وانتهت رئاسة المجلس الأعلى للدولة في ديسمبر 1993[2].

6- المرحلة الإنتقالية 1994:

انعقدت في 25-26 1994 ندوة الوفاق الوطني التي صادقت على أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، التي حددت مدتها ب 03 سنوات ، أسندت خلالها إلى هيئات ثلاثة :

رئاسة الدولة برئيس يعينه المجلس الأعلى للأمن :أعضاء مجلس الدولة هم : (محمد بوضياف ، اللّواء خالد نزار ، علي كافي ، علي هارون ، تيجاني هدام).

رئيس حكومة يعين من طرف رئيس الدولة ، ومجلس وطني انتقالي لمدّة 03 سنوات ، وفي 30 جانفي عين السيد " اليامين زروال " رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع ، وفي شهر ماي

---

[1] - صالح بلحاج ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،دون سنة النشر) ص 140- ص 143.

[2] - **المرجع السابق** ، ص 146-ص 157 .

1994 أسس المجلس الولائي الانتقالي ليحل محلّ المجلس الاستشاري الوطني ، وقد تشكّل المجلس من 200 عضو يمثلون الدولة والأحزاب والقوى الاقتصادية والاجتماعية ، يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 03 سنوات . كانت مهام المجلس الانتقالي شبيهة بمهام المجلس الشعبي الوطني ، حيث كان بمثابة الهيئة التشريعية ، ومن القوانين التي صادق عليها المجلس : الأوامر المتعلقة بإحياء المؤسسات وتنظيم الحياة السيّاسية ، كقانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات وقانون الدوائر الانتخابية وعدد مقاعد البرلمان .

و في عام 1995 رأى المسؤولون عن النظام السياسي الجزائري أنه لابد من العودة إلى الدستور والعمل السياسي التعددي والانتخابات ولابد من صياغة جديدة لقواعد اللعبة التأسيسية والسياسية على نحو يسمح بالتحكم جيدا في المجال السياسي، فكانت أول خطوة لتحقيق ذلك تنظيم الانتخابات الرئاسية بتاريخ 16 نوفمبر 1995 والتي حّولت اليامين زروال إلى رئيس جمهورية وعرفت مشاركة واسعة من طرف المواطنين[1]. لقد عمل الرئيس زروال على فتح قنوات للحوار مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني قصد إحياء الحياة الدستورية والسياسية ، كما قام الرئيس بوضع إصلاحات محددة لأطر العمل السياسي المستقبلي وتحديد موعد استفتاء لتعديل الدستور قبل نهاية 1996، وتحديد أجال الانتخابات التشريعية ، والمحلية لسنة 1997.

7- تنظيم السلطات في دستور 1996 :

تتكوّن السلطة التنفيذية لنظام 1996 من طرفين هما :

أ- **رئيس الجمهورية** : ينتخب الرئيس بالاقتراع العام المباشر والسري في دورين وبالأغلبية المطلقة لمدّة خمس سنوات تجدد مرّة واحدة .ومن شروط الترشح للمنصب أن يكون ذو جنسية جزائرية أصلا ، مسلما ، بالغا 40 سنة من العمر ، يتمتّع بكامل حقوقه المدنية والسيّاسية ، إثبات الجنسية الجزائرية لزوجته ، مشاركته في ثورة أوّل نوفمبر بالنسبة للمولودين قبل جويلية 1942 ، وعدم تورط أبويه في أعمال ضدّ الثورة ، حصوله على قائمة تتضمن 600 توقيع لأعضاء بالمجالس البلدية والولائية موزعين عبر 25 ولاية على الأقل، وإمّا قائمة تتضمن 75.000 توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين في القائمة وتجمع عبر 25 ولاية على الأقل . والرئيس غير مسؤول سياسيا ولكنه مسؤول جنائيا ،ولكن رئيس الحكومة مسؤول سياسيا أمام رئيس الجمهورية .من سلطات الرئيس رئاسة مجلس الوزراء وتعيين رئيس الحكومة وأعضائها.

- ممارسة السلطة التنظيمية وتقرير السياسة الخارجية للدولة ؛

---

[1]- صالح بلحاج ، **المرجع السابق** ، ص 158 – 169.

- يدعو البرلمان للانعقاد وله حق حلّ البرلمان وله حق طلب إجراء مداولات برلمانية ويقوم بإخطار المجلس الدستوري وله حق التشريع بأوامر اللجوء إلى الاستفتاء وتعديل الدستور ؛

- رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وإصدار العفو الشامل ؛

- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويقرر إعلان حالة الطوارئ ، الحالة الاستثنائية وحالة الحرب ... إلخ [1].

ب- الحكومة : تتألف الحكومة من رئيس الحكومة و الوزراء .

- **رئيس الحكومة :** يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة وينهي مهامه ،من مهام رئيس الحكومة :

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة ويرأس مجلس الوزراء ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات ؛

-ويوقع المراسيم التنفيذية ويعين في وظائف الدولة ويسهر على حسن سير الإدارة العامة .

- **تعيين الوزراء :**يعين رئيس الجمهورية الوزراء بناءا على اقتراح من رئيس الحكومة ، وتنتهي مهام الوزراء بانتهاء مهام رئيسهم الذي تنتهي مهامه إمّا باستقالته أو إقالته من طرف رئيس الجمهورية ، أو إذا رفض برنامجه .

لقد تمّ إدخال بعض التعديلات على السلطة التنفيذية في نوفمبر 2008 أهمّها :

تجديد المهمة الرئاسية : "إذ أصبحت المادة74 "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية بعدما كان يمكن تجديد رئيس الجمهورية مرّة واحدة .

-العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة .

1- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان :

حيث يقوم رئيس الحكومة بضبط برنامج حكومته، ويعرضه على مجلس الوزراء ، وبعد حصوله على موافقتهم يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشته والموافقة عليه ، وبإمكانه إجراء تعديلات على ضوء تلك المناقشات ، وإذا لم يوافق البرلمان على برنامجه فإنّه يقدم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية[2] .

---

(1) - سعيد بوالشعير ، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر : دار الهدى ، 1996) ص 40- ص 53 .

(2) - سعيد بالشعير ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998) ص 55.

2- **السلطة التشريعية** : لأوّل مرّة في تاريخ النظام الجزائري تتكون السلطة التشريعية من غرفتين هما :

أ- **المجلس الشعبي الوطني :** يضم المجلس الشعبي الوطني 389 مقعدا ، ويكون التمثيل فيه على أساس الكثافة السكانية وفق قاعدتين أساسيتين هما :

- يخصص مقعد لكل مجموعة من السكان تضم 80.000 نسمة ومقعد لكلّ حصة متبقية تشمل 40.000 نسمة .

- فيما يخص الولايات التي يساوي عدد سكانها 350.000 نسمة أو أقل من ذلك لا يمكن أن يقل عدد المقاعد المخصصة لها عن 04 .

- هنالك 08 مقاعد مخصصة للجالية الجزائرية بالخارج 04 للمقيمين بفرنسا ، 04 للمنتسبين في بقية أنحاء العالم .

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري لمدة 05 سنوات وفق نمط الاقتراع النسبي القائمة وهو النمط الساري حاليا ، ويتمّ التصويت وفق نمط القائمة المغلقة ،ويتمّ الانتخاب بالولاية باعتبارها الدائرة الانتخابية ، وللمجلس الشعبي الوطني رئيس من مهامه :

- المبادرة باقتراح القوانين وحق تعديلها ، التصويت على القوانين وله حق طرح مسؤولية الحكومة لقابليته للحلّ[1].

ب- مجلس الأمة :يتكوّن من 144 عضوا ، ثلثان منهم أي 96 عضوا ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري* ، من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية ، الثقافية ، المهنية ،الاقتصادية والاجتماعية ، وعملية تشكيل مجلس الأمة تتمّ بطريقتين هما الانتخاب غير المباشر والتعيين ويتم الانتخاب على مستوى الولاية . والتمثيل في مجلس الأمة يكون بعضوين عن كلّ ولاية ، و48 عضو يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية ، مدّة المجلس تكون 06 سنوات وتجدد بالنصف كلّ ثلاث سنوات أي 48 من المنتخبين و24 من المعينين ، ويكون لمجلس الأمة رئيسا يرأس المجلس وظيفيا ليس لمجلس الأمة حق اقتراح القوانين أو حق التعديل ، ولا يصوت إلاّ على النص القانوني الذي وافق

---

(1) - صالح بلحاج ، **مرجع سابق** ، ص 174.

* الانتخاب غير المباشر : يكون وفق نمط الاقتراع المتعدد الأسماء وبالأغلبية بمعنى أن الناخبين يصوتون على أكثر من مترشح (مترشحين في هذه الحالة) وهو انتخاب غير شرعي أي أن هؤلاء الأعضاء ينتخبهم أشخاص بصفتهم منتخبين بدورهم أو من يسمون بالناخبين من الدرجة الثانية مقابل الناخبين من الدرجة الأولى وهم المواطنون المتمتعون بحق الانتخاب .

عليه المجلس الشعبي الوطني وبأغلبية خاصة ثلاثة أرباع وليس له حق طرح المسؤولية لعدم قابليته للحل [1].من صلاحيات البرلمان:

- سلطة التشريع والرقابة على الحكومة (أي الرقابة التي تترتب عليها مساءلة الحكومة

- عقد دورات طارئة لاسيما في حالة الطوارئ و الحصار.

- سلطة الموافقة الصريحة على المعاهدات الدولية والمشاركة في تعديل الدستور .

ثانيا / النظام السيّاسي المصري 1953- 2018 :

تمهيد:

تعدّ مصر دولة جمهورية منذ 18 جويلية 1953 ،حيث انتهى النظام السيّاسي الملكي مع الانتهاء بالعمل بدستور1923 ، وذلك بفضل قيام حركة الجيش المباركة بإلغاء هذا الدستور في 23 يوليو1952 ، بقيادة محمّد نجيب الذي أعلن ضرورة صياغة دستور جديد يحقق للأمّة آمالها في حكم نيابي نظيف وسليم ، ولتحقيق ذلك تمّ صياغة دستور مؤقت (1953- 1956) خلال ما عرف بالمرحلة الانتقالية (أي الانتقال من النظام الملكي إلى الجمهوري).

1- خصائص النظام السياسي المصري 1953- 1970 :

شهد النظام السيّاسي المصري عدّة تغيّرات سياسية ودستورية خلال الفترة الممتدة 1953 إلى1970،إذ عرف دستور1953 تعديلات عدّة خلال سنوات 1958 ،1962، 1964، 1970 ، ومن خصائص الأنظمة السياسيّة المتعاقبة على مصر في الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى غاية سنة 1970 هو أنّ:

- مصر قد شهدت ستة دساتير وهو ما يعكس عدم الاستقرار من الناحية السياسية والدستورية، خمسة من تلك الأنظمة صدرت بقرارات من رئيس الجمهورية بينما كان دستور 1956 الوحيد الصادر باستفتاء شعبي عام ولم يكن للشعب أيّ دور في صياغتها؛

- أغلب هذه الأنظمة قد أهملت العديد من الحقوق السيّاسية كحق تكوين الجمعيات والأحزاب إذ اعتمدت الحزب الواحد بدءا بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي؛

- غياب فكرة الفصل بين السلطات في شكلها الصحيح وإحلال محلها فكرة الدمج بين السلطات وذلك على نحو أكثر ما يمكن تسميته ب" حكومة الإدارة " ؛

- تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية ؛

[1]-صالح بلحاج ، **المرجع السابق** ، ص 175.

- تعاقب على السلطة خلال هذه الفترة الرئيس " محمد نجيب" سنة 1953 وبعدها حكم " جمال عبد الناصر" 1956 ثم "محمد أنور السادات" 1970[1].

2- النظام السياسي المصري من 1970- 1980 : تميّزت هذه المرحلة بتولي " محمد أنور السادات " الحكم بتأييد رجال "جمال عبد الناصر" وتعضيدهم له والذي عمل على إشراك مجلس الأمة للتحضير وصياغة دستور جديد يعيد دراسة المقوّمات الأساسية للمجتمع والحرّيات والأخلاق ، ودراسة نظام الحكم ونظام الإدارة المحلية والقوى الأساسية ، والذي تمّ عرضه للاستفتاء الشعبي في 11 سبتمبر 1971 وتمّت الموافقة عليه بشبه الإجماع إذ بلغت نسبة الأصوات المؤيّدة له حوالي 99.9 % [2].

2-1-أركان وخصائص النظام السياسي 1970-1980 :من أبرز ملامح النظام خلال هذه الفترة ما يلي:

أ- **نظام ديمقراطي اشتراكي** : حسب دستور 1971 يقوم النظام على تحالف قوى " الشعب العاملة" وهذا يعني أنّ الدولة تقوم على أساسين : الأساس السياسي وهو " الديمقراطية " والأساس الاقتصادي وهو " الاشتراكية "[3].

ب- **نظام ديمقراطي نيابي** : يقوم على مبادئ الشرعية، سيادة الأمّة والفصل بين السلطات ، إذ أكّد النظام أنّ سيادة القانون هي الأساس الوحيد لمشروعية السلطة وأساس الحكم في الدولة ، وأنّ السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات.

2-3 - تنظيم السلطات في نظام 1970-1980 : لقد وزّعت السلطات في هذا النظام على الهيئات التالية:

أ- **الهيئة التشريعية**: مجلس الشعب وهو مجلس نيابي يعيّن أعضاؤه بالاقتراع العام المباشر، ولا يقل عدد أعضائه عن 350 عضوا، نصفهم على الأقل من الفلاحين والعمّال، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعيّن 10 من أعضاء المجلس . يتولى المجلس مهام التشريع.

ب - **الهيئة التنفيذية:** تسند السلطة التنفيذية إلى :

ج- **رئيس الدولة** : أي رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب في استفتاء عام ،وله وظيفة نيابية وهو غير مسؤول أمام الشعب ولا يستطيع الرئيس هنا أن يمارس صلاحياته الواسعة بنفسه أو بالاشتراك مع الوزارة.

د- **الحكومة:** هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكوّن الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوّابه والوزراء ونوّابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة [1].

---

(1) - أسامة أحمد العادلي ، **التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية** (الإسكندرية : منشأة المعارف ،2003) ص.434 - 436 .

(2) - سلوى شعراوي جمعة ، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988) ص43 .

(3) - محمد عبد السلام الزيات ، **مصر..إلى أين ؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم 1971** (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1976) ص13 .

4-2 طبيعة العلاقة بين السلطات:

قام نظام الحكم في هذه الفترة على مبدأ الفصل بين السلطات في بعديه الوظيفي والعضوي(الهيئات والوظائف) وقد جمع بين النظامين البرلماني والرئاسي ، حيث أخذ بقدر كبير من خصائص النظم البرلمانية وبين الأخذ بخاصية من خصائص النظام الرئاسي وهو ما دعا إلى تصنيفه مجازا ضمن النظم شبه الرئاسية ، فمن خصائص النظام البرلماني أخذ :

- التداخل في الكيان العضوي والوظيفي للهيئتين التشريعية والتنفيذية؛

- تبادل التأثير والتأثر أي تحقيق التوازن بين السلطتين؛

- تركيب السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والوزارة.

وبشأن التداخل في الكيان العضوي يجوز الجمع بين عضوية الوزارة وعضوية مجلس الشعب، كما يجوز للوزراء حضور جلسات مجلس الشعب.

ومن حيث التداخل الوظيفي يمكن أن يشارك السلطة التنفيذية في عمليّة عمل القوانين إذ يحق لرئيس الجمهورية والحكومة حق اقتراح القوانين.كما يحق لمجلس الشعب إبرام المعاهدات إلى جانب رئيس الجمهورية.

أمّا من ناحية التأثير والتأثر فالوزراء مسؤولون سياسيا أمام مجلس الشعب مسؤولية فردية وتضامنية، ولمجلس الشعب سحب الثقة من الوزارة. كما تملك السلطة التنفيذية حق حلّ المجلس النيابي.

أمّ بشأن تركيب السلطة التنفيذية فهي مركّبة من مؤسستين هما رئيس الجمهورية والوزارة.

أمّا وضع رئيس الجمهورية فهو يقترب من وضع الرئيس في النظم الرئاسية من حيث سلطاته الواسعة التي يمارسها بنفسه[2]. وما دمنا بصدد الحديث عن النظام المصري فلابد من الإشارة إلى ما استحدثه النظام في دستور1980 من هيئات الدولة ألا وهي " مجلس الشورى " الذي كان بمثابة مجلس نيابي يعين ثلث أعضائه من طرف رئيس الدولة ، ومهامه هي مهام استشارية فقط إذ لا يملك حق مساءلة الحكومة.

3- النظام السياسي المصري 1980 إلى يومنا:في هذه الفترة حكم " صوفي أبو طالب " كرئيس مؤقت للجمهورية لمدّة 8 أيام بعد اغتيال الرئيس " محمد أنور السادات " ، ثم " حسني مبارك " حيث كلّف المجلس الأعلى للقوّات المسلحة بإدارة شؤون البلاد في21 فيفري 2011 بعد أن أجبرته ثورة 25 يناير 2011 على تسليم السلطة للمجلس العسكري وتسلّم " محمّد مرسي " رئاسة الجمهورية بعد انتخابات رئاسية أجريت في شهر يونيو 2013 وما

---

[1] - إبراهيم عبد العزيز شيحا ، **الدستور المصري " دستور 1981 "** (الإسكندرية : بدون دار النشر، 1987) ص 235 ،ص236 .

[2] - أسامة محمد العادلي ، **مرجع سابق** ، ص526- ص228 .

تلاها من انقلاب عسكري على إثره حكم المستشار " عدلي منصور " رئيسا مؤقتا للبلاد ثم تسلّم "عبد الفتاح السيسي " رئاسة الجمهورية بعد انتخابات رئاسية أجريت عام 2014 [1].

1-3 تنظيم السلطات والهيئات الدستورية:

الدستور الذي ينظم المجال السياسي والدستوري والمؤسسي للنظام السياسي المصري هو دستور 1970، والذي عدّل أعوام 1980 ،2005، 2007، 2011 والدستور المعمول به حاليا هو دستور 2012 الذي تمّ الاستفتاء عليه من طرف الشعب واعتمد بعد التصويت عليه بنسبة63.8 % بنعم ، وقد تمّ تعطيل العمل به بسبب مظاهرات 30 يونيو2012 ، وفي مرحلة لاحقة أجريت تعديلات على هذا الدستور قامت بها لجنة مكوّنة من 50 عضوا ترأسها "عمرو موسى " ،وفي 14 و 15 يناير 2014 عرضت التعديلات على الشعب للاستفتاء عليها ،وقد تمّ تأييد الدستور بنسبة 98.1 % من الأصوات [2]، وتمّ تنظيم السلطات في نظام 2014 على النحو التالي :

أ- **السلطة التشريعية** : تتكوّن من مجلس النواب ، ومقر المجلس هو القاهرة ويجوز أن تعقد الجلسة في مكان آخر بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء المجلس ، يتكوّن مجلس النواب من 450 عضو لمدّة 5 سنوات ويرأس المجلس رئيس ووكيلان.

شهد المجلس تحوّل اسمه إلى " مجلس الشعب " والذي شهد قدر أكبر من الحيوية بسبب وجود نوّاب من أحزاب المعارضة والمستقلين الذين لعبوا دورا بارزا في تقديم الأسئلة والاستجوابات ومشروعات القوانين وطرح القضايا المهمّة التي تمس حياة المواطنين ،وإن كان هذا التطوّر في تركيبة السلطة التشريعية لم يغيّر من غلبة السلطة التنفيذية على التشريعية ، إذ استمرت الأغلبية المؤيّدة للسلطة التنفيذية في برلمان (2011 -2012) في شكل التحالف بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور اللّذان سيطرا على الأغلبية البرلمانية[3].

ب - **السلطة التنفيذية:** تتكوّن السلطة التنفيذية حسب دستور 2014 من رئيس الجمهورية والحكومة:

- **رئيس الجمهورية**: هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، ينتخب لمدّة 4 سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلاّ لمرّة واحدة ، ويكون ذلك بالاقتراع العام المباشر والسري بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة ،ويكلّف الرئيس رئيسا لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة ، من اختصاصاته :

- إعفاء الحكومة من أداء مهامها بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ؛

- يجوز له تفويض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء أو لنوّابه أو للوزراء أو للمحافظين؛

---

(1) - ناشئة الكوثر ، " نظام الحكم في مصر " ، < http//www.Alkawthar .com> ، تم تصفح الرابط بتاريخ :03/05 / 2019 .

(2) - **المرجع السابق** .

(3) - هشام البرينصي ، **النظام السياسي المصري** (تازة : الكلية متعددة التخصصات تازة ، 2016) ص7 .

- يضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ويشرف على تنفيذها ؛

- يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ؛

- يعيّن الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وينهي مهامهم ؛

- يدعو الناخبين للاستفتاء على بعض المسائل ذات الصالح العام.

- **الحكومة**: هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكوّن من رئيس مجلس الوزراء ونوّابه والوزراء ونوّابهم ،وتتكوّن الحكومة من 30 وزيرا ، يتولّى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة ويشرف على أعمالها ويوجّهها في أداء اختصاصاتها ولا يجوز الجمع بين عضوية الوزارة وعضوية مجلس النواب .من مهام الحكومة :

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات وتنفيذها ؛

- إصدار القرارات الإدارية ؛

- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة[1].

3-2- طبيعة العلاقة بين السلطات:

من أهم العوامل التي ساهمت في خلق الأزمة البنائية للنظام المصري هو غياب التوازن بين السلطات ، حيث سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ،كما قامت بتقليص استقلال السلطة القضائية ، وبقراءة النصوص الدستورية لسنة 2014 نجد أنّ هذا الدستور الجديد قد انقلب على جميع الدساتير السابقة والتي كانت تتسم بامتياز وعلوّ السلطة التشريعية ومن مظاهر ذلك ، الاختصاصات الواسعة الممنوحة لمجلس النواب بانفراده بسلطة التشريع ، ثمّ امتداد اختصاصه ليشارك في الاختصاص المقرر للسلطة التنفيذية بالنص على أربع اختصاصات تمثلت في:

- إقرار السياسة العامة للدولة ؛

- إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- إقرار الموازنة العامة للدولة ؛

- الرقابة على أعمال السلطات التنفيذية

ثالثا/ النظام السياسي في الهند1947 -يومنا

[1] - **المرجع السابق** ، ص8 ،ص9 .

تمهيد:

الهند دولة مستقلة حصلت على استقلالها عام 1947 ، وهي عبارة عن دولة شبه اتحادية وتوصف بأنّها أكبر ديمقراطية في العالم وذلك من حيث عدد الناخبين، يتألّف الاتحاد الهندي من 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية.

1- طبيعة النظام السياسي :يعتبر النظام السياسي في الهند نظاما ديمقراطيا برلمانيا ،وهذا يعني أنّ السلطة التنفيذية للحكومة تخضع للمساءلة السياسية أمام السلطة التشريعية ، كما تتبع الهند نظاما فيدراليا ،ولكنّها في الواقع تميل للوحدة ، ذلك أنّ الدستور لا يستخدم مصطلح الدولة الفيدرالية بل يصرّح بأنّ الهند إتحاد للولايات ،بالإضافة إلى ذلك تحظى الحكومات المركزية بسلطات أكبر من تلك للولايات أيضا[1].

2- تنظيم السلطات والمؤسسات السياسية:

أ- السلطة التشريعية: تتمثل بالبرلمان الذي يتمتع بالسلطة العليا ويمثل الشعب ، ويتكوّن البرلمان الهندي من مجلسين هما مجلس النواب (لوك سبها) ومجلس الشيوخ (راجيا سبها) .ويهيمن على المشهد السيّاسي الهندي مجموعة من الأحزاب إلّا أنّ اللّعبة السياسية في الهند يسيطر عليها حزبان أساسيان هما حزب " بهاراتيا جاناتا" (الشعب الهندي) اليميني والذي يؤكّد على القومية الهندية ويدعم الأهداف القومية الاشتراكية وحزب المؤتمر القومي الهندي وهو أقدم حزب سياسي في الهند[2].

- مجلس النواب (الغرفة السفلى) : يتم تشكيله بالاقتراع العام المباشر لمدّة 5 سنوات غير قابلة للتمديد وتكون عضويته مفتوحة للجنسين ،ويشترط في من يتولّى منصب عضو بهذا المجلس أن يبلغ من العمر 25 سنة على الأقل وأن يكون هنديا ، يبلغ عدد أعضاء المجلس 550 ، يتمّ انتخاب 530 من مختلف الولايات والعشرون المتبقية من المناطق التابعة للحكومة المركزية .ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعيّن عضوين اثنين من المجتمع الهندي الانجليزي .وينتخب المجلس رئيسا له من بين أعضائه ونائبا له وعادة ما يكون رئيس المجلس من الحزب الحاكم.

- مجلس الشيوخ (الغرفة العليا) : شروط عضوية هذا المجلس هي نفسها شروط عضوية مجلس النواب فقط تختلف في عمر المرشح إذ يشترط أن يبلغ الأعضاء 30 سنة على الأقل . يتكوّن المجلس من 250 عضو ومن بينهم يمثل 238 عضو الولايات والمناطق التابعة للحكومة المركزية ويقوم بانتخابهم أعضاء الجمعيات التشريعية فالانتخاب غير مباشر، والاثني عشر عضو المتبقين يتمّ تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية من مختلف الإطارات والكوادر العلمية والمكانات المرموقة في المجتمع ، عضوية المجلس دائمة غير أنّه بعد كلّ سنتين

---

[1] - Amanda Briney , " Geography and history of India", < www. thoughtco .com> retrived 05/03/2019.

[2] - فاطمة أسامة علي أحمد ، " التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2002 " ، **الدراسات الإستراتيجية والسياسية** ، (جويلية/ أوت 2016)

يتقاعد ثلث أعضاء المجلس، ويتولّى رئاسة المجلس رئيس الجمهورية ويتمّ انتخاب نائب لرئيس المجلس من بين أعضائه[1].

ب- السلطة التنفيذية: تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين هما :

- **رئيس الدولة** : وهو رئيس السلطة التنفيذية وينتخب الرئيس الهندي لمدّة 5 سنوات من خلال مجمع انتخابي يضم الأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية القومية والمحلية، وينتخب نائب الرئيس بنفس الطريقة ويتولى مهام الرئيس في حال عدم قدرته على ذلك.ويشترط فيه أن يكون مواطنا هنديا وأن لا يقلّ عمره عن 35 سنة ،أن لا يتولّى أي منصب حكومي ذي منفعة مالية .

- **مجلس الوزراء:** يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء ويختار المجلس وهو المسؤول أمام البرلمان بواسطة رئيس الدولة بناء على اقتراح وتوصية من رئيس الوزراء ويترأس كلّ عضو في المجلس قسما إداريا في الحكومة المركزية ، فنظام الحكومة الهندية يماثل نظيره البريطاني.

ج- **السلطة القضائية**: تعمل هذه المؤسسة بشكل مستقل عن المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، وتتألف هذه السلطة من المحكمة العليا ، ويقوم الرئيس بتعيين القضاة .وللهند نظام قضائي موحّد للبلاد بأكملها على خلاف الولايات المتحدّة الأمريكية التي تتّبع نظاما قضائيا مزدوجا. . تتبوأ المحكمة العليا قمّة النظام، وتأتي بعدها المحاكم العليا في الولايات ثم المحاكم الفرعية بالمديريات وتشرف المحكمة العليا على النظام القضائي بأكمله ، وتتكوّن المحكمة العليا من رئيس القضاة وجمعية المحلفين المتكونة من 25 قاضي يعيّنهم رئيس الجمهورية[2]

المحور الثامن/ السياسة المقارنة

1- تعريف السياسة المقارنة:

---

(1) - محمد راشد كمال ، " أهم ما في النظام السياسي للهند " ، **مجلة البعث الإسلامي** ، العدد 10 (جويلية/أوت 2007) ص77 ،ص78 .

(2) - **المرجع السابق ،ص** 80- ص89 .

تعرّف السياسة المقارنة بأنّها دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول ، وتبحث السياسة المقارنة في الظواهر السياسية في الدول الخارجية على المستوى الكلّي ملتزمة بالحفاظ على وحدة المنهج والموضوع[1] ، فهي كمنهج للدراسة تركّز على المقارنة ، أمّا فيما يخص الموضوع فهي تركّز على البحث في الظواهر والوحدات السياسية التالية: الدولة، الأمة ، المجتمع ، الثقافة ، المؤسسة والحكومة وتجعلها أحد المفاهيم المفتاحية لدراسة السياسية المقارنة[2].

2- تعريف الحكومات المقارنة:

الحكومات المقارنة تعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن، حيث ترتكز الدراسة على الخبرات السياسية والأنظمة وأنماط السلوك وهي تهتم أساسا بدراسة المؤسسات الحكومية الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني[3].

3- التحليل المقارن:

غالبا ما يستخدم مصطلح التحليل المقارن كمترادف للمنهج المقارن،خاصّة بعد أن اشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه ومحتواه.

4- تطوّر السياسة المقارنة: يمكن التمييز بين مرحلتين في تطوّر الدراسات المقارنة:

أ- المرحلة الأولى (ما قبل الحرب العالمية الثانية):

يعتبر أرسطو رائد السياسات المقارنة إذ استخدم التحليل المقارن في دراسة أنظمة ، حيث قارن بين158 دستورا من دساتير دول المدينة باليونان ، كما قارن " بولیباس ، Polybase" بين إمبراطورية الفرس وممالك اسبرطة ومقدونيا وبين الجمهورية الرومانية وهو في سبيل البحث عن أنسب الدساتير وأفضلها ،وفي العصر الحديث درس "جان بودان ، Jean Bodin " حكومات الدولة الأوروبية وقام بإجراء مقارنات بينها تناول خلالها خصائص ومظاهر القوّة فيما بينها.وخلال القرن التاسع عشر أخذ التحليل المقارن منحى جديدا إذ ارتكزت بؤر اهتمامه على تفسير التطوّرات السيّاسية في ضوء الأفكار الخاصّة بالتقدم المستمر والسموّ العرقي والتفاؤل الديمقراطي، واتخذت الدراسات المنصبة على نظم الحكم طابعا نظريا وقانونيا ، وقد تميّزت هذه المرحلة عموما بسيادة الطابع الغربي وغلبة الطابع القانوني والشكلي والوصفي على الدراسات مع غياب الاهتمام النظري والقصور المنهجي.

ب- المرحلة الثانية (ما بعد الحرب العالمية الثانية):

شهدت هذه المرحلة ثورة وتطورا فكريا هائلا في مجال الدراسات المقارنة ،ورافق هذا التطوّر انقلاب على المنهج التقليدي في تناول أنظمة الحكم ، حيث دعا العديد من المفكرين

---

(1) - Patrick Oneil , **Caces in comparative politics** (London : Norton and company LTD castel house, 2010) p2.

(2) - Lim Timothy, **Doing comparative politics : an introduction to approaches and issues** (USA : Lynne Rienner 2006) p4.

(3) - بلخضر طيفور ، " أبعاد التموجات الإبستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة " (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص : السياسات المقارنة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2013/2012) ص27 .

أمثال " هارولد لازوال " إلى التحليل المقارن لعلاقات القوّة والسلطة ، ويعود تطوّر حقل السيّاسات المقارنة إلى أمرين أساسيين هما:

- أنّ العديد من الدول نالت استقلالها السياسي وتزايدت أهميّتها في الساحة الدولية.

- ظهور الحركة السلوكية التي أثّرت بشكل واضح في علم السياسة وتأثره بشكل واضح بمختلف العلوم الاجتماعية الأخرى.من أهم الدراسات التي برزت في هذه المرحلة نجد دراسات" دافيد استون"David Easton " " لوسيان باي " ،Lucian Bay "و"دانكورت روستو Dankwart Rustow" وغيرهم . واللّذين بفضلهم باتت قضايا التنمية والتغيير السيّاسي والإصلاح من أهم مواضيع الدراسة في حقل السياسة المقارنة[1].

5- مجالات السياسة المقارنة:

يعتبر حقل السياسة المقارنة من أوسع الحقول المعرفية بالعلوم السياسية ، حيث يشمل قضايا وموضوعات عديدة ومتنوّعة ، يمكن تصنيفها في مجالين اثنين:

أ - **المجال النظري** :يتمثل في الأفكار الرئيسية المستخدمة في الدراسات السياسية المتضمنة لموضوعات (السلطة القوّة ، الهيكل المؤسسي ،المجتمع المدني ،التغيّر السياسي والاقتصادي والسياسة العامة) وبشكل نظري وموضوعي فإنّ هذا الجزء يتعلّق بالمؤسسات السياسية ،الاقتصاد السياسي ، الثقافة السياسية وتطوير الإيديولوجيات السياسية[2].بالإضافة إلى بعض المواضيع التي تهتم بالمفاهيم الأولية مثل: الحكومة ، الأمة ،الدولة والدولة القومية ، النظام السياسي ، الوظائف ، البيئات ، الشرعية ،النظم الانتخابية ، الحريات ،الحقوق...إلخ.

ب- **المجال الإمبريقي** : يتمثل هذا الجزء من السيّاسات المقارنة في المواضيع التي تصف الأنظمة السياسية لبعض الدول من حيث العوامل والظروف المؤثرة في تشكيل تلك الأنظمة وخصائصها ومعالمها ، بالإضافة إلى دراسة العمليات السياسية لمختلف الدول كالسياسات.ومواضيع أخرى وكثيرة كالتحول الديمقراطي في مختلف الدول والنظم الانتخابية ،المشاركة السياسية، التنمية السياسية...إلخ[3].

6- استراتيجيات المقارنة: يعتمد الباحثين في دراساتهم المقارنة على ثلاث استراتيجيات أساسية:

- إستراتيجية الاقتراب الإقليمي: وتعتمد على دراسة عدّة ظواهر أو وحدات تنتمي إلى منطقة معيّنة.

---

(1) - بلخضر طيفور ، **المرجع السابق** ،ص50.

(2) - موريس ديفرجيه ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى** ، ترجمة : جورج سعد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1992) ص15 .

(3)- سعد علي إسماعيل وحسن محمد حسن ، **النظريات والمذاهب والنظم** ،ط 2 (مصر : دار المعرفة الجامعية ،2005) ص65 .

- إستراتيجية مقارنة دولتين فقط. إستراتيجية مقارنة الأنظمة الأكثر تشابها والأنظمة الأكثر اختلافا ، وذلك من حيث خصائص الظواهر والوحدات المكوّنة لتلك الأنظمة[1].

7- مستويات تحليل السياسة المقارنة:

يعبّر مصطلح مستوى التحليل عن معنيين، الأول هو فكرة الوحدات وهي النظام والنظام الفرعي والوحدة والفرد والمعنى الثاني هو بصفته مصادر للتحليل والشرح والتفسير وهي على ثلاث مستويات البنية والعملية وقدرة التفاعل[2]. وتنقسم مستويات التحليل في السياسة المقارنة إلى مستويين :

- مستوى التحليل الجزئي (micro analysis) : ويعرف أيضا بالفردي ويقوم بفحص النشاط السياسي للأفراد كمعاينة ردود الجماهير، أعضاء الحزب السياسي أو الحكومة وكذلك نشاطات الحركات الاحتجاجية والمظاهرات

مستوى التحليل الكلّي:(macro analysis) يعرف أيضا بالمستوى النظمي ، وهو يركّز على جماعات الأفراد ،أبنية السلطة، الطبقات الاجتماعية ، العمليات الاقتصادية وأيضا التفاعلات السياسية في الدول والأمم.

الخـاتمــة :

بنظرة عامّة على ما سبق نجد أنّ لهذه الدراسة أغراضا متعددة فهي بمثابة مدخل مختصر لدراسة الأنظمة السياسية التقليدية والمعاصرة إذ تمّ التركيز من خلالها على الأسس الرئيسية لتصنيف الأنظمة السياسية وفقا لاختلاف معايير التصنيف وذلك حتى يسهل على القارئ فهم المبادئ الأساسية للحياة السياسية بشكل عام .

ولم تقتصر هذه الدراسة على أنواع الأنظمة السياسية إذ أنّها لا تشكّل إلاّ جانبا واحدا من جوانب الأنظمة السياسية إذ أنّ هذه الأخيرة تخضع في الحقيقة لمجموعة كبيرة من العوامل كالبيئة المحيطة بالنظام وعلاقاتها التفاعلية والتبادلية بينهما دون إغفال المداخل والاقترابات النظرية والتطبيقية التي من خلالها تتم دراسة الأنظمة السياسية ونشاطها السياسي كالعملية

---

(1) - غابريال ألموند وآخرون ، **السياسة المقارنة : إطار نظري ، مرجع سابق** ، ص22 .

(2) -بلخضر طيفور ، **مرجع سابق** ، ص52 .

السياسية وأدوار المواطنين المختلفة في هذا الإطار انطلاقا من نمط الثقافة السياسية السائدة لديهم وتأثيرها المباشر على أداء واستقرار الأنظمة السياسية واستمرارها .

كما تم عرض البعض من النماذج التطبيقية للنظم السياسية الديمقراطية المعاصرة انطلاقا من كيفية ممارسة السلطة السياسية.كالنظام البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي وبعض النماذج من الأنظمة السياسية التي ظهرت نتيجة لعمليات التغيير السياسي كالنظام السياسيى الجزائري والمصري والهندي وكانت هذه النماذج بمثابة أمثلة حيّة تساعد القارئ على فهم طبيعة وطريقة الممارسة السياسية لهذه الأنظمة بطريقة تقرّبه إلى الواقع كما أنّها تزود القارئ بفهم عام لطبيعة الأنظمة السياسية وأهم القضايا والمواضيع المثارة ضمنها .

بالإضافة إلى دعم قدراته النظرية والتطبيقية لتمكينه من إعداد دراسات تحليلية ونقدية للأنظمة ومواكبة تطوّر مناهج التحليل وتطبيقها في إطار السياسات والنظم السياسية المقارنة. كما تساعده أيضا على تنمية القدرة لديه على جمع المعلومات والبيانات من المصادر المتاحة ذات الصلة.وتشجيعه على المشاركة في الشؤون العامة كالقدرة على إيجاد الحلول السياسية المناسبة مع حسن توظيف الموارد المتاحة.وتشجيع لديه الرغبة على الانخراط في الحياة السياسية بشكل عام من خلال اكتسابه كل المعلومات والمعارف التي تجعل منه فردا مدركا للنظام السياسي من حوله.

قـائمــة المـراجــع :

أولا / باللّغــة العربيــة :

أ- فئــة الكــتب :

1- أبو عامود ،محمد سعد ، **النظم السياسية في ظلّ العولمة** ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008 .

2- أبو ذياب ، فوزي ، **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية** ، بيروت : دار النهضة العربية ،1971.

3- أحمد ، إيمان ، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي** ، القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016 .

4- ألموند، غابريال ، **السياسة المقارنة : إطار نظري** ،ترجمة: زاهي بشير المغيربي ، بنغازي : جامعة قار يونس ،1996 .

5- ألموند ، غابريال ، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر** ، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية ، 1997 .

6- إمام ، نور الدين ، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 .
7- إسماعيل ، سعد علي ، **النظريات والمذاهب والنظم** ،ط 2 ، مصر : دار المعرفة الجامعية ،2005 .
8- إشتي ، شوكت ، **السياسة : تطور المعنى وتنوّع المقتربات** ، بيروت : دار الأبعاد ، 2007 .

9- بدوي ، محمد طه ، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** ، القاهرة:المكتب المصري الحديث ،1986.

10- بوالشعير، سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، 1996 .

11-بوالشعير ،سعيد ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1998.

12- بوالشعير، سعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989.

13- بوحوش عمار ، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة** ،ط2 ، الجزائر : دار البصائر ، 2008 .

14- بوكرا ، إدريس ، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1964.

15- بلحاج، صالح ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
16- برينصي ، هشام ، **النظام السياسي المصري** ، تازة : الكلية متعددة التخصصات تازة ، 2016 .

17- جمعة شعراوي ، سلوى ، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988 .
18- ديفرجيه ، موريس ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى** ، ترجمة : جورج سعد ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1992 .
19- ديفرجيه ، موريس ، **سوسيولوجيا السياسة** ، ترجمة: هشام ذياب ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ،1980 .

20- ديدان ، مولود ، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** ، الجزائر: دار النجاح للكتاب ،2005 .

21- دسوقي ، أباظة إبراهيم ، **تاريخ الفكر السياسي** ، القاهرة : دار النجاح ،دون سنة النشر .

22- هنتنجتون ، صموئيل ، **النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة** ، ترجمة : سمية فلو عبود ، بيروت : دار الساقي ،1993 .
23- ولد خليفة محمد العربي ، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية** ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1991 .

24- الزيات ، محمد عبد السلام ، **مصر..إلى أين ؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم 1971** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، دون سنة النشر .

25- حلبي، عبد الرزاق ، **نظرية علم الاجتماع : الرواد** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2002 .

26- طاشمة ، بومدين ، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية : دراسة في المفاهيم الأدوات والاقترابات** ، الجزائر : شركة دار الأمة ، 2013 .
27- الطهراوي، هاني علي ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، عمان ، دار الثقافة ، 2007 .
28- الطماوي ، سليمان ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1988 .

29- كوش ، دنيس ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 .

30- لومان ، نيكولاس ، **مدخل إلى نظرية الأنساق** ، ترجمة : يوسف فهمي حجازي ، بغداد : منشورات الجمل ، 2010 .

31- ليلة ،محمد كامل ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1969 .
32- المديني ، توفيق ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب ، دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 2003 .
33 - مهنا ، محمد نصر ، **الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية** ، القاهرة : دار الفجر ، 2001 .
34- محمد علي محمد ، **السياسة بين النظرية والتطبيق** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1985 .
35- محمد عثمان حسين عثمان ،**النظم السياسية** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2005 .
36- المنوفي ، كمال ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، الكويت : شركة العبيكان ، 1987 .

37- المنوفي ،كمال ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** ، الكويت : وكالة المطبوعات ، 1984 .

38- ناجي ، عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، الجزائر : مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006 .

39- نصر ، محمد عبد المعز ، **النظريات والنظم السياسية** ، بيروت : دار النهضة العربية ،دون سنة النشر .

40- سعد ، عصفور ، **المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية** ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1980 .

41- العادلي، أسامة أحمد ، **التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية** ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2003 .

42- عارف ، محمد نصر ، **إبستيمولوجية السياسة المقارنة** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002 .

43- عبد الحافظ ، عادل فتحي ثابت ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات لفهم وتحليل عالم السياسة** ، الإسكندرية:الدار الجامعية ، 2007 .

44- عجيلة ، عاصم أحمد ،**النظم الساسية** ، ط5 ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1992 .

45- العزي ، سويم ، **السلوك السياسي في المجتمع العربي** ، المغرب: مطبعة النجاح، دون سنة النشر .
46 - عمران ، محمود سعيد ، **النظم السياسية عبر العصور**، بيروت: دار النهضة ، 1999 .

47- صايغ ، يوسف ، **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
48- القصبي، عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، القاهرة : مكتبة الآداب ، 2004 .

49 - قنديل، ماهر ،**الجزائر : التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي** ، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016 .
50- قربان ، ملحم ، **المنهجية والسياسة** ، بيروت : المؤسسة الجامعية ، 1986 .
51- رأفت ، وحيد ، **القانون الدستوري** ، القاهرة : دون دار النشر ، 1937 .
52- شيحا ، إبراهيم عبد العزيز ، **الدستور المصري " دستور 1981 "** ، الإسكندرية : بدون دار النشر، 1987 .
53- شيحا ، إبراهيم عبد العزيز ، **النظم السياسية : الدول والحكومات** ، الإسكندرية : دار المعارف ،2003 .
54- شلبي، محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي** ، الجزائر : دار هومة ،2002 .
55- شريط، الأمين ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 .
56- شريط ، الأمين ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 -1926** ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998.
57- الشرقاوي ، علي ، **الإدارة العامة** ، الإسكندرية : الدار الجامعية ،1993 .
58- الخزرجي ، ثامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، عمان : دار مجدلاوي ، 2004 .
59- ذبيح ، ميلود ، **الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية** ، الجزائر : دار الهدى ،2007 .
60- غازي ، فيصل حسين ، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية** ، عمان : دار الراية ،2014 .

ب ـ فئـة المجلات :

61- أسامة علي أحمد ، فاطمة ، " التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ عام 2002 " ، **الدراسات الإستراتيجية والسياسية** ، (جويلية/ أوت 2016).
62- بوحوش ، عمّار ، " التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلّة 1962- 1965" ، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 1(أوت /سبتمبر ،2020) ص 149-177.
63- كمال ، محمد راشد ، " أهم ما في النظام السياسي للهند " ، **مجلة البعث الإسلامي** ، العدد 10 (جويلية/أوت 2007) ص 75- ص 90 .

ج- فئـة الرسائل والأطروحات الجامعية :

64 - طيفور ، بلخضر ، " أبعاد التموجات الإبستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة " (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص : السياسات المقارنة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2013/2012)

د- فئة المحاضرات :

65- بوعمامة ، زهير، ، " مقتربات تحليل النظم السياسية "، محاضرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة عنابة، 2004/ 2005) .
66- عبد القادر ، عبد العالي ، " محاضرات في النظم السياسية المقارنة "،محاضرة مقدمة ، بكلية الحقوق والعلوم السياسية :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، 2008/2007 .

ه- فئـة الانترنيت :

67- جدي أحسن ، عبد الكريم ، " أنواع الأنظمة السياسية " ،< http//saimouka.wordpress.com > ، تمّ تصفح الرابط بتاريخ : 22/ 03/ 2019.

68- الكوثر، ناشئة ،" نظام الحكم في مصر "،<http//www.Alkawthar .com> ،تم تصفح الرابط بتاريخ: 2019/03/05
69- الشاهر، شاهر إسماعيل ، " الكلبتوقراطية وتجلياتها : قراءة في أنواع الدول الديمقراطية وممارستها للسلطة " ، <http//www.democratic.de > ، تم تصفح الرابط بتاريخ : 15/ 04 /2019 .
70- شبكة الجزيرة الإعلامية ، " النازية : العرق الآري في قمّة الهرم " ، < http//www. aljazeera.net> ، تم تصفح الرابط بتاريخ : 17/ 04/2019 .

ثانيا / المراجع باللّغة الأجنبية :

71-Anthony H .Birch, **The concept of modern democracy** (London Routledge 199 p.47) 7
72- Lim Timothy **Doing comparative politics : an introduction to approaches and issues** (USA : Lynne Rienner 2006) p4.
73. Nazi , **New oxford American dictionary** , 2 and ed (Oxfod : Oxford university press ,2005) p
74- Patrick Oneil , **Caces in comparative politics** (London : Norton and company LTD castel house, 2010) p2.
75- Amanda Briney , " Geography and history of India", < www. thoughtco .com> ,retrived : 05/03/2019.
76 -Joris Vitani , " Les régimes politiques **",** < http//sceco paris iufm.fr>,retrived :23/04/2019.

قاموس المصطلحات باللّغة الأجنبية

Français	English	عربـــي
Appareil gouvernemental	Government body	الجهاز الحكومي
Approche structurelle	Structural approach	المقترب البنيوي
- Fonctionnelle	Functional -	ـ الوظيفي
- Institutionnel	Institutional -	ـ المؤسسي
- Systématique	Systematic -	ـ النسقي
- Élitiste	Elitist -	ـ النخبوي
Méthode comparatif	Comparative method	المنهج المقارن
légalité	legality	المشروعية
Système parlementaire	Parliamantary system	النظام البرلماني
- Démocratique	Democracy -	ـ الديمقراطي
Système de gouvernement	Government system	نظام الحكم
Système politique	Political system	النظام السياسي
Systèmes politiques comparatifs	comparative Political systems	النظم السياسية المقارنة
Système présidentiel	Presidential system	النظام الرئاسي
- Semi- présidentiel	Semi - presidential -	ـ شبه الرئاسي
- Totalitaire	Totalitarian system	النظام الشمولي
- Autoritaire	Authoritarian -	ـ التسلطي
Politiques comparées	Comparative Policy	السياسة المقارنة
L'autorité judicaire	Gudicial authority	السلطة القضائية
- Exécutive	Excutive -	ـ التنفيذية
-législatif	Legislative -	ـ التشريعية
Légitimité	legitimacy	الشرعية
La culture politique	Political culture	الثقافة السياسية

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنماط الثقافة السياسية عن " أرندث ليجبهارت "	13
02	التمييز بين الأنظمة بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية والشمولية	22
رقم الشكل	**عنوان الشكل**	**الصفحة**

01	الرسم التوضيحي للنموذج البنيوي لطه بدوي	27
02	نموذج " ديفيد إستون المبسط للنظام السياسي	38

الـفهـــــــرس

الموضـــوع	الصفحة
شكر وتقدير	-
تـوطئـــــــــة	1
المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنظم السياسية المقارنة	7-2
1- تعريف النظام السياسي	2
أ- المعنى التقليدي (الضيّق)	2
ب- المعنى الحديث (الواسع)	2
2- خصائص النظام السياسي	3
3- وظائف النظام السياسي	3
أ- الوظائف الكلاسيكية	4
ب- الوظائف المعاصرة	5
4- مفهوم المقارنة ومبرراتها وشروطها	5
أ- مفهوم المقارنة	5
ب- مـبـرراتها	5
ج-شــروطها	6

5-المنهج المقارن وخطواته	6
أ-تعريفه	6
ب- خطواته	6
ج-تعريف النظم السياسية المقارنة	7
6- تطبيقات المقارنة في دراسة النظم السياسية	7
المحور الثاني : بيئة النظام السياسي	8- 10
1- البيئة الجغرافية والسكانية	8
2- البيئة الاجتماعية	9
3- البيئة الاقتصادية	9
4- البيئة السياسية	10
5- البيئة التاريخية	10
المحور الثالث : الثقافة السياسية	11-14
1- مفهوم الثقافة السياسية	11
2- أنماط الثقافة السياسية	12
أ- ثقافة المساهمة أو المشاركة	12
ب- ثقافة الخضوع أو التبعية	12
ج- الثقافة الرعائية	12
3- مستويات الثقافة السياسية	13
أ- الميول والنزعات على مستوى النظام السياسي	13
ب- الثقافة السياسية على مستوى العملية السياسية	14
ج- الثقافة السياسية على مستوى السياسة العامة	14
4-أهداف بناء الثقافة السياسية المشاركة	14
المحور الرابع : التصنيفات الكبرى للأنظمة السياسية	15-22
أولا / الأنظمة الديمقراطية	15- 18
1- تعريف الديمقراطية	15
2- صور الديمقراطية	15
أ- الديمقراطية المباشرة	15
ب- الديمقراطية غير المباشرة	16
ج- الديمقراطية شبه المباشرة	16
3- تعريف الأنظمة الديمقراطية وتصنيفها	16
أ- حسب المعيار الإيديولوجي	16
ب- حسب معيار الفصل بين السلطات	17
ج- حسب مستوى التمثيل الصحيح للإرادة الشعبية	17
د- حسب نمط اتخاذ القرار في العملية الديمقراطية .	17
ه- حسب المعيار الحزبي	18
ثانيا / الأنظمة التسلطية	18-20

1- تعريف الأنظمة التسلطية	18
2- خصائص الأنظمة التسلطية	18
3-أنواع الأنظمة التسلطية	19
أ- الأنظمة الأوليجارشية	20
ب- الأنظمة الاستبدادية	20
ثالثا / الأنظمة الشمولية :	22-21
1- تعريف الأنظمة الشمولية	20
2-خصائص الأنظمة الشمولية	21
3-أنواع الأنظمة الشمولية	21
أ- الأنظمة الفاشية	21
ب- الأنظمة النازية	21
ج- الأنظمة الشيوعية	22
المحور الخامس: مقتربات دراسة وتحليل النظم السياسية	39 -32
أولا / المقترب المؤسسي	25-23
1- تعريف المؤسسة السياسية	23
2- تعريف المقترب المؤسسي	23
3- التطور التاريخي للمقترب المؤسسي	24
4- مرتكزات المقترب المؤسسي	24
5- نموذج " صموئيل هنتنجتون " للمقترب المؤسسي	25
ثانيا/المقترب البنيوي	28 -25
1- التطوّر التاريخي للبنيوية	25
2- تعريف البنية	26
3- تعريف المقترب البنيوي	26
4- مرتكزات التحليل البنيوي	26
5- أهميّة التحليل البنيوي	27
6- النموذج البنيوي " لطه بدوي "	27
ثالثا / المقترب الوظيفي	33-28
1- الأصول التاريخية للوظيفية	28
2- مفهوم المقترب الوظيفي	29

3- مرتكزات المقترب الوظيفي	29
4- النموذج التحليلي الوظيفي ل " غابريال ألموند "	30
5- تقييم نموذج " غابريال ألموند "	33
5- تقييم نموذج " غابريال ألموند "	33
رابعًا/ المقترب النخبوي	35-33
1- تعريف النخبة	33
2- مفهوم المقترب النخبوي	34
3- مرتكزات المقترب النخبوي	34
4- النماذج التحليلية للمقترب النخبوي	34
5- تقييم المقترب النخبوي	35
خامسا / المقترب النسقي	39-36
1- لمحة تاريخية عن التحليل النسقي	36
2- مفهوم النسق أو النظام	37
3- تعريف المقترب النسقي	37
4- مرتكزات التحليل النسقي	37
5-النموذج النسقي " لدافيد إستون "	38
6-تقييم المقترب النسقي	39
المحور السادس /الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية	53-40
1-تعريف مبدأ الفصل بين السلطات	40
2- نشأة مبدأ الفصل بين السلطات وتطوره عند مختلف المفكرين	40
أولا/ النظام البرلماني (بريطانيا أنموذجا)	45-41
1- تعريفه	41
2- خصائصه وأركانه	42
أ- ثنائية السلطة التنفيذية	42
ب- مسؤولية الوزارة أمام	42
ج- تعاون السلطات	42
3- النظام البرلماني في بريطانيا	43
3-1نشأة النظام البرلماني	43
3-2 الهيئات الدستورية	44
ثانيا / النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)	49-46
1 - نشأة النظام الرئاسي	46
2- أركان النظام الرئاسي وخصائصه	46
أ- حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة	46
ب- استقلال السلطات	46
3- النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية	47

1-3 خصائصه وهيئاته الدستورية	47
أ- حصر السلطة التنفيذية بيد الرئيس	47
ب- استقلال السلطات	47
ج -السلطة التشريعية	48
د- استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية	48
ه- الاستثناءات المقررة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية	49
و- السلطة القضائية في النظام الأمريكي خصائصه وأركانه	49
ثالثا / نظام حكومة الجمعية النيابية (النظام المجلسي)	52-49
1- نشأة النظام المجلسي	49
2- أركان النظام المجلسي وخصائصه	50
أ– تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية	50
ب– مسؤولية رئيس الدولة سياسيا أمام المجلس النيابي	50
3- النظام المجلسي في سويسرا	50
3-1السلطات الاتحادية في النظام السويسري	51
4- العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية	52
رابعا/ النظام شبه الرئاسي (فرنسا نموذجا)	54-52
1- تعريفه	52
2- خصائصه	53
3- النظام شبه الرئاسي الفرنسي	53
3-1- خصائصه وهيئاتـه الدستوريـة	54
المحور السابع : نماذج النظم السياسية في الدول النامية	72 -54
أولا/ النظام السياسي في الجزائر 1962 - يومنا	65-55
1- طبيعة النظام السياسي الجزائري (1962- 1988)	55
2- الممارسة السياسية (1962- 1988)	56
3- عناصر النظام السياسي الجزائري	57
4- الهيئات الدستورية وتنظيم السلطات	57
4-1 الهيئات الدستورية في دستور 1963	57
4-2 الهيئات الدستورية في دستور 1965	58
4- 3 تنظيم السلطات في دستور 1976	59
5- النظام السياسي الجزائري في الفترة الأولى من التعددية 1989-1996	61
6- المرحلة الإنتقالية 1994	62
7- تنظيم السلطات في دستور 1996	63
ثانيا / النظام السيّاسي المصري (1953- 2018)	70-66
1- خصائص النظام السياسي المصري 1953- 1970	66
2- النظام السياسي المصري من 1970- 1980	66
2-1أركان وخصائص النظام السياسي 1970-1980	67

3-2 تنظيم السلطات في نظام 1970-1980	67
4-2 طبيعة العلاقة بين السلطات	67
3- النظام السياسي المصري 1980 إلى يومنا	68
1-3 تنظيم السلطات والهيئات الدستورية	69
3-2- طبيعة العلاقة بين السلطات	70
ثالثا/ النظام السياسي في الهند	72-71
1- طبيعة النظام السياسي	71
2- تنظيم السلطات والمؤسسات السياسية	71
المحور الثامن/ السياسة المقارنة	75-73
1- تعريف السياسة المقارنة	73
2- تعريف الحكومات المقارنة	73
3- التحليل المقارن	73
4- تطوّر السياسة المقارنة	73
أ- المرحلة الأولى (ما قبل الحرب العالمية الثانية)	73
ب- المرحلة الثانية (ما بعد الحرب العالمية الثانية)	74
5- مجالات السياسة المقارنة	74
أ - المجال النظري	74
ب- المجال الإمبريقي	74
6- استراتيجيات المقارنة	75
7- مستويات تحليل السياسة المقارنة	75
أ- مستوى التحليل الجزئي	75
ب- مستوى التحليل الكلي	75
الخـاتمـــــة	76
قـائمــة المـراجــع	80-77
قاموس المصطلحات باللّغة الأجنبية	81
فهرس الجداول والأشكال	82
الفهرس	89-83